الفصل الثالث

مخبر معركة البنتاغون

مشروع خاص

نشرت صحيفة الواشنطن بوست قبل أسبوع من تولي الرئيس أوباما قصة بدأت كالآتي:

> استنتج المسؤول الكبير في إدارة بوش المسؤول عن اتخاذ القرار فيما يتعلق بتحويل سجناء خليج غوانتانامو إلى المحاكمة، أن الجيش الأمريكي قد عذب السجين السعودي الجنسية الذي اتهم بأنه خطط للمشاركة بهجمات 11 سبتمبر، الذي استُجوِب باستخدام التقنيات التي تتضمن العزلة المتواصلة، وحرمان النوم، والتعرية، والتعرض المطول للبرد، وترك السجين في حالة تهدده بالموت.
>
> قالت سوزان كرافورد Susan J. Crawford في مقابلتها الأولى منذ أن أسند إليها وزير الدفاع روبرت غيتس Robert M Gats سلطة تنسيق الاجتماعات في اللجان العسكرية في فبراير من العام 2007م: «لقد عذَّبْنا محمد القحطاني، وإن معاملته لبَّت التعريف القانوني للتعذيب؛ ولهذا لم أشر إلى القضية أمام جهة الادعاء»[1].

لقد كان خبر تعرض محمد القحطاني لسوء المعاملة صادمًا، حيث نشرت مجلة التايم في يونيو 2005م، مقتطفات من ثلاث وثمانين صفحةً معدَّةً للنشر بعنوان: خمسون يومًا من استجواب القحطاني، ليس في موقع أسود من مواقع السي. آي. إيه، أو في سجن بلد ثالث، وإنما من قِبَل محققي الجيش الأمريكي في خليج غوانتانامو، كوبا، كان الخبر (من الذي قال عن معاملته تعذيبًا؟).

إن كرافورد امرأة سياسية معيَّنة، شغلت سلسلة من المناصب المدنية العليا في البنتاغون منذ أن عينها رونالد ريغان Ronald Reagan مستشارةً عامةً لقسم القوات المسلحة في العام 1983م، وقد شغلت في إدارة بوش الأب منصب مفتش عام في وزارة الدفاع تحت إدارة وزير الدفاع ديك تشيني، قبل أن يعيِّنها بوش قاضيةً في محكمة الاستئناف للقوات المسلحة، وهي أعلى محكمة عسكرية قومية، حيث شغلت منصب رئيس المحكمة العليا مدَّة أربع سنوات في أثناء الخمسة عشر عامًا التي قضتها في المحكمة؛ ولكونها محافظة يعتمد عليها، فقد كانت غالبًا إلى جانب أقرانها العسكريين في إحدى القضايا المشهورة، إذ كانت الشخص الوحيد الخارج عن القرار 1-4 الذي يُعرِّف حقوق الجنود في قضايا الحكم بالموت، حتى إنها انتقدت اعتماد زملائها مؤخرًا على الإجراءات القانونية المتعارف عليها[2].

لقد حلَّت كرافورد محلَّ جون ألتينبرغ John Altenburg الموظف العسكري منسقةً لاجتماعات اللجان العسكرية المتعلقة بمعتقلي غوانتانامو في فبراير من العام 2007م، وبعد ثمانية أشهر تخلى رئيس هيئة الادعاء العام للجان العسكرية عن منصبه، ونشر مقالًا افتتاحيًّا في جريدة لوس أنجلوس تايمز، يؤكد فيه أن نظام اللجان تحت إدارة كرافورد أصبح مسيَّسًا بشدة، إلى درجة أنه أصبح من غير الممكن إقامة محاكمة مفتوحة، وعدالة كاملة، وكتب الكولونيل موريس (مو) ديفيس، Morris "Mo" Davis بعنوان: الغياب غير المبرر للعدالة العسكرية AWOL، ما يأتي:

> «إن هيئة موظفي ألتينبرغ ابتعدوا عن المقاضاة لحماية نزاهتهم، ومن جهة أخرى جعلت كرافورد مساعديها يقيِّمون الدليل قبل إعداد الاتهامات، ويوجهون تحضيرات ما قبل المحاكمة التي بدأت عندما كنت في إجازة طبية، ويضعون مسوَّدة الاتهامات ضد أولئك الذين اتُّهموا، ويعينون القضاة من بين أمور أخرى. كيف يمكن أن توجِّه شخصًا ما لفعل شيءٍ ما، كأن يستخدم دليلًا معينًا لتوجيه تهم معينة ضد شخص معين في وقت معين، وبعد ذلك تقوم بتقييم محايد لتصرفهم، إن كانوا قد تصرفوا بشكل لائق أم لا؟

OpenKan.com

إن اختلاط دور منسقة اللجان بدور القاضي يعزِّز مفهوم العملية المعدة سلفًا ضد المتهم»[3].

لقد كانت ورقة الاتهام المحلفة التي استلمتها كرافورد، في 15/إبريل 2008م، سواء لها أيدٍ في تحضيرها أم لا، أخطر شيء يمكن أن تراجعه، لقد وُجهت الاتهامات بجرائم تآمر، وجرائم حرب خطيرة لستة عملاء مزعومين حول الهجمات الإرهابية في 11 سبتمبر، وهم: خالد شيخ محمد، ووليد محمد صالح مبارك بن عطاش، ورمزي بن الشيبة، وعلي عبدالعزيز علي، ومصطفى أحمد آدم الحوساوي، ومحمد القحطاني، وتتضمن ورقة الاتهام قائمةً بالجرائم المرتكبة ومنها التآمر، ومهاجمة المدنيين، والقتل انتهاكًا لقانون الحرب والإرهاب والخطف، ثم أُتبِعت بملحق من ست وستين صفحةً يتضمن قائمةً بأسماء ضحايا الهجمات الإرهابية البالغ عددهم 2973 ضحيةً.

إن دور القحطاني المزعوم لم يكن العقل المدبر أو الميسِّر للهجمات، ولكنه في الواقع مشترك فاشل فيما يدَّعي الخاطف العشرين، فقد طُرِد من أمريكيا عندما حاول الدخول قبل شهر من 11 سبتمبر وفقًا لورقة الاتهام التي جاء فيها أيضًا:

107: في ما يقارب الرابع عشر من يوليو من العام 2001م، حصل محمد القحطاني في الرياض، عاصمة المملكة العربية السعودية على تأشيرة دخول إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

117: في ما يقارب الرابع من أغسطس من العام 2001م، وفي الساعة الرابعة وثماني عشرة دقيقة بعد الظهر تقريبًا، دخلت مركبة استأجرها محمد عطا إلى موقف السيارات في مطار أورلاندو الدولي، أورلاندو، فلوريدا.

118: في الرابع من أغسطس 2001م تقريبًا، سافر محمد القحطاني من دبي، الإمارات العربية المتحدة، على الخطوط الإماراتية في الرحلة رقم 7 إلى لندن غيتويك Gatwick، إنكلترا، ومن لندن إلى أورلاندو فلوريدا على خطوط

فيرجن أتلانتيك، في الرحلة رقم 15 التي كان من المقرر وصولها عند الساعة 4:40 بعد الظهر.

119: فيما يقارب الرابع من أغسطس 2001م، وصل محمد القحطاني إلى مطار أورلاندو، في أورلاندو، فلوريدا ومعه ألفين وثمان مئة دولار، محاولًا دخول الولايات المتحدة، وكان لديه أيضًا دفتر يوميات فيه رقم هاتف 5052009905، وهذا الرقم مرتبط بمصطفى الحوساوي.

120: في ما يقارب الرابع من أغسطس 2001م، صرَّح محمد القحطاني لموظف مكتب جهاز الهجرة والتطبيع الأمريكية أن أحد الأشخاص ينتظره على الدرج في المطار ليُقلَّه، وعندما سأله مفتش الهجرة عن اسمه؛ لكي يتأكد من نية القحطاني في الولايات المتحدة، نفى القحطاني أن في انتظاره أي شخص، مغيِّرًا بذلك روايته الأولى.

121: في ما يقارب الرابع من أغسطس 2001م، بين الساعة 4:30 بعد الظهر و8:30 مساءً، أجرى محمد عطا خمس مكالمات هاتفية من بطاقته AA#11، من هاتف مأجور في مطار أورلاندو الدولي برقم الهاتف 91-520-9905، وهذا الرقم مرتبط بمصطفى الحوساوي.

122: في ما يقارب الرابع من أغسطس 2001م، سحب محمد القحطاني طلبه بالدخول إلى أمريكا بعد أن أُخبِر بأن طلب دخوله إلى الولايات المتحدة قد رُفض، وقد وُضِع على متن رحلة فيرجن أتلانتيك رقم 15 التي ستغادر أورلاندو، فلوريدا الساعة 8:25 بعد الظهر عائدةً إلى دبي، الإمارات العربية المتحدة عن طريق لندن، إنجلترا[4].

في التاسع من مايو 2008م، وبعد ثلاثة أسابيع من استلام كرافورد لورقة الاتهامات المحلفة، رسمت كرافورد خطًّا حول اسم القحطاني رافضةً الاتهامات الموجهة له، وبعد أيام عدة وقعت ورقة اتهام جديدة ضد خمسة أشخاص، وقد أزالت المؤشرات جميعها التي تدل على

القحطاني، وعندما أعلن البنتاغون التغيير على الملأ، لم يعطِ أي تفسير، قائلًا: إن الاتهامات ضد القحطاني قد أُسْقِطت من دون تحيُّز، ومن الممكن أن تعاد في المستقبل[5].

لكن كرافورد أعلنت على الملأ في الساعات الأخيرة من إدارة بوش، أنها غضَّت النظر عن الاتهامات الموجهة ضد القحطاني؛ لأنه تعرض للتعذيب، وقالت لبوب وودورد Bob Wood-ward: «عندما تفكر في التعذيب، فإنك تفكر في بعض الأعمال المروعة التي طُبِّقت على فردٍ ما، وإنه ليس مجرد عمل محدد، لقد كان مجموعة من الأشياء التي كان لها تأثير طبي فيه، وقد أضر بصحته، وإن سوء المعاملة لم يكن له مبرر، حيث كان إكراهيًّا، وقسريًّا بوضوح، لقد كان الأثر الطبي هو الشعرة التي قصمت ظهر البعير»[6].

كانت كرافورد حريصةً في تأكيدها أن معاملة القحطاني تلبي التعريف القانوني للتعذيب، وقد شرحت: «لقد كانت التقنيات جميعها التي استخدموها مصرَّحًا بها، ولكن الأسلوب الذي طُبِّقت التقنيات وفقه كان عدوانيًّا ومستمرًّا». واتهمت كرافورد وزير الدفاع دونالد رامسفيلد بأنه المسؤول عن الموافقة على سوء المعاملة، مضيفةً: «إن كثيرًا من هذا قد حصل أمام عينيه»، وقالت لوودورد: «لقد صدمني هذا حقًّا؛ كنت منزعجةً، ومحرجةً من ذلك، وإنني متعاطفة مع من كانوا يجمعون المعلومات في تلك الأيام بعد 11 سبتمبر، إذ كانوا لا يعلمون ما الذي سيحصل لاحقًا وهم يحاولون جني المعلومات؛ ليحفظونا آمنين، ولكن لا يزال هناك خط علينا ألا نتجاوزه، ولسوء الطالع ما حصل قد لوَّث كل ما كان يسير نحو الأمام».

❊ ❊ ❊

لقد بدأت الصفحة الثالثة والثمانون من المستند الذي تسرب إلى التايم في العام 2005م.

مدوَّنة سجل الاستجواب

المعتقل 063

23 نوفمبر 2002م

0225: وصل المعتقل إلى حجيرة التحقيق في معسكرX راي، وقد نُزعت قبعته، وثُبِّت على الأرض، أما المحققان فإنهما الرقيب A، والرقيب R. وبحضور المختص باللسانيات في وزارة الدفاع، وفريق الاستشارة للعلم السلوكي وBSCT، والرائد L [7].

إنه منتصف الليل والقحطاني مقيد المعصمين والكاحلين إلى الأرض، علمنا ذلك؛ لأنه بقي كذلك ساعات عدة، وقد فُكت يدٌ واحدة ليستطيع أن يأكل، والمحققون من المخابرات العسكرية، الرقيب R وهو رجل، والرقيب A علمنا على الفور أنه امرأة، أما الرائد فهو من الفريق الاستشاري لعلم السلوك في غوانتانامو التابع للقوى المشتركة، وأما الذين يعرفون باسم (البسكويت) فهم أطباء أمراض نفسية وعلم نفس مهمتهم تقييم ومؤازرة المحققين في استغلال مخاوف المعتقلين وقابليتهم للانهيار، إن هؤلاء الثلاثة مع مترجمهم يشكلون واحدةً من الفرق الثلاثة التي ستعمل فيما يخصُّ قضية القحطاني على مدار الساعة في الخمسين يومًا القادمة، فضلًا عن أنه توجد عناصر من رجال الشرطة العسكريين المقنعين في كل مكان من الغرفة، ولا يلحظهم أحد إلا عندما يُدعَوْن، ويوجد طبيب في مكان ليس بعيدًا عن الغرفة، وهو ليس داخل الغرفة، ويوجد عادة كلب حراسة ومروضته، وطبيب جاهز عند الطلب في الأوقات كلها.

مع ذلك فإنها بداية السجل، وليست بداية التحقيق مع القحطاني، مع أن القحطاني قد عانى منذ يوليو استجوابًا قاسيًا في سجن القوات البحرية في غوانتانامو، عندما كشف فحص البصمات أنه أنكر محاولة دخوله الولايات المتحدة قبل شهر من الهجمات.

إن البنتاغون والبيت الأبيض يتابعون تقدم التحقيق معه، وفي رحلتهم الميدانية في سبتمبر 2002م إلى غوانتانامو، حضر مجلس الحرب إحدى جلسات التحقيق، وبعد الزيارة، زاد محققو وزارة الدفاع الضغط في الخريف:

في سبتمبر، أو أكتوبر من العام 2002م، لاحظ عملاء مكتب التحقيقات الفيدرالي استخدام نوع من الكلاب بطريقة شرسة؛ لترهيب المعتقل رقم 63، وفي نوفمبر 2002م، لاحظ عملاء مكتب التحقيقات الفيدرالي أن المعتقل رقم63 قد تعرض لعزلة مكثفة لأكثر من ثلاثة أشهر، وفي أثناء تلك المدة كان المعتقل رقم 63 في عزلة تامة باستثناء بعض التحقيقات بين الحين والآخر في زنزانة تُغمر دائمًا بالأضواء. في أواخر نوفمبر، كان المعتقل يُظهر سلوكًا متلازمًا مع صدمة نفسية قصوى كالتحدث مع أشخاص غير موجودين، وكان يدَّعي سماع أصوات، وهو جاثم في زاوية الزنزانة مغطًى بشرشف لساعات طويلة[8].

تظهر آثار العزلة، وحرمان النوم في الجلسة الأولى من السجل، حيث استطاع القحطاني بصعوبة فائقة أن يغفو في أثناء الاستراحة، وعند الساعة 8:30 صباحًا سُمح له بساعتين من الراحة، وإيقظوه عند الساعة 10:35 وقُيِّد في الكرسي حيث قبع فيه حتى منتصف الليل ما عدا استراحات الدخول إلى الحمام، وساعة قيلولة، وعند المساء وحتى منتصف الليل أعلن أنه مضرب عن الطعام، ورفض الماء والطعام، على الرغم من أن السجل يذكر أنه في وقت الغداء قال في بادئ الأمر: إنه سيأكل، وبعد ذلك قال إنه لم يكن بحالة ذهنية جيدة، وقد وافق على تناول الطعام فقط؛ لأنه لم يكن يفكر بوضوح، وقد لاحظ المدوِّن أن المعتقل يحاول السيطرة على التحقيق بالتذمر من معاملته، واعتلال ذهنه، وانفصاله عن إخوانه في كوبا، لقد انهار وبكى مرتين.

عندما استؤنف التحقيق عند الساعة الرابعة من صباح اليوم الثاني كان القحطاني ينشغل في محادثة تارةً، وغير متجاوب تارةً أخرى، وفي الحالتين اتُّهِم باستخدام تقنيات مقاومة التحقيق التي أوجزت في وثيقة مانشستر، وهي دليل تدريب تابع للقاعدة كان قد وُجِد في حاسوب أحد المقاتلين في المملكة المتحدة في العام 2002م، لقد سأل القحطاني الرقيب A إذا

ما كانت حقًّا تريد أجوبةً لأسئلتها لكنها قالت: إنها ليست بحاجة إلى الإجابة، وقد بدا المعتقل يائسًا من إجابتها، كما رصد السجل.

عند الساعة الثامنة صباحًا؛ أي بعد ثلاثين ساعة فقط من تحقيق سيستمر 1200 ساعة، ظهرت الكوادر الطبية:

0800: تُقدِّم الرقيب A وجبة طعام للمعتقل، والمعتقل يرفض، ويشرح الرقيب R للمعتقل بأن رفض الطعام غير مثمر، حيث تعطي الرقيب A استراحةً مدة ثلاثين دقيقة، والمعتقل يرفض، ثم يستدعي المحققون العامل الصحي Corps-man؛ ليتفحص علامات المعتقل الحيوية، ولم يأخذ المعتقل أيَّ سوائل منذ أربع وعشرين ساعةً، حيث يقرر العامل الصحي أن وظائفه الحيوية جيدة، وما زال المعتقل يرفض التفوُّه بأي كلمة.

0820: يزيح الرقيب R الطعام عن الطاولة، ويخبر المعتقل بأنه فوَّت فرصته، ويشرح الرقيب R بأن رفض المعتقل للطعام لا يؤذي إلا المعتقل وحده، ولن يخسر الرقيب R المزيد من النوم من أجل هذا.

0830: تستخدم الرقيب A أسلوب (مستوى الشعور بالذنب).

0840: يعطي الرقيب R المعتقل عشر دقائق؛ ليقف، ويتجنب النوم.

0900: تسأل الرقيب A المعتقل إذا كان يريد الصلاة والنوم، يقول المعتقل: نعم. تقول الرقيب A: عليك أن تشرب الماء، يقول المعتقل: لا. يعطي الرقيب R المعتقل فرصة أخرى. يقول المعتقل: لا. يفرغ الرقيب R الماء على الأرض ويخبر المعتقل: لقد حصلت على فرصتك، ومن ثم يفحص العامل الصحي الوظائف الحيوية للمعتقل ويجدها جيدة.

0925: تناقش الرقيب A مستويات الذنب والإثم.

obeikan.com

0930: تتحدث الرقيب A عن الإحراج جرَّاء استخدام رواية ضعيفة مبطنة، وتمزجها بأسلوب يمكنك التوقف عن ذلك، وما يزال المعتقل غير متجاوب.

0930: يخبر الكابتن W الرقيب R أن العامل الصحي يستطيع أن يُعِدَّ حقنًا وريديًّا للسوائل حالما يبلِّغ بذلك الكابتن W، والطبيب الذي في الخدمة، ويوافقون على ذلك.

عند الساعة 1:30 بعد الظهر عُلِّق حزام من السقف بانتظار وصول الطبيب، وعند الساعة 6:00 مساء فحص الكادر الطبي الإشارات الحيوية للمعتقل، وقرروا أن المعتقل بحاجة إلى الهيدرات (الترطيب)، وقد أُعطي كيسين من السوائل عن طريق الوريد، بعد خمس وأربعين دقيقة.

1845: يصل الطبيب لتقييم حالة المعتقل، ويؤكد ما إذا كان قادرًا جسديًّا على المتابعة، وقد أشار المعتقل إلى أنه يود أن يوقع على صيغةٍ، أو قرارٍ يذكر فيه أنه لا يريد أي أدوية، فشرح له الطبيب أنه لا يوجد مثل هذه الصيغة، حيث أُخبِر المعتقل: إننا لن نجعلك تموت.

قد استُكمِل التحقيق من جديدٍ حيث استمر حتى منتصف الليل، ثم أيقظوا القحطاني في الساعة الرابعة صباحًا من جديد، وفُحصت وظائفه الحيوية، فوُجِد أنه يعاني جفافًا شديدًا، حتى إن العامل الصحي لم يستطع إيجاد الوريد؛ ولذا فقد استُدعِي الطبيب مرةً أخرى؛ ليقدم المساعدة، وبشكل لا يصدق فإن التحقيق ظل مستمرًّا:

0600: لمتابعة (رسالة الله) عرض الرقيب R قرص DVD سُجِلت عليه أحداث 11 سبتمبر، وقف الرقيب R خلف المعتقل وهمس في أذنيه: ماذا يقول لك الله الآن؟

لقد مات زملاؤك التسعة عشر في التفجير، ولم تكن معهم، هل هذه كانت مشيئة الله؟

هل هذه إرادة الإله أن تبقى حيًّا لتخبرنا عن رسالته؟

عند تلك النقطة، رمى المعتقل رأسه نحو الخلف ونطح الرقيب R في عينه، حيث قيَّد الشخصان المقنعان في الغرفة المعتقلَ على الأرض؛ لإعادة السيطرة عليه، وانحنى الرقيب R فوق المعتقل، وحاول المعتقل أن يبصق عليه، لكن الرقيب قال: هيا ابصق عليَّ، إن هذا لن يغير شيئًا، فأنت ما زلت هنا، وأنا ما أزال أتكلم معك، ولن تغادر قبل أن تعطينا رسالة الإله، ثم وضع المعتقل في الكرسي.

0630: أظهرت الرقيب A دليلًا تفصيليًّا، وأخبرت المعتقل مرارًا بأنها لن تذهب بعيدًا وكذلك الدليل.

0645: حاول الطبيب وضع الحقنة الوريدية، ولكنه لم ينجح ثم غادر لإحضار المزيد من المعدات.

0700: تابعت الرقيب A موضوع الدليل التفصيلي.

0705: التقييم – كانت ردة فعله تجاه الرقيب A مزيجًا من شعوره بالذنب، ربما لأنه لم يشارك في الهجوم، واستجوابه الذي ما زال مستمرًّا، وكرهه الواضح للرقيب R، وقد أخبروه بعد الحادثة أن الرقيب A أثبتت أنه ليس ضعيفًا، ولا مضطرب الذهن كما أرادنا أن نعتقد.

0730: وصل الطبيب وقام بتمرير الحقن الوريدي بوضع تحويلة مؤقتة؛ ليسمح باستمرار مرور الحقن الوريدي.

0745: استخدمت الرقيب A أسلوب (الاعتقال والكلام). عندما دخل الرقيب R إلى الحجيرة أمسك المعتقل الحقنة الوريدية، حيث أوقفه الحارس، ولكنه أمسكها ثانيةً وقد أوقفه الحارس، وكبَّل يديه إلى الكرسي؛ حتى لا يستطيع

الوصول إلى الحقنة الوريدية، إلا أن المعتقل انحنى وعضَّ أنبوب الحقنة الوريدية، وقسمها إلى قسمين، ثم قيده الحارس إلى حمالة، فوصل العامل الصحي حقنةً وريديةً جديدةً، لكن المعتقل قاوم عملية دخول الحقنة، إلا أنه لم يعد يستطيع الوصول إليها.

0900: تابعت الرقيب A الأسلوب السابق.

0915: طلب المعتقل الدخول إلى الحمام، ولكنه أُعطي فرصة استخدام القارورة، حيث أخبروه أنهم لن يفكوا قيده.

0940: أُعطي المعتقل ثلاثة أكياس ونصف من المحلول الملحي (السيروم)، وقد بدأ يأنُّ ثم أخبر الشخصين المقنعين أنه قادر على الكلام و يستطيع التبول، ثم دخلت الرقيب A إلى الحجيرة، وسألت الأسئلة الآتية: كنت تعمل لصالح من؟ فأجاب المعتقل: القاعدة، من كان قائدك؟ فأجاب المعتقل: أسامة بن لادن، لماذا ذهبت إلى أورلاندو؟ فأجاب المعتقل: لم يخبروني عن المهمة، من الذي قابلك؟ فأجاب المعتقل: لا أعرف، من كان معك في الطائرة؟ فأجاب المعتقل: كنت وحدي. قال الرقيب R للمعتقل: إنه يضيع وقت الرقيب. قال المعتقل للرقيب A: إنه موافق أن يشرب.

1000: طلب المعتقل ثانيةً أن يذهب إلى الحمام، لكن الرقيب R قال: إنه يستطيع استخدام القارورة، لكن المعتقل قال: إنه يريد الذهاب إلى الحمام؛ لأنه مريح أكثر. قال الرقيب R: لقد أفسدت كل الثقة، تستطيع استعمال القارورة، أو ستتبول في بنطالك، وتبول المعتقل في بنطاله، وتابعت الرقيب A الأسلوب.

1030: التقييم: يشعر المعتقل بقدر كبير من الكره تجاه الرقيب R، وقد بدأ يستوعب فشل موقفه، وعليه أن يفهم أن سلوكه الغريب لن يوقف التحقيق على

obeikan.com

الإطلاق؛ فنحن نشعر أنه يدرك ببطء، عدم استطاعته مقاومة صراع الإرادات، إنه الآن أقرب بكثير للإذعان والتعاون من بداية العملية.

عندما قام الفريق الثاني من المحققين أخيرًا بتحرير القحطاني من الحمالة، والسماح له بتنظيف نفسه، وتبديل ملابسه، وافق أن يأكل، ولكنه مباشرةً أنكر إفاداته السابقة، مؤكدًا أنه لا يعرف أسامة بن لادن، وقد أقر أنه من القاعدة بسبب الضغط النفسي المكثف، لقد ادَّعى أنه تعرض للضغط من أجل حصول الاعتراف، وفي اليوم الثاني رُفعت قدماه بشكل دوري، وكُبِّلتا بحزام معلق بالسقف؛ لتخفيف الجفاف الذي سبب تورمًا في أطرافه السفلية، كما ورد في السجل:

2300: أعلن المعتقل براءته، وطلب أن يتوقف الرقيب M عن الكلام عن الإسلام، على سبيل المثال: أسامة بن لادن اغتصب الإسلام. أسامة بن لادن اختطف الإسلام، ثم قال للرقيب: إذا استجوبتني بالطريقة الصحيحة وفي الوضع الصحيح، من الممكن أن تجد بعض الإجابات.

2308: ادَّعى المعتقل أن التحقيقات تعتمد على الحقد والكراهية والغيرة، حيث قال: إن هذه المعاملة وحشية وحيوانية، ولكل شخص حدود، وما هو المفترض أن يفعل أحدهم حالما تُتجاوز هذه الحدود؟

2310: قال المعتقل: إذا قلت الحقيقة، فالجميع سوف يصابون بالجنون، وإذا حققتم معي بصورة صحيحة، فقد أرتاح أنا وأنتم، ثم يأتي محقق تلو الآخر، ويرى الله وملائكته ماذا يحصل.

2315: كان المعتقل على وشك الانهيار.

* * * * *

لقد تعرض القحطاني في أثناء أربعة أيام من أصل السبعة اللاحقة إلى تحقيق مستمر مدة أربع وعشرين ساعة، وقد سمح له في الأيام الثلاثة الأخرى بالقيلولة مدة ساعة إضافية، وأصيب بنوبات دوار، حيث أُجبر على أخذ حقنة شرجية للتخفيف من الإمساك، وأصبحت التحقيقات أكثر عدوانيةً، فقد أُلصقت صور ضحايا 11 سبتمبر على حائط غرفة التحقيق، ومن ثم على جسده، وشُغِّلت أفلام هجمات 11 سبتمبر مرارًا وتكرارًا، وكُتبت كلمات بالعربية على جدران الرقاقات الخشبية مثل: كاذب، وجبان، وفاشل، وألبسوه شعارًا يقول: سأذهب إلى الجحيم لأني مليء بالكراهية، وظل موضع سخرية باستمرار.

في صباح الثاني من ديسمبر2002م، اليوم العاشر من التحقيق:

1030: بدأت المراقبة في حفلة عيد الميلاد، ووضعت قبعة الحفلة على المعتقل، ثم قُدِّمت كعكة عيد الميلاد؛ لكن المعتقل رفض، كان الحراس والمحققون يغنون: بارك الله في أمريكا؛ والمعتقل غاضب غضبًا شديدًا.

في الصباح الثاني:

0930: أعطى المحققون صفةً للأشخاص المقنعين الجدد من الشرطة العسكرية؛ من أجل مراقبة المعتقل، وهو يعرض تدريب المقاومة، لكنه تفكير مكفهر، بالإضافة إلى سلسلة من الأخطاء، ومحاولات فاشلة؛ لكسب السيطرة التي يظهرها المعتقل، وقد استخدم المحققون دميةً تظهر استهزاءً وسخريةً على تورط المعتقل مع القاعدة، وفي ذلك المساء عند الساعة الثامنة تابع السجل بشكل مشؤوم، القول: تبدأ مرحلة 1B.

2000: أيقظوا المعتقل وأخبروه أنه سيُعاد إلى كوبا، فغُطي رأسه، وحُمِل في سيارة الإسعاف؛ حيث سارت سيارة الإسعاف بضعة أقدام، ثم أُخرِج منها إلى حجيرة تحقيق مختلفة، حيث قاد المحقق ENS S مع خبيرة لغوية من وزارة الدفاع، وكان ENS S يرتدي ثيابًا مدنيةً، وقد استخدم أسلوب زرع البذور في عقل المعتقل عن

كيفية إنهاء التحقيقات، لقد كان محور الأسلوب حول كيفية (تدمير الإسلام) من قِبَل القاعدة، وأن حياة المعتقل قد أُنقِذت؛ لأن جهاده سيخبر العالم عن خطأ 11 سبتمبر، وإن ذلك سيساعد على إعادة بناء الإسلام.

2040: غُطِّي رأس المعتقل وأُخِذ إلى حجيرة تحقيق ابتدائية مزينة بصور ضحايا 11 سبتمبر، وعلم الولايات المتحدة، وأعلام قوى التحالف في الحرب العالمية على الإرهاب، وضوء أحمر، حيث تعرّض المعتقل لموسيقى عالية مدة عشرين دقيقة.

2100: أُزيل الغطاء عن رأس المعتقل، وعُزف النشيد الوطني الأمريكي، حيث كان الكابتن W رئيس المحققين مع الخبيرة اللغوية ذاتها من وزارة الدفاع.

2105: حُلق شعر وذقن المعتقل بآلة حلاقة كهربائية، وبدأ بالمقاومة عندما حُلقت ذقنه، لكن عناصر الشرطة العسكرية كبحوه، وتوقفت الحلاقة ريثما خضع ثانيةً، وقد أشرف LTCP على الحلاقة، ولم تحدث أي مشكلة، ثم أُخِذت له الصور عندما أنهيت الحلاقة.

غُيِّر وقت النوم الذي مدته أربع ساعات من منتصف الليل حتى 4:00 صباحًا؛ لتصبح من 7:00 حتى 11:00 صباحًا، وفي اليوم الأول من (المرحلة 1B) استُجوب في أثناء الليل من دون توقف، وازداد الاعتداء على حواسه، حيث الإنارة المتوهجة، والموسيقى العالية مع عرض لفيلم الإنترنت الشائع (شيطان في الدخان) وهو فيلم يعرض هجمات 11/9، وبعد ذلك أعلنوا عن مجيء عنصر جديد في التحقيقات بصوت عالٍ: كريستينا أغويليرا Christina Aguil-era، وبعد وقت قصير، تقدمت الرقيب L وهي محققة في مناوبة الليل، ولمست القحطاني الذي قاوم للتخلص من قيوده، و قد أُنجِز كل ذلك تحت مراقبة الطبيب المباشرة، الذي تفحص علاماته الحيوية بعد أن قامت أغويليرا بدورها، وسحبت الدم لتقييم وظائف كليته.

لقد أُخبِر: أن القوانين قد تغيرت، وفي الأيام الثلاثة اللاحقة، حيث عوَّض الكادر الطبي السوائل للمعتقل عن طريق الحقن الوريدي، ورفع المحققون درجة الضغط، وفي السادس من ديسمبر2002م، وفي اليوم الرابع عشر من التحقيق، أُخبِر القحطاني عن وجود معتقلٍ آخر، قد وضعوه في مخبأ سري في كابول، وقد اتُّهم على أنه الحارس الشخصي لابن لادن، وأكد له المحقق: أن ذلك لن ينتهي، وأن الأمور ستصبح أسوأ، وبعد بضع ساعات، أدلى القحطاني باعتراف آخر.

1400: أُخِذ المعتقل إلى الحمام، ومشى مدة عشر دقائق، وبدَّل العامل الصحي ضمادات كاحله؛ لمنع الاحتكاك بالأصفاد، وبدأ يقول: استخدمت القاعدة الإسلام، والقضايا الإسلامية السيئة، حيث قال المعتقل: سأقول الحقيقة، وطلب من المحقق أن يحضر بعض الأوراق، وقال: أنا أفعل ذلك لأخرج من هنا، وبدأ يتكلم من غير أن يعطي أي معلومة عن أشخاص آخرين عدا نفسه، وعن سفره إلى أفغانستان، ولقائه بأسامة بن لادن UBL الذي أعطاه المال وأرسله إلى أمريكا، وعن رحلته بعد إعادته من أورلاندو.

1600: سُمح للمعتقل أن يصلي بعد أن وعدهم باستمرار التعاون، فطلب الحصول على بطانية وإطفاء جهاز التكييف، وقد حصل على كليهما.

1610: عُرض على المعتقل أن يشرب الماء، واستراحةٌ لدخول الحمام، ولكنه رفض.

1715: سُمح للمعتقل أن يصلي، ولكن الهدوء لم يدم طويلًا؛ حيث علم المحققون أن الاعتراف مُفتَعل، فأُغلقت جلسة التحقيق. وعندما تابعوا التحقيق بعد بضعة ساعات، هوجم القحطاني مرتين؛ الأولى من قبل الرقيب L، وهي محققة أنثى، وبعدها بشكل واضح، من قبل كلب حراسة.

1930: دخل الحجيرة فريق المناوبة الثالثة للتحقيق، وكان الأسلوب هو تحطيم الكبرياء والأنا، والخوف المؤلم، واقتحام المكان من قبل امرأة، حيث أصبح المعتقل عنيفًا جدًّا وخائفًا؛ لذا فقد حاول أن يحرر نفسه من الكرسي ليتخلص من المرأة، وقاوم مدة أربعين دقيقة تقريبًا؛ محاولًا الهروب من وجود المرأة.

2030: لقد تدرب المعتقل على المقاومة مدة خمس عشرة دقيقة تقريبًا، وفحص المندوب الطبي ضغط دم المعتقل ووزنه، وحررت المحققة المعتقل من أجل المزيد من التحقيق.

0001: بدأت المناوبة الأولى، وأُجبر المعتقل على الوقوف للنشيد الوطني ثم بدأ المحققون بتحطيم الأنا والكبرياء؛ وذلك بإحداث ثقوب في قصة التغطية الجديدة، وتحديد القواعد التي يجب أن يعيش وفقها منذ الآن.

0100: أُخِذ المعتقل إلى سقيفة؛ حيث يمكنه أن يرى جرذان الموز وهي تأكل العلف، وقد أُخبِر أنه اختار هذه الحياة مع الجرذان، وفي الوقت ذاته ذُكِّر بجمال الحياة التي اختار أن يتركها وراء ظهره.

0120: تفاقمت المشكلات بين رجال الشرطة العسكرية، ومروّض الكلاب، فيتحدث الكابتن W مع الأطراف جميعها ويحل المشكلات.

0320: أُخِذ المعتقل إلى الحمام، ومشى مدة عشر دقائق، وفحص العامل الصحي الأعضاء الحيوية، وكانت جيدة.

0345: قُدِّم الطعام والماء للمعتقل، ولكنه رفض، حيث طلب أن تتوقف الموسيقى، لكنهم طلبوا منه إن كان يستطيع إيجاد الآية القرآنية التي تُحرِّم الموسيقى.

0350: فحص العامل الصحي الأعضاء الحيوية، ورفض المعتقل الماء والموترين Motrin خافض الحرارة، وسأله العامل الصحي إن كان يشكو من الدوار، أو

ألم في الرأس فأجابه: نعم، وشرح العامل الصحي له أن السبب هو نقص الماء، وأظهرت الأعضاء الحيوية بداية الجفاف، فطلب العامل الصحي الطبيب.

0415: اعترف المعتقل أن القصة التي أخبرهم بها مزيفة، وقال: إنه قال تلك القصة؛ لأنه كان تحت الضغط، وقيل له: إنه هو الذي اختار أن يكون هنا، وإنه أُعطي قائمةً بالقرارات التي اتخذها حيث جلبته إلى هنا، وأخبروه أنه يجب أن يتحمل مسؤولية أعماله، وأُعطي حقنةً وريديةً، وأنهم لن يجعلوه يتعرض للموت؛ إنها المرة الثانية التي يسمع فيها هذا الوعد.

في السابع من ديسمبر عند الساعة 7:00 صباحًا عندما وُضِع القحطاني في السرير، حيث ذَكَر السجل ما يأتي: تبدأ مرحلة النقاهة التي تستغرق أربعًا وعشرين ساعةً، وعلى ما يبدو فإن خطة التحقيق تستدعي يومًا من الاستراحة بعد أسبوعين قاسيين من الاستجواب، ولكن هذه الاستراحة لم تتضمن الحصول على راحة إضافية، لقد أيقظوه كالعادة بعد أربع ساعات من النوم، وأُعطِيت التوجيهات لعناصر الشرطة العسكرية بتقديم الماء له كل ساعة، وأخذه إلى الحمام والمشي كل ساعة ونصف، وتقديم الطعام مرةً واحدةً كل مناوبة، واستمرار تشغيل الموسيقى؛ لمنعه من النوم في أثناء مدَّة الاستراحة، وأُعطيت التعليمات لرجال الشرطة العسكرية بعدم التخاطب معه ما عدا إصدار الأوامر، وإن مرحلة الاستراحة ليست إلا للنقاهة، على كل حال، في تلك الليلة تحول الهدوء إلى رعب:

2000: فحص العامل الصحي الأعضاء الحيوية للمعتقل، فوجد أن نبضات قلبه منخفضة، ويصل الطبيب، ويقرر إجراء تخطيط للقلب، ثم يغادر؛ لإحضار جهاز تخطيط القلب.

2050: يعود الطبيب ويخطِّط القلب، فيجد أن نبضات القلب منتظمة ولكنها بطيئة، خمس وثلاثون نبضة في الدقيقة، ويستشير الطبيب طبيبًا آخر.

2130: اتُّخِذ القرار بأخذ المعتقل إلى مشفى GTMO؛ للقيام بفحص طبقي محوري لدماغ المعتقل؛ ليروا حدوث أي اختلال، أو عدم انتظام.

obeikan.com

2215: المغادرة إلى المشفى.

2230: وصلوا إلى المشفى، وبدأ التصوير الطبقي المحوري.

2330: فحص الأطباء المسح المحوري، ولم يجدوا أي دليل مقنع لوجود أي حالة، ولكنهم طلبوا أن يبقى المعتقل طوال الليل حتى يصل اختصاصي الأشعة؛ ليؤكد عدم وجود أي حالة غير طبيعية، وقد وُضع المعتقل في جناح معزول، ووُصِلَ بدارة كهربائية؛ لمراقبة نشاط القلب.

* * * * *

في ديسمبر 1999م، وقبل ثلاث سنوات من الأزمة التي حدثت في معسكرX راي في غوانتانامو، عدَّلت الجمعية الطبية الأمريكية دستور الآداب الطبية خاصتها الذي كان متَّبعًا منذ مئة واثنين وخمسين عامًا؛ ليتضمن هذه المادة بخصوص التعذيب:

«على الأطباء أن يناهضوا التعذيب، وأن لا يشاركوا فيه لأي سبب كان، وقد تتضمن عدم المشاركة في التعذيب، أو تقديم أو منع أي خدمات أو مواد، أو خبرة لتسهيل ممارسة التعذيب، ولا تكون المشاركة محدودةً بهذه الأمور فقط، وعلى الأطباء ألا يكونوا موجودين في أثناء تنفيذ التعذيب، أو التهديد به، ويمكن للأطباء معالجة السجناء أو المعتقلين، فإذا فعلوا ذلك عليهم أن يقوموا به بكل اهتمام، ولا يجوز للأطباء معالجة الأشخاص؛ لإثبات أنهم بصحة جيدة، وبذلك يُسمح باستئناف التعذيب واستكماله، ويجب ألا يُقاضى الأطباء الذين يعالجون ضحايا التعذيب، ويجب على الأطباء أن يساعدوا على تقديم الدعم لضحايا التعذيب، وأن يعملوا، كلما سمحت الفرصةعلى تغيير الأوضاع التي يُمارس فيها التعذيب، أو عندما تكون احتمالية التعذيب كبيرة»[9].

في الأسبوعين الأخيرين وابتداءً من اليوم الثاني من التحقيق، ومنذ أن سُجِّل وصول طبيب مدني لتقييم المعتقل، وتأكيد قدرته الجسديَّة على المتابعة، فحص أطباء عسكريون القحطاني تسع مرات، ووضع الطبيب تحويلةً توقعًا لحاجة المعتقل إلى تعويض السوائل عن طريق الوريد بشكل متكرر، وأخذ عينة دم لفحص وظائف كليته.

وقد أرسل طبيبان القحطاني إلى مشفى البحرية، وطلبوا تخطيطًا لدماغه، فاستدعت القوات المسلحة اختصاصي أشعة من محطة روزفلت البحرية في بورتوريكو، حيث لخَّصت المدوَّنة أحداث اليوم الثاني بما يأتي:

08 ديسمبر 2002م

فُحصت الشوارد الكهربائية للمعتقل وصُحِّحت، حيث ظهر أن البوتاسيوم أقل قليلًا من الطبيعي؛ بسبب عدم الأكل، وظهر أن قدمه اليسرى متورمة فصوروها بالأمواج فوق الصوتية؛ لفحص وجود جلطات بالدم، لكنهم لم يكتشفوا أي جلطات، وثبت أن تورم القدم سيزول بشكل طبيعي، ثم وصل اختصاصي الأشعة من روزفلت، وتفحَّص المسح الطبقي المحوري للمعتقل؛ لكنه لم يظهر أي شيء غير طبيعي، ولم يُسجل أي اضطراب في نبضات القلب على الشاشة طيلة مدة بقائه، وعاد قلبه إلى حالته الطبيعية بشكل طبيعي، وقد نام المعتقل معظم اليوم بين الوجبات.

وفي اليوم الثاني وُضعت الخطط بشكل لا يصدق؛ من أجل استئناف التحقيق الذي هو الآن جيد بالنسبة إلى أسبوعه الثالث، ولكنه بصراحة هو الثالث في طريق الجلسات المثقلة.

في الساعة السادسة من مساء التاسع من ديسمبر غُطِّي رأس القحطاني، وكُبِّل وقُيِّد إلى الحمالة؛ لنقله إلى معسكر X راي، حيث قال له أحد محققي المناوبة المسائية إينزاين سي Ensign C الذي كان معه: يمكنك إما قول الحقيقة كاملة هناك في الإسعاف والانضمام مرةً أخرى إلى المعتقلين الآخرين في معسكر دلتا، أو البقاء صامتًا والعودة إلى معسكر x راي، وبعد

نصف ساعة، وصل المعتقل إلى معسكر X راي، وأُعِيد إلى حجيرة التحقيق، حيث دخل ENSC الحجيرة مع المعتقل وأعطاه الفرصة الأخيرة لقول الحقيقة كلها، لكن المعتقل لم يكن متعاونًا، حيث غادر ENSC، فدخل الحجيرة بعد ذلك الكابتن W؛ ليخبر المعتقل أنه بحالة صحية جيدة، وأنه الوحيد الذي يمكن أن يوقف التعذيب، وإلا فإن الأمور ستسوء أكثر. وقد أُتبِع ذلك بتدخل صوت سافر يقول: لقد ظهر المعتقل بحالة صحية جيدة، وقد فحص الطبيب إشاراته الحيوية، والتحقيق سيستكمل، ولم يتغير جدول نومه، ولا الوسائل في تلك الأمسية.

2340: صُدَّ المعتقل بالانتهاك الأنثوي لمساحته الخاصة، وقد قام بمحاولات عدة للوقوف؛ من أجل منعها من الدخول إلى مساحته الشخصية، وحاول الاستغاثة بالرقيب M، ولكن ذلك لم يكن مجديًا، وقد تابع الرقيب M العنف والتخويف حتى يعطي المعتقل معلوماتٍ جديدةً، إلا أن المعتقل استمر بإعطاء معلومات قديمة، فأُسكِت من قبل فريق التحقيق.

0000: دخل فريق التحقيق الحجيرة، وعزفوا النشيد الوطني، وأجبروا المعتقل على الوقوف ووضع يده على قلبه، وقد شرحت القيادة القواعد للمعتقل، بأسلوب تحطيم الكبرياء والأنا لديه، وتشغيل الموسيقى العالية؛ لمنعه النوم ساعاتٍ عدة، حيث كان القحطاني يتحول بين الغضب والبكاء، وعندما حاول الكلام، أسكته المستجوب بالصراخ، وبالموسيقى العالية، لكنه أخبر معذّبيه أنه يعاني مشكلات عاطفية، وأنه بحاجة إلى رؤية طبيب من أجل هذا، فاتُّهم مجددًا باستخدام تقنيات المقاومة، والاستهزاء بالمحققين الذين طلبوا منه أن يمثل دور محمد المجنون؛ حيث عادت له تعابير الوجه مجددًا، ومرة أخرى أُجرِي له اختبار عام وشامل للصحة الجيدة، وفُحِصت أعضاؤه الحيوية، وقِيسَ وزنه، لقد كان وزنه 160 باوندًا عند وصوله إلى غوانتانامو[10]، لكنه يزن الآن 119 باوندًا، ويزن 123 باوندًا مع بدلة من ثلاث قطع (الاسم العامي لأصفاد معصمه وكاحله) وقد تبول على نفسه عندما سيق إلى المرحاض.

Operkan.com

كان الإذلال يتصاعد باستمرار، حيث أخذوه ليرى جرذان علف الموز ثانية، وأخبروه أن لديهم حبًّا، وحريةً، واهتمامًا أكثر منه، لكنه بدأ بالبكاء بسبب هذه المقارنة، ثم قدم له المحققون تعويذةً لتطهيره من الجان الشرير الذي يدَّعي أنه يسيطر على مشاعره، ولعبوا معه ألعابًا صبيانيةً، حيث يضع القيادي القهوة أمام المعتقل، وعندما يصل إليها المعتقل، يسكبها المحقق على الأرض، لقد انهار مرةً أخرى، وطلب أن يُسمح له بالنوم في غرفة منفصلة، وأن يُستجوب في غرفة التحقيق فقط، وعندما سأله المحقق لماذا تطلب هذا الطلب، تدخل الاختصاصي النفسي، معلنًا أنه يفعل ذلك؛ من أجل أن يطبِّق نهج السيطرة وكسب التعاطف. وحينما أظهرت إشارته الحيوية مرةً أخرى أنها ليست جيدة، أُعطي ثلاثة أكياس من المحلول الملحي بالوريد، واسْتُكمِل الاستجواب في الليل.

0150: أعطى المحققون قوانين الأمسية للمعتقل.

1. ممنوع الكلام
2. الوجه إلى الأمام
3. لا تطلب أي شيء.

لكن المعتقل بدأ الكلام مباشرةً، صرخ المحققون على المعتقل حتى توقف عن الكلام، و ذُكِّر بعدم أهليته كونه إنسانًا، لقد ذُكِّر بحقيقة أن مستوى عيشه أقل من جرذ الموز، وبينما يتابعون أسلوب تحطيم الكبرياء والذات، يُظهر الرقيب M أسفل حذائه للمعتقل، حيث عانى المعتقل أطول جيشان عاطفي حتى الآن، ثم أظهر غضبًا شديدًا وأخذ يصرخ، ويشتم المحققين بالعربية والإنكليزية، وبدأ يحرك يديه وقدميه، وكأنه يريد أن يكسر القيود ويهاجم.

في الليلة الثانية بعد منتصف الليل تمامًا، قام المحقق بأداء دور المؤذن، ولكنه أخبر القحطاني قائلًا: لن يكون النداء هذا بعد الآن نداءً للصلاة، ولن يُسمح لك بالصلاة. هذا نداءُ التحقيق؛ لذلك كن متيقظًا، لقد علَّقوا حول رقبته شارةً كُتِب عليها جبان، وقد لاحظ

السجل أن المعتقل متعب، وغير مترابط بشكل جنوني، ثم عرضوا جرذان الموز عليه مرةً ثانيةً بعد أربع ساعات من الراحة.

بدأ المحققون يخبرون المعتقل عن جحوده وحدَّة طباعه؛ من أجل إثارة مشاعره، ووضعوا قناعًا لوجه ضاحك صُنِع من صندوقٍ للوجبات الجاهزة، على رأس المعتقل للحظات عدة، ونفخوا قفازًا مطاطيًّا، وكتبوا عليه قفاز صفعة مخنث، حيث كانو يلامسون وجهه بالقفاز بشكل دوري بعد أن شرحوا له معنى المصطلحات التي كُتبت عليه للمعتقل، ثم وضعوا القناع مرةً أخرى على رأسه، ثم بدأ الفريق بتعليمات الرقص له، لقد اضطرب المعتقل وبدأ بالصراخ، ثم نزعوا القناع، وسمحوا له بالجلوس، لكنه صرخ، وخاطب رئيس المحققين قائلا: أيها المسيحي العجوز، وأراد أن يعرف لماذا يسمح رئيس المحققين بمعاملة المعتقل بهذه الطريقة.

كانت تلك الأمسية نهاية ثلاثة أسابيع من التحقيق، وأربعة أيام بعد أخذه إلى المستشفى بحالة إسعاف.

2200: قام مندوب طبي بفحص العلامات الحيوية للمعتقل، وأزال وحدة الحقن الوريدي عن ذراعه، حيث كان معدل نبض المعتقل منخفضًا 38 نبضةً، أما ضغط الدم فقد كان عاليًا 144/90، وقد اشتكى المعتقل من وجود بثرة في قدمه الشِّمال أسفل الركبة تمامًا، فنظر المندوب الطبي إلى قدمه، واتصل بالطبيب الذي أعطى تعليماته إلى مسؤول الجهاز؛ من أجل إعادة فحص الوظائف الحيوية للمعتقل خلال ساعة.

23000: رفض المعتقل الطعام والماء، وأخذوه إلى المرحاض، وأجروا له بعض التمارين، لعل ذلك يساعد على تحسين العلامات الحيوية له.

2300: أعاد المندوب الطبي فحص العلامات الطبية الحيوية، حيث تحسَّن ضغط الدم فقد أصبح 138/80، ولكنه لا يزال مرتفعًا، وتحسَّن معدل نبضات قلبه لتصبح 42، ولكنها لا تزال بطيئة، ما جعل العامل الصحي يستدعي

الطبيب؛ لتزويده بمعلومات جديدة، لكن الطبيب أشار إلى إمكانية استكمال العمليات طالما لا يوجد أي تغيير مهم، وقد لوحظ من التاريخ الطبي للمعتقل أن نبضه ينخفض أحيانًا في المساء حتى يصل إلى أربعين نبضةً.

14 ديسمبر 2002م

0001: اطلع فريق التحقيق على حالة المعتقل العقلية والجسدية، حيث كانت يدا المعتقل مقيدتين لمنعه من القيام بشعائر الصلاة.

0025: بدأ رئيس المحققين بسبِّ المعتقل، وكان يقول له: جبان وكاذب. وألصق صورة لضحية تبلغ من العمر 3 سنوات على صدر المعتقل، وأخبره أنه لن يغادر كوبا، وأخبره أن المحقق سوف يتابع استجوابه كل يوم حتى يعترف بالحقيقة، ثم أمره المراقب بالاعتدال والانتباه، ثم بدأت بإسالة الماء على رأسه قطرة قطرة حتى يبقى مستيقظًا، لكنه قاوم عندما بدأ الماء يقطر على رأسه، وحاول أن يتكلم، ولكن الإدارة ورئيس المحققين صرخوا في وجهه حتى توقف عن الكلام.

0120: أخذ المحققون استراحةً بينما ظل المعتقل يستمع لضجيج صادر عن التلفاز، أو المذياع، ويذهب المعتقل إلى الحمام، ويتمرن وهو مُغطَّى الرأس، ثم يعود إلى الحجيرة ويتابع الاستماع إلى الضجيج.

0140: يدخل المحققون الحجيرة ويلعبون الورق بينما يواصلون أسلوب تحطيم الكبرياء والذات، وقد أخبروا المعتقل بأنهم مأجورون من أجل تشويشه؛ لذلك يمكنهم أن يلعبوا الورق، تلك الرفاهية التي لا يمكنه المشاركة فيها، وطُلب منه أن يسكت ويبقى مستيقظًا، لكنه كان في بعض الأحيان يغط في النوم بينما يسيل الماء على رأسه نقطة نقطة وهم يسخرون منه، وأُطلِقت الضجة الصادرة عن التلفاز أو المذياع في خلفية المشهد.

obeikan.com

لقد أصبح الماء وسيلةً متكررةً تساعده على إبقاء انتباهه مع المحقق، وأصبح الجنس وسيلة التعذيب المفضلة، في 17 ديسمبر أجبر مدير الرقابة المعتقل على مشاهدة صور من مجلة للياقة البدنية لنساء شبه عاريات، لكن المعتقل نعت المدير بالحيوان، وقال: إن هذا مخالف لتعاليم دينه، فأجابه رئيس المحققين أنت تقتل وتكذب، ولا نستطيع أن نريك صورًا؟

ويستمر أسلوب تحطيم الكبرياء والذات، في تلك الليلة بدا المعتقل مستاءً من كلمة شاذ جنسيًّا، ولم يكن راضيًا عن تسميته شاذًا جنسيًّا، لكنه نفى أنه شاذ جنسيًّا، وبدا منزعجًا جدًّا من استخدام أمه وأخته مثالًا عن المومسات والعاهرات، أُخِذ المعتقل إلى المرحاض، وقام بالتمرين مدة عشر دقائق تقريبًا، لكنه رفض أن يشرب الماء مجددًا.

2200: أُخذ المعتقل إلى المرحاض، وأجري له التمرين، ولم يرغب في الماء، وبدا مشمئزًّا من صور أسامة بن لادن والصور المتعددة للبنات المثيرات للشهوة الجنسية، وتجنَّب المعتقل رؤية كل الصور التي تعرض عليه.

على المحققين الآن تعليق صور لموديلات لألبسة السباحة حول رقبته، في 19 ديسمبر عند الساعة 2:00 صباحًا بينما كان يمشي في استراحة الحمام، اقتلع المعتقل صورة إحدى العارضات التي كانت معلقة حول رقبته، وبدأ يتصارع مع رجال الشرطة العسكرية، لقد أنشأت الصور لعبةً جديدةً: فقد أضاف المحققون صورًا لعارضات لياقة بدنية إلى الرباط حول رقبته. وعندما أتموا تعليق الصور، بدأ المحققون بإظهار الصور وتوجيه أسئلة تفصيلية للمعتقل عن الصور.

سيق القحطاني قبيل الفجر إلى حجيرة تحقيق مجاورة، حيث بنى المحققون ضريحًا لأسامة بن لادن، وقالوا له: إنه بإمكانه الصلاة الآن (لإلهه) أسامة بن لادن، ويذكر السجل أن المعتقل كان خائفًا وقلقًا، وبدأ المشي في أرجاء الغرفة، لم يُسمح له بالمغادرة، وقام المحقق بالنداء للصلاة، بدأ المعتقل بالصلاة وبكى مُجاهرةً، وبعد ذلك، أي بعد أربع ساعات من النوم:

openkan.com

1100: أيقظوا المعتقل، فأُخِذ إلى الحمام، ومشى في حجيرة التحقيق بسبب المطر، وقام العامل الصحي بفحص الأعضاء الحيوية فكانت جيدة.

1115: قُدِّم الماء للمعتقل لكنه رفضه، وبدَّل العامل الصحي ضمادات كاحله لمنع الاحتكاك، وبدأ المحقق بتذكير المعتقل بدروس عن الاحترام، وكيف أنه لم يحترم المحققين، وأخبره أنه يجب أن يحترم الكلب ويقدّره أكثر؛ لأن الكلاب تعرف الصواب من الخطأ، وتعرف كيف تحمي الناس الأبرياء من الناس الفاسدين، وبدأ يعطيه دروسًا مثل ابقَ مكانك، تعال، وانبح؛ وذلك ليرتقِ بمكانته الاجتماعية إلى مكانة الكلب حتى أصبح المعتقل مهتاجًا جدًّا.

1230: أُخِذ المعتقل إلى الحمام، ومشى مدة ثلاثين دقيقة.

1300: قُدِّم الطعام والماء للمعتقل لكنه رفضهما، واستمرت معاملته ككلب، لكنه قال: إنه يجب أن يُعامل بصفته إنسانًا، لكنهم أخبروه أن عليه أن يعلم من ينبغي الدفاع عنه، ومن ينبغي الهجوم عليه، وقد أظهر المحققون صور ضحايا 11 سبتمبر، وأخبروه أن عليه النباح فرحًا لهؤلاء الناس، وأظهروا أيضًا صورًا لإرهابيِّي القاعدة، وأخبروه أن عليه أن ينبح كونه كلبًا على هؤلاء الناس، ثم وُضعت منشفة على رأس المعتقل مع إبقاء وجهه مكشوفًا وبدأ المحقق بإعطائه دروسًا في الرقص، وقد اهتاج المعتقل، وحاول رفس شخص مقنع، ولم يكن لاستخدام الرفس علاقة بمتابعة دروس الرقص.

يُدوِّن السجل في تلك الأمسية، وتكلم الطبيب مع المعتقل، لقد أُعطِي 800 ملغ من الموترين لتسكين آلام في الصدر[11]، وبعد ساعة:

2145: أُخِذ المعتقل إلى المرحاض والتمرين، وفُحصت الأعضاء الحيوية ثانيةً، حيث كان ضغط الدم طبيعيًّا، أما معدل نبضات القلب فقد كان عاليًا حيث

وصل إلى 93 نبضةً، ويراقب المندوب الصحي العلامات الحيوية عن قرب حتى ينخفض معدل ضربات القلب.

2200: كان المعتقل يُفحص وهو عارٍ، لقد حاول في البداية مقاومة الحراس، وبعد خمس دقائق تقريبًا من التعرية توقف المعتقل عن المقاومة، ظل يحدق فقط في الحائط مع تركيز عالٍ، وكانت عيناه محدقتين ومثبتتين على نقطة واحدة أمامه مباشرةً على الحائط، وقد أبدى لاحقًا أنه لا يستطيع فعل شيء بوجود عدد من الحراس حوله، فلماذا إذن عليه أن يقاوم، لقد قال: إنه لا يحب أن تشاهد الإناث جسده العاري في أثناء الفحص، وإذا شعر أنه يمكن له القيام بشيء حيال ذلك فإنه سيفعل.

2331: قام المندوب الصحي بفحص العلامات الحيوية مجددًا، وكانت طبيعيةً، حيث كان ضغط الدم 96/43 ونبضات القلب 61، وأُخِذ إلى المرحاض والتدريب لمدة عشر دقائق تقريبًا.

21 ديسمبر 2002م

0001: دخلت وردية جديدة في التحقيق الحجيرة، وبدأ أسلوب الاهتمام بالتفاصيل، أصبح المعتقل ينظر إلى صور عارضات اللياقة البدنية ويجيب عن الأسئلة حول الصور، لقد كانت نقاط الماء تُرش على رأسه عندما يرفض الإجابة في الجلسات السابقة، ولكن المعتقل الآن ينظر إلى الصور ويجيب. وبَّخ المعتقلُ المحققَ مراتٍ عدةً همسًا.

إنه اليوم التاسع والعشرون من التحقيق، وقد بدأت المرحلة الثانية؛ فسُمِح للقحطاني بالنوم في زنزانة منفصلة في كتلةٍ حيث وضع المحققون مُخبرًا، ولكنه لا يزال يقضي أربعًا وعشرين ساعة في النوم في حجيرة التحقيق، وبعد أربعة أسابيع من حرمان النوم المكثف، بدا مهزومًا بشكل واضح، وفي صباح الحادي والعشرين من ديسمبر، لاحظ المدوِّن أن المعتقل قد بدا

روافيًّا في البداية متحررًا من الانفعال مدَّعيًا أنه متعب فقط، هذا ما كان غير مألوف بالنسبة إلى هذه الوردية، ومن الممكن أن المعتقل لم يحصل على نوم كافٍ؛ بسبب إدخال معتقل شريك له، اتخذ المحققون أسلوبًا ألطف، حيث سمحوا للقحطاني باختيار موضوع المحادثة، وقد سأل أسئلة بدائية حول كوبا: هل يوجد مسجد في كوبا، هل كوبا جزء من الولايات المتحدة، هل كوبا في أمريكا أم أوروبا أم آسيا؟ ثم أعلن بلغة إنكليزية واضحة أنه يتمنى أن يصبح مشرفًا أو رئيس عمال.

في تلك الأمسية مارست الرقيب L (انتهاك المساحة الشخصية) إلى النهايات القصوى. لقد سجلت الأحداث بنفسها، بصيغة المتكلم:

> 2103: أصبح المعتقل عاطفيًّا جدًّا في أثناء مناقشة اتخاذ الطرق الصحيحة أو غير الصحيحة في الحياة، بينما كنا نناقش اتخاذ الطريق الخطأ قادنا النقاش إلى مناقشة عواقب اتخاذ هذا الطريق، وقادنا نقاش عواقب اتخاذ الطريق الخطأ إلى مناقشة التعذيب، والضرب، والقتل وفقًا لوثيقة مانشستر، عند هذه النقطة من النقاش كنت أقف مع القحطاني جبهة لجبهة، وأخبرني أنه يفضل أن يُضرب بسلك كهربائي على وجودي معه بشكل مستمر في مساحته الخاصة. لقد قال: إنه من غير المحتمل أن أكون هنا في مساحته الخاصة.
>
> 2223: أُخِذ المعتقل إلى المرحاض والتمرين، ورفض أن يشرب الماء، لقد أجلست المعتقل على الأرض وأخبرته أنه من المفترض أن يكون أدنى منها، وأنه لا يستحق أن يجلس على الكرسي بصفته إنسانًا متحضرًا. أخبرته مرارًا أنه شخص جبان وضعيف العقل، ويقتل النساء والأطفال الأبرياء الذين خلقهم الله، وبعد ذلك جرت مناقشة سياسة الحكومة السعودية، بدأتُ أخبره عن التغييرات التي قامت بها الحكومة السعودية؛ لدعم جهود السلام والوصول إلى عالم خالٍ من الإرهاب، ثم بدأت باستخدام الألفة مع المعتقل، حيث أثار هذا حقًّا عواطف جياشة داخل المعتقل، وكان يحاول أن يتحرك بعيدًا عني بشتى الوسائل، ثم

سُجِّي على الأرض فجثمت فوقه من دون أن أضع وزني عليه، لكنه حاول إبعادي عنه محاولًا ثني ساقيه من أجل رفعي عنه، ولكنه فشل في ذلك؛ لأن رجال الشرطة العسكرية كانوا قد ثبتوا ساقيه نحو الأسفل، حيث بدأ المعتقل بالصلاة بصوت مرتفع ولكن هذا لم يوقفني عن إخباره عن عنصر القاعدة؛ القائد سالم سنان الحارثي أبو علي، الذي قتلته السي. آي. إيه، وعندما ذكرت المترجمة موضوع القتل أخبرتني أن المعتقل قال لها أن تغرب عن وجهه، لكنها لم تتحرك وتابعت الترجمة كالعادة.

في أثناء الأسبوع الثاني، أنشأ تعامل القحطاني مع محققيه المزيد من المشاعر بينما كان يتنامى اليأس لديه، وقد استُبدِلت عمليات الإذلال بقليل من التحاور والمسايرة، وسُمح له بالكلام، وقد أدلى للمحققين برأيه بشأن موضوع أفغانستان، وأن لدى الأفغان مشكلاتهم الخاصة التي لا يمكن لأحد أن يحلها سواهم، وأشار إلى أن سبب تجاوب أسرى القاعدة رفيعي المستوى مع المحققين هو أنهم يملكون معلومات هو لا يملكها، وقد تحدث بصراحة عن معاملته.

23 ديسمبر 2002م

0001: عند دخول رئيس المحققين إلى الحجيرة، غُيِّرت ضوضاء الموسيقى الناتجة من المذياع، وعُلِّقت صورٌ لعارضات في لباس السباحة حول رقبة المعتقل، وتُرِك في الحجيرة يستمع إلى الضجيج.

0030: دخل رئيس المحققين الحجيرة، ولاحظ أن المعتقل مضطرب فسأل عن أحواله، فأجاب المعتقل أن لديه مشكلات، عندما سأله رئيس المحققين أول مرة عن ماهية المشكلات أجاب إنها بينه وبين الله، ومن ثم أخبر رئيس المحققين المعتقل أن يخبر المحقق عن مشكلاته؛ لأنها لن تُحل إلا إذا واجهها، وعالجها، لكنه ذكر المشكلات الآتية لرئيس المحققين:

obeikan.com

1. إخضاعه لصور عارضات ملابس السباحة والأسئلة عنها، وعند هذه النقطة بدأ يبكي بهدوء.
2. الكرسي المعدني قاسٍ جدًّا وغير مريح.
3. إن المعاملة كلُّها سيئة، ولم يعد بإمكانه التعامل مع هذه المعاملة أكثر من ذلك، وعندما أنهى هذه الإفادة بكى، ونشج.

سأله رئيس المحققين إذا كان لديه مشكلات أخرى، فقال: إن المشكلات الأخرى يمكنه حلُّها بنفسه، مثل: الألم الجسدي، وتنظيم النوم... إلخ، وما لا يمكنه التعامل معه أكثر هو إخضاعه لمشاهدة الصور، والمعاملة السيئة يومًا بعد يوم.

بعد ساعات عدة:

0230: شرب المعتقل فنجانًا من القهوة، وعند انتهائه طُلِب منه الذهاب إلى الحمام والتدريب، بعد ذلك سأل المعتقل رئيس المحققين إذا كان بإمكانه طرح سؤالٍ، فسمح له بطرح السؤال، عندها طلب المعتقل من رئيس المحققين إضافة وضع المنشفة على رأسه إلى قائمة مشكلاته، وأضاف إنه يعرف تمامًا أين هو، فلماذا عليه الاستمرار في لبس منشفة على رأسه؟ لكن رئيس المحققين أخبره أن عليه أن يستمر في ذلك حتى يثبت أنه صريح، ويعطي إجابات عن الأسئلة التي تُطرَح عليه، وذكَّره أنه هو الذي يختار متى تتوقف هذه المعاملة.

0300: يلعب المترجم ورئيس المحققين الورق أمام المعتقل، وقد أعطى رئيس المحققين تعليماته للمعتقل بشرب أربع وعشرين أونصة من الماء، وأن عليه أن يشرب كمية الماء كلَّها عند بداية الاستراحة القادمة، وإلا سوف يُسكب الباقي على رأسه، عند ذلك شرب المعتقل الأربع والعشرين أونصة من الماء.

0400: تدرب المعتقل وذهب إلى الحمام، وأخبر عناصرُ الشرطة العسكرية رئيس المحققين أن المعتقل كان يبكي بهدوء تحت المنشفة في أثناء التدريب،

وعندما عاد إلى الحجيرة سأله المحقق المسؤول: ما الذي يزعجك؟ بكى المعتقل مباشرةً ونشج بصوتٍ عالٍ، وعندما استعاد هدوءه قال: لقد تعبت من حياتي هنا وتابع البكاء، حينها أكد المحقق المسؤول للمعتقل أنه يعلم ماذا عليه أن يفعل حتى يعود إلى إخوانه في كوبا، ردَّ المعتقل عندئذٍ: أنا جاهز لأروي قصتي، فأخبره المحقق المسؤول أنه لم يثبت بعدُ أنه قادر على الإجابة عن الأسئلة بصدق وبالتفصيل؛ ولذلك لا يريد رئيس المحققين سماع قصته الآن.

فسَّر المحققون مجددًّا تصرف القحطاني أنه يُظهر تقدمًا، وقد لاحظ المحققون في ليلة رأس السنة أن المعتقل يفكر كثيرًا بالمواضيع التي تُطرح عليه، ويبدو وكأنه على حافة الانهيار، وفي السادس والعشرين من ديسمبر:

1945: فحص الطبيب المعتقل، حيث نظر إلى ظهر المعتقل؛ ليتأكد من عدم وجود جروح جراء الجلوس على الكرسي المعدني مدة طويلة، ثم قال الطبيب: إن كل شيء على ما يرام.

2030: أكد المعتقل أن الرقيب L سيكون السبب في انتحاره، وطلب أن يكتب وصيةً، فقُبِل طلبه، وكتب وصيةً بقلم تلوين، ثم حصل رئيس المحققين على الوصية مترجمةً، حيث طلب فيها المعتقل أن يُعاد جثمانه وجواز سفره إلى بلده في حال وفاته في هذا المكان، وأن تُعْلَم والدته، دخل رئيس المحققين إلى الحجيرة ومعه الوصية وأخبر المعتقل أنه طالما سُمح له بهذه الفرصة، فما الذي سيقدمه المعتقل بالمقابل؟ قال المعتقل: شكرًا لك، فأخبره رئيس المحققين إن هذا لا يكفي، وإن حقيقة واحدة فقط ستكون كافيةً، وسأله من الذي جندك في القاعدة؟ قال المعتقل: إنه ليس من القاعدة فمزَّق رئيس المحققين الوصية أمام المعتقل.

بعد يومين وهو الآن الأسبوع السادس من التحقيق، أمر المحققون عناصر الشرطة العسكرية بفك قيود المعتقل ما عدا قيود قدميه؛ لجعله يشعر بشعور المتحرر من القيود، وإعطائه

obeikan.com

الفرصة؛ ليتخذ القرار بالتحدث، وقد استُبدل بالرقيب L محقق عرفه القحطاني من اللقاءات السابقة، قبل أن يبدأ تحقيقه الخاص حيث وجدها إشارةً جيدةً في يوم رأس السنة 2003م، من دون السجل: لقد أُعطِي المعتقل اثنتي عشرة ساعةً في زنزانة النوم، إنها المرة الأولى منذ أن كان بالمشفى قبل ثلاثة أسابيع التي يُعطى فيها الفرصة؛ لينام أكثر من أربع ساعات دفعةً واحدةً.

في السابع من يناير، راجع محامي ممثل النيابة في قوى العمل المشترك، محامي قائد القاعدة، سجل التحقيق، وقام بذلك ثانيةً في العاشر من يناير الساعة 6:40 صباحًا.

وفيما يأتي الليلة الأخيرة من استجواب القحطاني المسجَّل:

2100: استراحة وتمرين مدة عشر دقائق.

2130: دخل فريق التحقيق ومترجم وزارة الدفاع والمفتش 1E إلى حجيرة التحقيق، وقد أخفى المحقق موضوع اليأس في الليلة السابقة إلا إذا تعاون المعتقل بشكل كامل لكي يُعامل معاملةً ليِّنةً، وقد صرَّح المعتقل أن الجلسة في هذه الليلة أكثر هدوءًا من السابقة وقد أعجبه ذلك، وأنه لا يفضل التحدث عن قضيته؛ لأن المحادثة ستصبح حادَّةً، فأخبره المحقق أن النقاشات ستصبح حادة لأن المعتقل يكذب، وحاول المعتقل تغيير مجرى الحديث عندما تحوَّل إلى القاعدة.

2245: استراحة رئيسة وعشر دقائق من التمرين، وسَمح المحقق للمعتقل أن يختار موضوعًا للتحدث عنه، فأراد المعتقل التحدث عن الديناصورات، وأعطى المحقق تاريخ الديناصورات، وتحدث عن الشهاب الذي سبب انقراضها، ووازن هذا الحدث مع الحرب النووية، حيث أظهر المعتقل جهلًا كبيرًا في مواضيع الديناصورات والفضاء، فهذه المواضيع تُدرَّس في مدارس الولايات المتحدة، ثم سأل المعتقل المحقق إذا كانت الشمس تدور حول الأرض.

11 يناير 2003م

0145: استراحة رئيسة وعشر دقائق من التمرين.

0200: تناول المعتقل وجبةً جاهزةً MRE وشرب قارورة ماء.

0230: حُلق شعره، ولم يقاوم إلا عندما حُلقت لحيته، حيث صرَّح أنه سيتكلم عن كل شيء إذا تركوا لحيته وشأنها، فسأله المحقق إن كان سيتحدث بصراحة عن نفسه، فأجاب المعتقل: إن شاء الله، وحُلِقت لحيته، وحينها أعلن المعتقل أنه مضرب عن التحقيق مع الفرقاء جميعهم، سُكب القليل من الماء على رأسه؛ لتعزيز السيطرة، ولغسل الشعر المحلوق، وتابع المحقق مقاربة عبثية، لكن المعتقل بدأ بالبكاء في أثناء الكلام.

0400: استراحة رئيسة وعشر دقائق من المشي.

0430: قيلولة.

0545: استراحة رئيسة وعشر دقائق من المشي، وطلب المحقق من المعتقل اختيار موضوع للنقاش، أما المعتقل فقد طلب أن يتعرف شعائر المسيحية، لكن المحقق طلب من المعتقل أن يتحدث عن شعائر الإسلام أولًا.

0650: الفحص الطبي جيد.

0700: أُخِذ إلى معسكر X راي للنوم.

الحواشي التفسيرية لهذا الجزء من موقع :TheTortureReport.org

في السادس عشر من يناير وبعد خمسة أيام في الساعة 8:00 صباحًا، استُدعي الطبيب من جديد؛ ليؤكد هذه المرة حالة القحطاني، فبقيت الصفحة التي عليها الملاحظة الطبية لذلك

obeikan.com

الفحص منسوخةً، أما التقييم النهائي فلم يُنسخ وهو كما يأتي: إن الفحص البدني طبيعي، ولا جروح أو إصابات، أما الخطة فهي : المتابعة مع الكادر الطبي[12].

لأن قرار التعذيب كان ارتكاسًا انفعاليًّا، أو ردَّ فعل مفرطًا لأحداث 11 سبتمبر، فقد كتب ماثيو ألكسندر المحقق والمستجوب السابق للدعاوى الجنائية في القوى الجوية:

> من الممكن أن يكون هذا مثيرًا للجدل بالنسبة إلى جندي في ميدان القتال، وتحت النيران، وليس لديه الوقت الكافي لاتخاذ القرارات تحت وطأة المعركة، أما نحن فلا نُجيز مثل هذه الأعمال حتى في هذه الظروف القاسية، وعلى الأقل فإن عدم القدرة على الفصل بين العواطف والواجب المهني قد يسبب كثيرًا من البلبلة، ولكن الأمر ليس كذلك في قصة التعذيب الأمريكية، إذ كان في شهور، أو في سنوات فرص متاحة من الرئيس لكبار الضباط في الميدان؛ كي يقولوا لا للتعذيب.

إن لماثيو ألكسندر ملاحظاتٍ عدةً حول سجلات تحقيق القحطاني:

> بالنسبة إلى حقيقة تكبيله على الأرض، حتى محققو الحرب العالمية الثانية لم يقيدوا المعتقلين اليابانيين على الأرض؛ لأن ذلك يعزز فكرة أن المعتقل والمحقق أعداء، وكان نادرًا ما نجد معتقلين مقيدين في أثناء التحقيقات في الحروب السابقة.

هذا ما قاله المعتقل للمحقق: إن حققت معي بطريقة صحيحة والوضع الصحيح، فإنه يمكنكم الحصول على بعض الإجابات. ومن السخرية أنه ربما كان على حق؛ فقد كان على المحقق الجيد أن يسأل عن الأسلوب الصحيح وفقًا للمعتقل، وأن يقود المستجوَب إلى الإجابات.

إن الطبيعة القهرية لعملية التحقيق برمتها تعمل ضد الحصول على تعاون المعتقل، وإن محاولة المحقق استخدام مقاربة ما الذي يريد الإله منك أن تفعله تطبّق بطريقة تنم عن جهل بالإسلام ولا حظ لها بالنجاح.

في عرض الدمى:

> إن هذا مجرد تهريج مُطلق، أين الضباط؟ أين رئيس المحققين؟ هذه خدع كاملة، لا مهنية، وعاجزة بصورة مطلقة.

وبالنسبة إلى الاستخدام العدواني للمحققات الإناث، فلا مكان لهذا، لا في التدريب، ولا في الدليل الميداني العسكري؛ إن هذه التحقيقات غير ناضجة وغير كفوءة، وسخيفة جدًّا لدرجة أنه يجب على أي محقق محترف ذي خبرة ويراقب هذه التحقيقات أن يتدخل منذ زمن طويل، وينقل المحققين، ويصدر عقوباتٍ تأديبيةً مناسبةً بحقهم؛ لأن هذه التحقيقات تنتهك مواثيق جنيف، والدليل الميداني العسكري، والدستور الموحد للقضاء العسكري، ناهيك عن أنها تناقض التقنيات المدرَّسة في دورات التدريب على التحقيق، وفي الدليل الميداني العسكري.

أوامر التقدم

في هجوم الشرطة في المملكة المتحدة قبل عام من هجمات 11 سبتمبر، اكتُشف أن وثيقة مانشستر هي دليل واضح وانفعالي لطرق وأساليب القاعدة، ولكنَّ تعليماتها بخصوص مقاومة التحقيق لم تكن مبتكرةً ولا معقدةً بشكل خاص، ووفقًا لدليل المستشارين فإنه من اللحظة الأولى من الأسر، على الأخ أن يتخذ وبفخر موقفًا حازمًا ومعارضًا ضد العدو، وعدم إطاعة أوامره، والبقاء هادئًا نفسيًّا وعقليًّا والحفاظ على الوعي والحكمة، ولا تثق بالمحقق الذي يظهر وكأنه خير، ولا تتحدث مع زملائك في الزنزانة، ولا تتوقع أن كشف حقيقة ما سيحسن وضعك، فمن يعطي جزءًا من معلومة؛ ليتجنب جلده بالسوط فإنه يضلل نفسه؛ لأن التعذيب سوف يتفاقم، وتذكَّر عندما تتحدث تحت التعذيب، لا تذكر لموظفي الأمن أماكن وتواريخ مجهولةً، ولكن اذكر أماكن وتواريخ تعرفها جيدًا. من المهم عندما أذكر أسماء أو تواريخ أن أتذكرها؛

لأنهم سيسألون عنها مرة أخرى ليتأكدوا من صدقي[13]، ناهيك عن أن ما هو مألوف، ومفصل بإسهاب هو وصف الوثيقة لعملية التحقيق المزدوج الذي يتوقع الأسرى مواجهته.

> التحقيق: يشتمل التحقيق على صراع نفسي وتصادم فكري بين موظف المخابرات والمتهم من حيث الأسئلة والأجوبة حول موضوع أو أكثر، ويستخدم التحقيق أنواع التقنيات كلها؛ الجسدية والنفسية؛ لكسر إرادة المتهم ولإيصاله لمرحلة الانهيار التام، وأن الوكالة التي تدير التحقيق هي جهاز التحقيق الحكومي التابع لوزارة الداخلية؛ حيث يتخرج موظفو هذا الجهاز من أكاديمية الشرطة، وليس لهذا الجهاز في بلدنا أي قيم أو دستور لآداب المهنة؛ لأنه لا يتردد باستخدام جميع أنواع التعذيب والأذى الجسدي والعاطفي؛ للحصول على الدليل الذي يدين المتهم.
>
> الاستنطاق (الاستفهام): يتشابه الاستنطاق مع التحقيق؛ حيث إن كليهما شكلان من أشكال الحرب النفسية والقتال الفكري، أما الاستنطاق، فيقوم به الادعاء مكتب محامي المقاطعة التابع للفرع القضائي، ومن الواضح أن هذه الإدارة مستقلة عن الحكومة (الفرع التنفيذي) وعن برلمان الشعب (الفرع التشريعي)، حيث يتخرج موظفو الادعاء في مدرسة الحقوق، ويستخدمون تقنيات المجابهة، والاستنطاق المتكرر، ولكن من دون تعذيب[14].

يُحذر المعتقل أنه سيكون في جلسة التحقيق الأولى معصوب العينين، ومكبَّل اليدين، وسيكون محققوه ودودين، يحثونه على الإقرار، أو التصدي لتعذيب مؤلم، وبينما يستجوب، تُدَرَس ردة فعله، وستُرسم خطة للتعامل مع الأخ، ومن ثم تُعقد جلسة أخرى باستخدام التعذيب؛ من أجل السيطرة على الأخ بالتخويف والأوامر (اجلس، لا تجلس، وجهك للحائط، لا تتكلم، لا ترفع صوتك، لعنات وإهانات)، وعلى الأخ ألا يضعف، ويجب عليه أن يحاول عدم إطاعة أوامر المحقق، أو أن يأخذ وقتًا لتنفيذها، فإذا وجد المحققون أن تقنيات التعذيب ناجحة، فإن

عليهم أن يكثفوها، على كل حال إذا وجدوا أن الأخ يتجنبهم، فإنهم سيلجؤون إلى تقنيات التعذيب النفسي.

يمكن لبعض المحققين أن يحاولوا تشويش الأخ، وتضليل تفكيره، وجعل أفكاره تتشابك من حيث إلقاء أسئلة عدَّة عليه في الوقت ذاته، من دون إعطائه الفرصة للإجابة عنها، فإذا تأخر الأخ بالإجابات، فإنه يُضرَب في أثناء جلسة التعذيب تلك، حتى يُعطى الفرصة للأخ كي يتكلم، حتى لو كذب، وبالمقابل إيقاف التعذيب، ويُعطى ورقة ويُطلب منه أن يكتب ما يريد مقابل تبرئته، أو عدم محاكمته، ...إلخ[15].

طوَّرت الوثيقة قائمة لتقنيات تعذيب محددة يمكن أن يواجهها الأسرى:

أساليب التعذيب: يستخدم الموظفون السريون أسلوبين للتعذيب:

1. التعذيب الجسدي.
2. التعذيب النفسي.

أساليب التعذيب الجسدي:

1. تعصيب العينين والتعرية من الملابس.
2. التعليق من اليدين.
3. التعليق من الرجلين رأسًا على عقب.
4. الضرب بالعصي والأسلاك الكهربائية.
5. الجلد بالسياط، والضرب بالعصي والأحزمة المطاطية المبرومة.
6. إجبار الأخ (المعتقل) على الوقوف عاريًا مدة طويلة من الوقت.
7. سكب الماء البارد على رأس الأخ (المعتقل).
8. إطفاء سجائر على جلد الأخ.
9. الصدمة بالتيار الكهربائي.

Open Kan.com

10. الرفس والضرب.
11. مهاجمة الأخ (المعتقل) بكلاب ماكرة.
12. إجبار الأخ على الجلوس على وتد.
13. رميه في حوض عفن.
14. قلع الشعر والأظافر.
15. الجر.
16. ربط اليدين والقدمين من الخلف.
17. استعمال أدوات حادة؛ مثل سكين الجيب أو قطعة من الزجاج.
18. الحرق بالنار.
19. النوم على رخام أرضي من دون غطاء وإغراق الزنزانة بالماء المالح.
20. الوقوف على الأصابع مقابل الحائط ضاغطًا على القدمين لساعات طويلة، ويمكن أن يُحرم المعتقل النوم، والطعام، والشراب، والدواء.
21. الضرب على الأماكن المجروحة والمتقرحة من الجسم.
22. إعطاء المعتقل (الأخ) كميةً كبيرةً من الماء، أو من الفواكه التي تحوي كثيرًا من الماء كالبطيخ، بعد حرمانه الطعام والشراب. وبعد أن يأكل أو يشرب تُقيَّد يداه وأعضاؤه التناسلية حتى لا يتمكن من التبول.
23. وضع الأدوية والمخدرات في طعام المعتقل لإضعاف قوة إرادته.
24. وضع المعتقل في حجز انفرادي في زنزانات مصنوعة من نوع خاص من الأسمنت، الذي يصبح حارًّا جدًّا في الصيف وباردًا في الشتاء.
25. ضرب الأعضاء التناسلية للمعتقل بعصا أو عصرها باليد.
26. سحب المعتقل (الأخ) على أسلاك شائكة، وشظايا زجاج ومعدن.

أساليب التعذيب النفسي:

1. عزل المعتقل اجتماعيًّا، ومنعه من الحياة العامة، ووضعه في حجز انفرادي، ومنعه

obeikan.com

من سماع الأخبار والمعلومات حتى يشعر بالوحدة.

2. الامتناع عن مناداته باسمه، وإعطاؤه رقمًا، ومناداته بهذا الرقم من أجل تحطيم معنوياته.
3. التهديد بجلب أخته، أو أمه، أو زوجته، أو ابنته واغتصابها.
4. التهديد باغتصاب المعتقل شخصيًّا.
5. التهديد بالاستيلاء على ممتلكاته وطرده من وظيفته.
6. التهديد بالتسبب بعجز جسدي دائم أو السجن مدى الحياة.
7. تقديم إغراءات معينة (شقة، سيارة، جواز سفر، أو منحة دراسية، ... إلخ).
8. استخدام معاملة قاسية، وإهانات ولعنات لقهر معنوياته.
9. مراقبة كل شيء يفعله الأخ (المعتقل) حتى في خصوصيته، سواء أنائمًا كان أم مستيقظًا؛ لإقناعه بأنهم مفوَّضين، وأنهم يجبرونه على حني رأسه وخفض النظر في أثناء التحدث مع الحراس.

تنتهي القائمة بهذا الإخطار:

إضافة إلى ذلك، لا تجعل أحدًا يظن أن التقنيات المذكورة أعلاه هي اختلاقات من مخيلتنا، أو أننا نسخناها من قصص التجسس، بل على العكس، إنها أحداث واقعية في سجون كثير من الدول الأخرى[16].

في حين أن وثيقة مانشستر تحث قارئها على أن يسأل إن كانت أدلة تعذيبه قد أدرجت في إجراءات قانونية لاحقة، ولم توجهه لاختلاق ادعاءات سوء المعاملة، ومن بين التوقعات أن يقع أحد منتسبيها في قبضة إحدى هذه الأنظمة العربية المعادية، ويتوقع هذا الكتيّب تعذيبهم حقيقةً حتميةً، ومن ثم يحث الأسرى على ذكر المعاملة التي يتلقونها في أثناء السنين، وقد شوَّه كبار مسؤولي إدارة بوش بشكل متكرر هذه التعليمات للتشكيك في حقيقة ادعاءات سوء المعاملة، لقد تدرب هؤلاء المعتقلون على الكذب، وتدربوا على أن يقولوا إنهم عُذِّبوا، وقال وزير الدفاع دونالد رامسفيلد في الحادي والعشرين من يونيو 2005م، في مقابلة على فوكس نيوز في برنامج

(توني سنو شو) Tony Snow Show: «في اللحظة التي نحرر فيها هؤلاء المعتقلين، أو اللحظة التي يحصلون فيها على محام، سيخرجون ويعلنون مرارًا أنهم تعرضوا للتعذيب»[17].

في ديسمبر 2001م، درس جيمس ميتشل James Mitchell؛ الطبيب النفسي السابق للقوات الجوية، وثيقة مانشستر مع شريكه المستقبلي في العمل جون بروس جيسين John "Bruce" Jessen، عندما كانا يُعدَّان بحثهما الذي يقترح إجراءات مضادة للتغلب على تدريب المقاومة عند القاعدة[18].

وبينما يقوم كل من جون يو وروبرت ديلاهنتي؛ المستشار الخاص للمستشار العام لوزارة الدفاع ويليام J.(جيم) هاينز II، باستكمال مسوَّدتهما كانا يضعان الصيغة النهائية لرأي قانوني بعنوان تطبيق المعاهدات والقوانين على معتقلي القاعدة وطالبان، وهي وثيقة تتضمن أن أسرى القاعدة وطالبان لا يتمتعون بحق الحماية المنصوص عليها في معاهدة جنيف. في السادس من يناير 2002م، وقبل ثلاثة أيام من تقديم رأيهما لهاينز، أمر البنتاغون القوات البحرية بتجديد مجمع مهجور لسلسلة من الحظائر التي بنيت في أوائل التسعينيات في خليج غوانتانامو؛ لإيواء اللاجئين الهايتيين، وتهيئة المخيم لاستقبال مئة معتقل في أربعة أيام[19].

* * *

في الحادي عشر من يناير2002م، وصلت طائرة على متنها أول عشرين من المفترض أنهم مقاتلون أعداء لا ينطبق عليهم ميثاق جنيف إلى غوانتانامو، وقد وصف كل من وزير الدفاع دونالد رامسفيلد، والرئيس العام لهيئة الأركان المشتركة ريتشارد B. مايرز، في مؤتمر صحفي في واشنطن تلك الليلة هذه المجموعة بأنها جماعة خطيرة جدًّا، وأضاف مايرز: «أعني أن هؤلاء أناس يمكن أن يخرقوا أنابيب الهايدروليك في مؤخرة طائرة الشحن العملاقة C-17 لإسقاطها». وكان رامسفيلد قد لمَّح إلى أن معتقلًا قد جرت تهدئته، وأن مراسلًا قد ضغط عليه من أجل الحصول على تفصيلات حول ما إذا كان في الواقع قد حاول أن يخرق الخط

الهيدروليكي، لا، لا (ضحك) هذه مبالغةً، وتسجل الوثيقة جواب رامسفيلد، وترديد مايرز أن ذلك كان مبالغة (مزيد من الضحك)[20].

لم يدَّعِ مايرز أو رامسفيلد أن المجموعة تحتوي على قادة القاعدة، إنما أشار رامسفيلد إلى أنهم أشخاص ربما وصلوا إلى مرحلة معينة من التحقيق في أفغانستان، وكان من المهم إطلاق الافتتاحيات هناك، سألهما المراسلون حول مستوى المعاملة التي سيتلقاها الواصلون الجدد إلى غوانتانامو:

سؤال: سيدي الوزير، لقد قلت: إنه على الغالب، سوف يُعامل المعتقلون بطريقة تنسجم مع ميثاق جنيف، ما هي بالضبط الأجزاء والحقوق والامتيازات من ميثاق جنيف التي سيحصلون عليها؟ ومتى سيتخذ القرار؟ ومن الذي سيقرر الأسس اللازمة لهذا الغرض؟ وهل تقول ذلك لمجرد المتابعة؟

رامسفيلد: دعني أجيب عن هذا السؤال في دقيقة، إنها جملة طويلة جدًّا؛ ما قلناه من البداية هو: إن هؤلاء مقاتلون غير شرعيين من وجهة نظرنا، ونحن نعتقلهم، ونسمِّيهم معتقلين، لا سجناء حرب. لقد قلنا كما تعلم، لكوننا من هذا النوع من الدول الذي نحن عليه الآن؛ فإننا ننوي الاعتراف بوجود معايير محددة مناسبة بشكل عام لمعاملة الأشخاص الذين هم سجناء حرب، وبما أن هؤلاء الأشخاص لا يُعدُّون منهم -من وجهة نظرنا- كما تعلم، فإنه من المنطقي تقريبًا إنهاء استخدام تلك المعايير، وهذا ما نقوم به، ولا أريد القول: إنني أعرف في أي مرحلة يمكننا أن نعدل عن هذا، أو أين يمكن لنا أن نتجاوزه، ولكنني متأكد أننا وبكل تواضع ربما سنكون على كلا الطرفين.

سؤال: ولكن، لماذا من المهم عدم احتسابهم، أو بمعنى آخر، لماذا لا تعاملونهم بوصفهم سجناء حرب؟ إذا كان سجناء الحرب يحصلون على حقوق وحماية إضافية، فلماذا لا تعاملونهم بالطريقة ذاتها؟

رامسفيلد: هذا ما نقوم به أساسًا، وهذا ما قلته للتو: إننا بشكل عام ملتزمون بميثاق جنيف، وهذا ما يُطبق على سجناء الحرب؛ هذا ما هو عليه الأمر.
سؤال: لماذا لا تجعلونها تطبق بشكل رسمي؟

رامسفيلد: حسنًا، أولًا: ليس علينا فعل ذلك، وثانيًا: نحن لا نزال في المراحل الأولى من ذلك؛ لا نزال في عملية محاولة استخلاص الإجابات لكل ذلك وكيف، وما الطريقة الفضلى لفعل ذلك؟ وما الطريقة الأنسب لفعل ذلك؟ وكيف يمكن أن يكون لدينا شعور جيد تجاه فعل ذلك بطريقة معينة؟ وما هو المناسب؟ تلك هي الأمور التي نقوم بها؛ لأنه كما قلت: هناك المئات من هؤلاء الناس، وأكثر ممن يعتقلهم أصدقاؤنا، ونحن الآن نحاول وبسرعة بناءَ مناطق اعتقال مناسبة، ونحاول تدريب أشخاص عسكريين للتعامل مع المعتقلين ذوي الحالات الصعبة، وعندما لا يكون ذلك ما يفعلونه عادةً، أو عندما يستيقظون في الصباح، ونحن نحاول فقط أن نجعل كل هذا بالطريقة الصحيحة[21].

في الشهر اللاحق، عزِّزت تعليقات رامسفيلد المتعمدة المبهمة لتكون سياسةً رسميةً، وفي الثامن عشر من يناير2002م، أوجز مستشار البيت الأبيض ألبرتو غونزاليس للرئيس بوش مذكرة يو – ديلاهنتي، وقد أقرَّ بوش نتائجها. في اليوم الثاني، أمر رامسفيلد هيئة الأركان المشتركة بإعطاء تعليماتهم لجميع القادة الميدانيين، بعدم تسمية أعضاء القاعدة وطالبان على أنهم سجناء حرب، وبرغم ذلك فإنهم يجب أن يعاملوا المعتقلين بطريقة إنسانية إلى الحد الملائم والمنسجم مع الضرورة العسكرية، وبأسلوب منسجم مع مبادئ مواثيق جنيف لعام 1949م، وقد نُقل القرار على مراحل في اليومين اللاحقين[22].

في الخامس والعشرين من يناير، سلم غونزاليس مذكرته متجاهلًا اعتراضات وزير الخارجية كولن باول بتعليق الحماية المنصوص عنها في ميثاق جنيف، وفي السابع من فبراير 2002م، أصدر الرئيس بوش قرارًا بقبول النتائج القانونية لمذكرة يو – ديلاهنتي، وردَّد

تعليمات رامسفيلد أن المعتقلين لا يتمتعون بالحماية، ولكن -بالطبع- فإن مبادئنا بوصفنا أمة، ومبادئنا التي نتشاركها مع العديد من الأمم حول العالم، تدعونا لمعاملة المعتقلين بطريقة إنسانية، بما فيهم هؤلاء الذين لا يخضعون قانونيًّا لمثل هذه المعاملة، وإن دولتنا كانت وما زالت -ويجب أن تستمر داعمةً بقوة لجنيف ومبادئها، وبوصفه أمرًا سياسيًّا فإن على القوات المسلحة الأمريكية أن تستمر- بمعاملة المعتقلين بطريقة إنسانية، وإلى حد ملائم ومنسجم مع الضرورة العسكرية، وبطريقة منسجمة مع مبادئ جنيف[23].

رُحِّل محمد القحطاني إلى غوانتانامو بعد ستة أيام، وكانت القوات الباكستانية قد قبضت عليه في 15 ديسمبر 2001م، بوصفه واحدًا من مجموعة عسكريين هاربين من معركة تورا بورا في أفغانستان، وقد أعاده الباكستانيون إلى القوات الأمريكية، وفي 13 فبراير 2002م، أصبح القحطاني المعتقل رقم 63 في معسكر X راي في غوانتانامو الذي شُيِّد على عجل، وعندئذ قام عاملو البحرية ببناء المزيد من الزنزانات في الهواء الطلق، وهي أقفاص مسقوفة بالمعدن أطوالها 10×8×8 قدمًا، وعليها حراس يلقون قماش القنب عليها عندما تمطر، لقد قالت إحدى موظفات مكتب التحقيقات الفيدرالي المنتدبة إلى القاعدة في أثناء هذه الأيام الأولى: كان المعسكر مغمورًا بالضَّوْء، وكانت ترى الضوء يُشع عليه من مقرها، وعندما تجولت في المعسكر، أخبرها موظف في قسم التحقيق في القضايا الجزائية التابع للجيش: إنهم يتركون الأضواء مُضاءة لسببين؛ أحدهما إجراء أمني، والآخر تقنيةً لحرمان النوم[24]. كان القحطاني يوزن في أثناء المعالجة مثل بقية المعتقلين، كان هذا المُعتقل البالغ من العمر 22 أو 23 سنة الذي يحمل الرقم 56 يزن 132 رطلًا في ذلك اليوم[25].

وبعد شهور عدة، وصل موظف مكتب التحقيقات الفيدرالي آخر ليقوم بوردية في القاعدة، وقد شاهد فيلمًا عن معالجة المعتقل في تلك الأيام الأولى، ووصف الموظف المشهد مؤخرًا في مقابلة مع المفتش العام لوزارة العدل:

استرجاع جزء من تسجيل الفيديو حيث يظهر المعتقل مغطى الرأس جاثيًا على ركبتيه فيما يُشار إليه على أنه (بقعة اليقطين)، وكان العديد من الموظفين العسكريين يصرخون ويصيحون على المعتقلين بينما يجثون في بقعة اليقطين.

إشارة إلى أن (بقعة اليقطين) تشير إلى الأسلوب الذي سيُوضع بموجبه المعتقلون على أرض المطار عندما يصلون ويُنقلون من الطائرة. استعادة مشهد الجندي وهو يصرخ على المعتقل في بقعة اليقطين، وقد أغمي على المعتقل للتو.

وُصف الفيديو بأنه «مؤلم وقاسٍ» واعتقد في حينها أن من الغريب أن القيادة العسكرية عرضت عليهم هذا الفيلم.

استعادة مشهد وجود بعض الكلاب البوليسية التي كانت تُستخدم بشكل واضح في السيطرة على المعتقلين وإرباكهم فور وصولهم[26].

إن نقل المعتقلين إلى سجن في معسكر على جزيرة استوائية تبعد آلاف الأميال عن وسط آسيا والشرق الأوسط، ومعاملتهم فور وصولهم إلى معسكر X راي قد أحدث تأثيرًا واضحًا، لقد قال مسؤول مكتب التحقيقات الفيدرالي الذي كان في البرج عندما هبطت الطائرة المحملة بأول مجموعة من المعتقلين، وهو الذي يعود إلى القاعدة بشكل دوري لاستخلاص المعلومات من محققي مكتب التحقيقات الفيدرالي: إن الموظفين المنتدبين لاستجواب الواصلين حديثًا إلى غوانتانامو أخبروه أن العديد من المعتقلين حضروا إلى المقابلات وهم يرتجفون، أو وهم مضطربون بشكل واضح.

كان على الموظفين أن يقوموا غالبًا بتهدئة المعتقلين؛ لأن المعتقلين يظنون أنهم سيتعرضون للقتل بعد دخولهم إلى أكواخ المقابلة، حيث كان المعتقلون يتعرضون لأجواء مختلفة اختلافًا كبيرًا في أفغانستان، أو في بلدانهم، وقد كان بعض المعتقلين يشعرون بوضوح أنهم سيتعرضون

لمعاملة قاسية، أو للقتل بوصفه جزءًا من استجوابهم، كما كان على الموظفين أن يؤكدوا ثانية للمعتقلين أنهم يريدون فقط التحدث إليهم[27].

في إبريل 2002م، استُجوِب المعتقل الصيني الإيغوري الذي اعتُقِل في أفغانستان، ونُقِل إلى غوانتانامو في يناير في غرف استجواب بدائية من ألواح الخشب، من قِبَل موظفين عينهم المفتش العام لوزارة العدل وعرفوا باسم (الموظفين الصينيين)، وليس من قبل مكتب التحقيقات الفيدرالي، أو المحققين العسكريين، لقد أخبر المعتقل موظف مكتب التحقيقات الفيدرالي أنه تم إيقاظه قبل الجلسة كل 15 دقيقة طوال الليل حتى اليوم الثاني، وأنه تم تعريضه لغرفة ذات درجات حرارة منخفضة مدةً طويلةً من الزمن، وقد حُرم وجبة واحدة على الأقل، ومن الواضح أن هذه المعاملة قد تكررت مع الإيغوريين الآخرين الذين تم تحويلهم مؤخرًا إلى غوانتانامو ذلك العام، ووفقًا لما قاله المفتش العام: لقد أعرب الموظف عن تفهمه في أن معاملة المعتقل الإيغوري قد قام بها إما محققون صينيون، أو رجال الجيش الأمريكي بأمر من المحققين الصينيين[28].

قبل خمسة وأربعين عامًا، أجرت السي. آي. إيه عام 1959م، دراسة بعنوان **تقنيات السلطة البلشفية**: وهي تحليل للأساليب التي تتبعها شرطة الدولة البلشفية في الاعتقال، والتحقيق، وغسيل الدماغ مع الأشخاص الذين تعدُّهم أعداء الدولة، وقيَّمت بموجبها القلق الذي يتولَّد بعد الأسر والتلاعب بالنوم، والحرارة، والغذاء بالشكل الآتي: حتى في غياب العزلة، فإن قلقًا شديدًا مطلقًا يسبب الاضطراب، فالسجين المعتقل حديثًا لا يعرف كم ستطول مدة حجزه، وكيف سيُعاقب، أو ما الذي سيُتهم به؛ بل إنه يعلم أن عقوبته قد تكون أي شيء انتهاءً بالموت أو السجن المؤبد، وقال العديد من السجناء: إن الغموض هو أكثر الجوانب غير المحتملة في التجربة كلها.

أما إذا كانت هذه الطرق وحدها لا تكفي لإبراز التأثير المطلوب، فإن لدى الموظف المسؤول طرقًا بسيطةً وعالية التأثير في تطبيق الضغط، وأنَّ أكثر طريقتين فاعلتين هما الإعياء والافتقار

إلى النوم، وإن الضوء المستمر في الزنزانة وضرورة التزام وضعية متيبسة في السرير تُولِّد مؤثرات الاضطراب والكوابيس التي يسببها اضطراب النوم، وإذا لم تكن هذه الوسائل كافيةً، فإن الحراس يوقظون السجناء من وقت لآخر، إن هذه الطريقة فاعلة بشكل خاص إذا ما تم إيقاظ السجين كلما غطَّ في النوم، ويمكن للحراس أيضًا تقليل ساعات النوم المتاحة، أو إلغاء النوم كليًّا، وإن استمرار الافتقار إلى النوم يُحدث ضبابيةً في الوعي وفقدانًا للانتباه، وكلاهما يُضعف قدرة الضحية على تحمل العزلة، ويُحدث إعياءً شديدًا.

يوجد نوع آخر من الضغط سهل ومؤثر، وهو إبقاء الزنزانة في درجة حرارة إما عاليةً جدًّا، أو منخفضةً جدًّا بحيث تفقده الراحة؛ فالحرارة المستمرة في درجة يكون عندها التعرق المستمر ضروريًّا للحفاظ على درجة حرارة الجسم تسبب إعياءً وانحطاطًا في القوى، والبرودة الثابتة غير مريحة ويمكن تحملها بصعوبة، هناك طريقة أخرى لإحداث الضغط، وهي تقليل حصة الطعام إلى درجة أن يشعر السجين بالجوع المستمر، وهذه عادةً تسبب خسارةً في الوزن، الأمر المقترن بالضعف والإرهاق، إضافة إلى أن حرمان الطعام يسفر عن الإنهاك، وفقدان للرغبة العامة وانهيار للعزيمة، علاوة على أن بعض الناس يشعرون بالاكتئاب بشكل كبير إذا ما حُرموا الطعام.

لا يعدُّ الشيوعيون هذه الأساليب تعذيبًا، فهم يستخدمون الأساليب التي يتبعونها من أجل التوافق، بأسلوب قانوني مثالي مع المبادئ الشيوعية المعلنة التي تطالب بعدم استخدام القوة أو التعذيب لانتزاع المعلومات من السجناء؛ لأن هذه الأساليب تشكل -طبعًا- تعذيبًا وقهرًا جسديًّا، وكلها تؤدي إلى اضطرابات خطيرة للعديد من العمليات الجسدية[29].

في السنة ذاتها بينما كانت السي. آي. إيه تقوم بالدراسة، قدم ألبرت بيدرمان Albert Biderman؛ عالم الاجتماع في القوات الجوية الأمريكية ورقةً للأكاديمية الطبية في نيويورك، تحلِّل كيف وظَّف المحققون الشيوعيون الصينيون سلسلةً من هذه التقنيات؛ لانتزاع اعترافات غير

صحيحة من طيارين أمريكيين اعتُقلوا في أثناء الحرب الكورية، ولدى تقصي بيدرمان لكيفية حصول هؤلاء المحققين على موافقة رجال القوات المسلحة الأمريكية على انتزاع الاعترافات الكاذبة في واقع الأمر، فوجئ لاكتشافه أن التقنيات التي استخدموها لم تكن جديدةً، ونادرًا ما تضمَّنت إساءةً جسديةً، لقد كان التعذيب الجسدي الذي وجده بيدرمان، يتعارض مع طريقة التعليم الضرورية لتحديد الاعترافات عن طريق إعداد منافسة بين المحقق والسجين، لقد كتب بيدرمان في مقالة صحفية عن بحثه في العام الثاني، هل يمكن للسجين أن يتحمل الألم إلى ما وراء النقطة التي سيذهب إليها المحقق لإحداث الألم؟ وكان جواب المحقق في أغلب الأحيان هو نعم، فكتب بيدرمان في السنة الثانية مقالةً في إحدى الصحف حول بحثه، قال فيها:

«يبدو أن العنف الجسدي كان مقتصرًا بوجه عام على الأصفاد والصفعات، والركلات، وأحيانًا مجرد تهديد وإهانات، أما الاستثناء، كما لاحظ، فقد كان الوقوف الإجباري الذي يحرّض المعتقل على نفسه، لقد قال العائدون الذين عانوا أوقاتًا طويلة من الجلوس أو الوقوف: إنهم لم يجربوا تجربةً مؤلمةً أكثر من ذلك». وقال بيدرمان: بفضل تجنب العنف وبالالتزام الرسمي، بمبادئ الإنسانية والشرعية التي حُرِّفت، فإنه يمكن للمستجوبين أن يشكلوا اشتراك السجين بالاتجاه المطلوب، والحصول على فائدة الدعاية المهمة عندما يُصرِّح الضحايا الذين أطلق سراحهم بكل صدق أن أحدًا لم يمسهم بأذى[30].

خلصت دراسة بيدرمان إلى وضع جدول للأساليب الصينية التي استخدمها المحققون لتحويل سجناء الحروب من حالة المقاومة التامة، إلى المقاومة الدفاعية، ثم إلى المطاوعة الدفاعية، وبعدها إلى المطاوعة التامة والفاعلة.

obeikan.com

الجدول رقم 1 الأساليب الشيوعية (البلشفية) القهرية

لانتزاع الخضوع الفردي

الأسلوب العام	الآثار (الأهداف)	إجراءات متنوعة
1- العزلة	تجريد الضحية من الدعم الاجتماعي وقدرته على المقاومة، وتطوير الاهتمام المكثف بالنفس، وجعل الضحية تعتمد على المحقق.	• حجز انفرادي تام • العزل التام • عزلة جزئية • عزلة جماعية
2- احتكار الإدراك (استئثار)	تثبيت الانتباه على مأزق حالي، وتشجيع التفكر الذاتي، إلغاء المحفزات المنافسة لمحفزات السجان، إحباط الأعمال كلها التي لا تتوافق مع الإذعان.	• العزل الجسدي • الظلمة أو الإضاءة الشديدة • بيئة قاحلة • حركة مقيدة • طعام رتيب
3- الحث على التأمل الذي يؤدي إلى الإنهاك	إضعاف القدرة العقلية والجسدية على المقاومة.	• تجويع جزئي • تعريض للعوامل الجوية • استغلال الجروح • مرض مُحدث • حرمان النوم • تقييد مطول • استجواب مطول أو الكتابة القسرية. • إرهاق مفرط.

openkan.com

4- التهديدات	استغلال القلق واليأس	• تهديدات بالموت • التهديدات بعدم إعادته إلى الوطن • التهديدات بالعزلة والتحقيق السرمديين • تهديدات مبهمة • تهديدات ضد الأسرة • تغيُّرات غامضة في المعاملة
5- مسامحات وتسهيلات عابرة	تقديم دافع إيجابي للخضوع. تأخير تعديل الحرمان	• حسنات متفرقة • تأرجح في مواقف المحققين وعود • مكافآت لاستجابة جزئية • الإثارة
6- الاستعراض (التظاهر) (القدرة على كل شيء) و(الإحاطة بمعرفة كل شيء)	إظهار عبثية المقاومة	• المجابهات • إظهار التعاون على أنه بديهي (مسلَّم به) • التظاهر بالسيطرة الكاملة على مصير الضحية
7- الإذلال (المهانة)	جعل ثمن المقاومة يبدو أكثر ضررًا على احترام الذات من الاستسلام. تحويل السجين إلى (مستوى الحيوان)	• منع العادات المفضية إلى الصحة • إحاطته بالقذارة والتلوث • عقوبات مهينة • إهانات وسخرية • حرمان الخصوصية
8- فرض طلبات سخيفة	تطوير عادة الخضوع	• الكتابة القسرية • تطبيق قوانين (أحكام) تفصيلية

obeikan.com

لقد طورت القوات المسلحة الأمريكية، خارج زمن الحرب الباردة، برامجها للتدريب على النجاة والمراوغة والمقاومة من أجل البقاء على قيد الحياة، وأنشأت مدرسةً لهذه الغاية باسم SERE، وذلك في حال وقوع الجنود الأمريكيين أسرى لدى الأعداء، وقد استمروا بالتدريب لسنوات عدَّة على مقاومة مستوًى من الضغوط، ابتداءً بالصفعات المهينة وحرمان النوم، وانتهاءً بخدعة الإغراق الوهمي المضبوطة بإحكام، ونظمت SERE دورات لاختبار ما إذا كان بالإمكان إكراه المتدربين على التوقيع على اعترافات بجرائم حرب، أما الآن، وفي إبريل 2002م، فقد قامت القوات المسلحة الأمريكية بتسهيل استخدام حرمان النوم والتلاعب بدرجة الحرارة، من قبل المحققين الصينين في معسكر X راي في غوانتانامو، حيث كان العالم النفسي لبرنامج SERE بروس جيسين ينشر مسوَّدة خطة الاستغلال، التي تُفصِّل كيفية استخدام تقنيات SERE على المعتقلين المحتجزين في السجن الانفرادي ضمن تسهيلات استغلال سرية، وقد كان جيمس ميتشل يسارع في وضع الخطة قيد التنفيذ، وإرسال البرقيات الأولى لمراكز قيادة السي. آي. إيه من دون استجواب أبي زبيدة في الموقع الأسود التابع لـ السي. آي. إيه في تايلند.

علم كلٌّ من ميتشل وجيسين في تحضير مسوَّدة خطة الاستغلال أن لديهم نوعين من المشاهدين: السي. آي. إيه والبنتاغون، حيث وصلت دراستهم في ديسمبر 2001م، حول إخضاع تدريب المقاومة الخاص بالقاعدة إلى هيئة الأركان المشتركة في فبراير، مصحوبة بتزكية من الكولونيل جون راندي مولتن؛ قائد برنامج SERE العسكري المشرف على الوكالة المشتركة لعلاج الموظفين من الإدمان، وأن الوكالة أرسلت فريقًا إلى غوانتانامو لإدارة دورة تدريبية قصيرة على التقنيات والأساليب الأساسية والمتطورة التي استخدمها برنامج SERE في دوراته التدريبية، وقد ردَّت وكالة المخابرات الخاصة بوزارة الدفاع بطلب رسمي للدعم، وفي أوائل مارس عقد كل من جيسين وجوزيف ويتش؛ مستشار الوكالة المشتركة لعلاج الموظفين من الإدمان، دورةً تدريبيةً مستعجلةً لهذه الغرض مدة أسبوعين حول الاستجواب للطاقم المناوب المتجه إلى SOUTHCOM القيادة المسؤولة عن غوانتانامو، وعقدوا اجتماعًا بوساطة الهاتف

مع المحققين العسكريين في غوانتانامو، الذي أردف بإعلان كيفية تمكين الوكالة المشتركة لعلاج الموظفين JPRA من المقاومة[31].

في أثناء تدريب شهر مارس، قدم جيسين وويتش عرضًا على برنامج الباور بوينت Power Point بعنوان تدريب القاعدة المحتمل على المقاومة: التدريب المحتمل للأفراد استنادًا إلى وثائق القاعدة المتوافرة مؤخرًا، لقد صرَّحت لجنة مجلس الشيوخ للخدمات المسلحة في تحقيقها عام 2008م، عن معاملة المعتقلين في السجون الأمريكية، وقد وَصف العرض حول استغلال المعتقلين، مراحل الاستغلال، وتضمَّن تعليمات حول الاعتقال الأولي، ومعالجة التحقيقات وإدارتها، والاستغلال طويل الأمد، وتضمَّن عرض الاستغلال شرائح حول (العزلة والإذلال)، (والحرمان الحسي)، و (الضغوط الجسدية)، و(الضغوط النفسية) ولكل مصطلح من هذه المصطلحات معنىً خاصٌّ في مدرسة SERE.

يصف دليل المدرب (العزلة) على أنها كتلة بناء أساسية في عملية الاستغلال، وهي تسمح للمُعتقِل بالسيطرة التامة على المدخلات الشخصية إلى المعتقَل، وبخصوص الإذلال، فإن الدليل يحوي أمثلة عن الأساليب التي يستخدمها مدربو مدرسة SERE، لانتزاع احترام الذات من طلاب المدرسة SERE. وأخبر السيد ويتش، ومدرب الوكالة المشتركة لعلاج الموظفين من الإدمان JPRA الذي قاد تدريب الثامن من مارس 2002م، اللجنة بأن التعرية هي من الأمثلة عن الإهانة، ويمكن أن تُعدَّ أسلوب إهانة[32].

لقد أضافت اللجنة على الهامش، توضح شريحة أخرى تصف دوافع المعتقِل: تحدث سيطرة مطلقة، تحفز التبعية لتلبية الاحتياجات، وتَنتزع الانصياع، وتصوغ تعاونًا، أما بالنسبة إلى الضرورات الأخرى لـ JPRA، فإن التقنيات المُنجزة لتحقيق هذه الأهداف بما فيها العزلة والحجز الانفرادي، تولِّد ضعفًا وإرهاقًا جسديًّا، وإذلالًا، وتهيئةً، وحرمانًا حسيًّا، وإرهاقًا للحواس، واختلالًا في النوم، والنُّظم البيولوجية، والتلاعب بالنظام الغذائي، وقد استُخدم الضغط الجسدي في تدريب المقاومة ضد السجناء الأمريكيين والمعتقلين[33].

في الثامن عشر من مارس 2002م بعد التدريب مباشرةً، أرسل جيسين رسالةً إلكترونيةً مع تصوُّر للتدريبات المستقبلية التي يومًا ما سوف تشمل أساسيات تقنيات برنامج SERE، وتخصيص ثلاثة أيام أخرى لتمثيل الأدوار[34].

بالنسبة إلى السي. آي. إيه، فقد رأى كل من ميتشل وجيسين فرصةً في الفوضى السابقة في غوانتانامو، أن لدى القيادة الجنوبية SOUTHCOM التي هي من اختصاص الأمريكيين خبرةً بسيطةً في المنطقة التي استلم منها غوانتانامو معتقليه، ويوجد لدى بعض محققيها خلفية عن شبكات الإرهاب أو التحقيقات، وكثيرٌ منهم كانوا جنودًا احتياطيين لم يسبق لهم أن حققوا مع سجين حقيقي، وقال الجنرال مايك دنلافي Mike Dunlavey لاحقًا: إن خبيرها اللغوي كان رديئًا، لقد غادروا المدرسة ويمكنهم طلب القهوة، ولكن المعتقلين يفهمونهم جيدًّا.»[35]

لقد كان دنلافي قائد قوى العمل المشتركة 170 التي أُسست في 16 فبراير 2002م، بعد تسعة أيام من إصدار الرئيس بوش للأمر التوجيهي بشأن ميثاق جنيف لتولي إدارة عمليات التحقيق في غوانتانامو، وبينما كان دنلافي يبلِّغ جيمس هيل James Hill القائد العام للقيادة الجنوبية SOUTHCOM صوريًّا، ونُصِّب دنلافي من السلطات العليا، وشرح في بيان محلَّف عام 2005م:

> كيف أصبحت قائد قوى العمل المشتركة 170؟
>
> لقد كنت أعمل لدى وكالة الأمن القومي. في 14فبراير2002م، حيث اتُّصِل بي لألتقي وزير الدفاع SECDEF، وقد تلقيت وصفًا لمهمة الخدمة المشتركة، ثم التقيت وزير الدفاع في العشرين أو الحادي والعشرين من فبراير2002م، بالإضافة إلى ممثل وزير الدفاع، وولف أويتز Wolf Owitz وعدد من الموظفين الآخرين، وقد أخبرني وزير الدفاع أن وزارة الدفاع قد حشدت عددًا من الرجال الفاسدين، وهو يريد تجهيز عملية تحقيق، وتحديد رجل طالبان الأكبر والعاملين الكبار؛ للحصول على معلومات حول ما سيقومون به بشأن عملياتهم.

قال وزير الدفاع: إنه يريد نتائج ومعلومات الآن، وأخبرني ماذا يريد، ولم يخبرني كيف أقوم بذلك.

لقد أخبروني أنَّ عليَّ الرَّد على وزير الدفاع والقيادة الجنوبية للولايات المتحدة USSOUTHCOM، وأنه لا ينبغي لي التعامل مع القيادة الوسطى، فمهمتهم ليس لها علاقة بمهمتي، ويجب أن يُرسل كل شيء إلى القيادة الجنوبية ومن ثم إلى هيئة الأركان المشتركة، حيث تتغير التعليمات، وأنا أحصل على أوامر التحرك من رئيس الولايات المتحدة، وقد أخبرني وزير الدفاع أنه يريدني في واشنطن كل أسبوع؛ لتزويده بالمعلومات الدقيقة، ولإعطائه موجز الأسبوع[36].

في ربيع وصيف 2002م، شارك دنلافي قائد المعسكر مع العميد ريك باكوس Rick Baccus، الذي تتألف قوى العمل المشتركة 160 الخاصة به بشكل كبير من وحدات الشرطة العسكرية التي تقوم بعمليات اعتقال متواصلة، وعندما تولى باكوس قيادة قوى العمل المشترك 160 في السابع والعشرين من مارس، كان X راي قد وصل إلى قدرته الاستيعابية القصوى بوجود ثلاث مئة معتقل، وقد كان جنود باكوس مشغولين إلى أبعد حدٍّ في محاولة حفظ النظام في السجن الغاصِّ بالسجناء، لقد كانت مسألة نقص في القوة العاملة المطلوبة، هذا ما تذكّره باكوس في مقابلة مع برنامج فرونت لاين التلفازي في عام 2005، ويضيف: لم يكن في معسكر X راي أي منشآت داخلية على الإطلاق حيث لا حمامات، ولا مصدر مياه، وإذا أراد المعتقلون أن يفعلوا أصغر الأمور مثل ذهابهم إلى الحمام، فإنَّ على رجال الشرطة العسكرية الدخول وتقييدهم، ونقلهم إلى ميناء -أ- جون A-John- ليدخلوا إلى الحمام، ومن ثم إعادتهم ثانيةً[37]. وقد شُرِع في بناء منشآت دائمة أكثر، وفي الثامن والعشرين والتاسع والعشرين من إبريل حُوِّل سجناء معسكر X راي إلى كتل زنزانية حديثة البناء في معسكر دلتا، حيث تحتوي الزنزانات الخارجية على مراحيض مزودة بأجهزة دفع الماء، وإطارات أسرَّة معدنية، ومغاسل فيها ماء جارٍ.

في فصلي الربيع والصيف، أضاف معسكر دلتا كتلًا زنزانيةً، وفي نهاية يوليو قام رجال الشرطة العسكرية التابعين لباكوس بإدارة سجن يحوي على 536 معتقلًا.

وقد كان من بين الواصلين في يونيو شاب يمني يبلغ من العمر ثمانية عشر عامًا اسمه محمد حسَّان عُديني، الذي اعُتقل في مارس في أثناء هجوم على منزل لسكن طلبة الدراسات القرآنية في فيصل آباد، باكستان. وبعيدًا عن الرجال الفاسدين جدًّا، أو المقاتلين المرتبطين، كان عُديني طالبًا مجتهدًا، إذ كان حقًّا وبالحرف الواحد في المكان الخطأ في التوقيت الخطأ، لقد لبَّى دعوةً لقضاء الليلة في المنزل بعد أن شارك القاطنين عشاءهم، وقد كان واضحًا بالنسبة إلى معتقِليه الأمريكيين أنه بريء، ولم يشترك بأي حادثة في اللحظة التي أُرسِل فيها مع أربعة عشر شخصًا من سكان النُّزل إلى غوانتانامو، وقد وجدت محكمة المنطقة الأمريكية التي راجعت حق المعتقل بإجراء تحقيق في شرعية حبسه بعد ثمانية أعوام، أن المحقق الذي قابل عُديني مباشرةً بعد وصوله قال: كان من الواضح أنه يقول الحقيقة، وقد اقترح أن يُستفاد منه لتحديد شخصية بعض الأفراد الموجودين في النزل في فيصل آباد، ومن ثم يُعدُّ من العائدين إلى الوطن، لقد أُخبِر باختصار بعد أَخذِه إلى السجن وفور وصوله إلى خليج غوانتانامو أنه سيُطلق سراحه خلال أسبوعين، وقد أشارت المحكمة إلى أنه صدر أخيرًا أمر بإطلاق سراحه بعد ثماني سنوات تقريبًا[38].

في الواقع، كان من الواضح في صيف 2002م، أن غوانتانامو ذا التضخم السكاني الكثيف الذي نُسِّق وفقًا للعمر من بداية سن الرشد إلى منتصف التسعينيات، يضم عددًا من الذين لا ينتمون إليه، ونشرت صحيفة نيويورك تايمز بعد شهرين، بعض الأفكار الواضحة: كان بعض المعتقلين مسنين أو عاجزين، وكان أحدهم فايز محمد رجلًا مسنًّا ولطيفًا، وذا لحية طويلة ناعمة لقَّبه محققوه (بابا نويل القاعدة)، وآخر لم يستطع القيام بالرحلة إلا بعد عناية طبية مكثفة من قِبَل أطباء الجيش في أفغانستان، وبسرعة أصبح يُعرف باسم (بوب خائر القوى)[39]. لقد كانت الفكرة العامة أن زنزانات معسكر دلتا كانت ممتلئةً بمقاتلين قساة القلب، متورطين وفق وثيقة مانشستر التي أُضعِفت بسبب حقيقة أن العديد من المعتقلين لم يخضعوا لتدريب في

المعسكرات، ولا يستطيعون القراءة أو الكتابة، أما الآن فإنهم يتلقون بشكل افتراضي تدريب المقاومة في المعسكر نفسه، بالرغم من أن العديد من المعتقلين أميين ولم يقرؤوا الدليل، حيث قال مصدر من قوى العمل المشتركة: إن قسمًا من سكان النزل المعتقلين كانوا مدربين في معسكرات إرهابية عدة، وإن هؤلاء المدربين روَّجوا لمستندات المبادئ إلى أكبر عدد من المعتقلين إمَا عن طريق النماذج، أو عن طريق أنماط التواصل المختلفة، وأكدت مقالة على موقع قوى العمل المشتركة لغوانتانامو[40].

لقد أعلن رامسفيلد في مؤتمره الصحفي عن ترحيل المجموعة الأولى من المعتقلين إلى غوانتانامو في يناير، وأشار إلى الدور المتوقع من سكان الجزيرة في جمع المعلومات:

سؤال: إذا كان هؤلاء الرجال خطرين، وهم كذلك.

رامسفيلد: هل لديك ما يدل على أنهم ليسوا كذلك؟

سؤال: لا، لا، لا.

رامسفيلد: آه.

سؤال: كنت أقول فقط بما أنهم كذلك، كيف يمكن أن نكون قادرين على الحصول على معلومات معينة عنهم؟ وبعبارة أخرى، من الواضح أنهم لا يرغبون بإعطائنا هذا النوع من المعلومات، هل قرر بعضهم أن من الأفضل لهم إعطاءنا المعلومات؟ هل يوجد عدد كبير يرغبون بإجراء المقابلات؟

رامسفيلد: توجد جوانب عدة لهذا الموضوع، أحدها أنه يوجد رجالٌ من طالبان يعرفون أمورًا عن القاعدة، ومن الممكن أن لا يكونوا صلبين مثل رجال القاعدة، ولكنهم ربما كانوا يعملون معهم مباشرةً وعن قرب، أو ربما كانوا موظفين عندهم، وقد يكونون مراسلين عندهم، ومن الممكن أن يكونوا أي شيء، وهذا كله في مكان محدد، وبعض الناس قد قرروا للتوِّ أنه من الأفضل -كما تعلم- أن هذا

يكفي، وربما يمكن أن أتابع، وأتعاون، وأكتشف إذا كان بإمكاني أن أضع نفسي في ظروف أفضل[41].

لقد استجوب موظفو مكتب التحقيقات الفيدرالي وعملاء وكالة المخابرات الإنسانية HUMINT العسكريون المعتقلين بصورة منفردة، منذ وصول محمد القحطاني إلى معسكر X راي في فبراير تقريبًا، وفي شهر مايو أُنشئت (فرق النمر) في مسعًى لتنسيق تحقيقات مكتب التحقيقات الفيدرالي، والتحقيقات العسكرية، وأن كل فريق يضم موظفًا من مكتب التحقيقات الفيدرالي ومحللًا من وكالة وحدة التحليل السلوكي BAU، ومحققًا من الـ HUMINT، وخبيرًا لُغويًّا متعاقدًا، ومستجوبين اثنين من قوى العمل للتحقيق الجنائي العسكرية CITF، التي تشبه استجواب مكتب التحقيقات الفيدرالي للمتهمين، وهم ينظرون إلى إقامة دعاوى ضدهم، وكل فريق يقابل معتقلين اثنين يوميًّا، حيث يكون موظفو مكتب التحقيقات الفيدرالي ومحللو وحدة التحليل السلوكي غالبًا الأعضاء الأكثر خبرة في الفريق، وتتبع تحقيقات (فرق النمر) بروتوكول مكتب التحقيقات الفيدرالي الذي بموجبه لا يصدر إلى المعتقلين إنذارات ميراندا، ولكنهم يُستجوبون وفقًا لمتطلبات دليل الوكالة القانوني الذي ينصُّ على عدم القيام بأي محاولة للحصول على بيان بالقوة، أو التهديدات، أو الوعود، ومع تأكيد مكتب التحقيقات الفيدرالي التقليدي إقامة علاقات ودية مع المعتقلين.

أكد مكتب التحقيقات الفيدرالي أن هذه التحقيقات ناجحة، ولكن واشنطن كانت تضغط على دنلافي للمزيد من (الإنتاج)، ودنلافي كان يطالب بالمزيد من التحقيقات العسكرية، وقد أخبر ديفيد بيكر David Becker ـالذي كان رئيس عنصر التحكم في الاستجواب ICE التابع للجيش في غوانتانامو- لجنة الخدمات العسكرية لمجلس الشيوخ أنه في صيف 2002م، أجبره كل من دنلافي، والمقدم جيرالد فيفر Jerald Phifer، ومدير دنلافي للاستخبارات على أن يكون أكثر عنفًا في التحقيقات، وقد سألوه في هذه المدة مرارًا عن سبب عدم استخدامه وضعيات مرهقة في التحقيقات، بالرغم من صدور طريقة العمل المعيارية مؤخرًا في الصيف، التي قالت بوضوح: «يجب عدم إخضاع المعتقلين لوضعيات مرهقة». علاوةً على ذلك فقد أخبر

السيد بيكر اللجنة أيضًا أن اللواء دنلافي قد أخبره في مناسبات عدة أن مندوب وزارة الدفاع قد اتصل به، مطالبًا بإظهار الاهتمام في نتائج المخابرات غير الكافية في غوانتانامو، ثم عاود السيد بيكر الاتصال باللواء دنلافي بعد إحدى هذه الاتصالات؛ ليخبره أن مندوب وزارة الدفاع شخصيًّا قال: إنه يجب استخدام تقنيات أكثر عنفًا في غوانتانامو[42].

وجدت لجنة القوات المسلحة في تحقيق لها أنه يوجد استنتاج يشير إلى أن الضغط الذي تفرضه واشنطن لم يكن اهتمامًا بكمية المعلومات التي يجمعونها، بقدر ما هو رغبة في الحصول على نوعية محددة من المعلومات. أخبر بيكر اللجنة أنه طُلب من المحققين العسكريين أن يسألوا المعتقلين عن علاقات ممكنة بين القاعدة والعراق. قبل سنتين من شهادة بيكر في مجلس الشيوخ، وصف طبيب الجيش النفسي الرائد باول بيرني Baul Burney هذا الضغط للمفتش العام للجيش:

هذا رأيي، وبالرغم من أنهم كانوا يعطوننا معلومات بعضها مفيد، إذ بينما كنا هناك كنا في أغلب الوقت نركز على محاولة إنشاء علاقة بين القاعدة والعراق، وكنا نفشل في ذلك؛ إن هؤلاء الناس المحبطين لم يكونوا قادرين على إنشاء هذه العلاقة، كان هناك المزيد من الضغط من أجل اللجوء إلى إجراءات يمكن أن تسفر عن نتائج سريعة[43].

في يونيو وصل الرائد بيرني Burney إلى غوانتانامو بصفته واحدًا من فريق مؤلف من ثلاثة أشخاص، ينتمي إلى فريق الفرقة الطبية 85 للدلالة والإرشاد التابع للجيش، لقد ظن بيرني وزميلاه (أحدهما عالم نفسي، والآخر فني في الطب النفسي) أنهم نشروا في القاعدة؛ لتقديم خدمات نفسية للجنود الأمريكيين العاملين في السجن، بدلًا من ذلك، كما أخبر بيرني لجنة الخدمات العسكرية.

لقد اختُطِف ثلاثة منا، (فني طب النفس المجند)، وأنا، وسُلِّمنا إلى قوى العمل المشتركة 170، مباشرةً، وهي قيادة المخابرات العسكرية في الجزيرة، ثم تحوَّل الموضوع عن وجهته، وكُلِّفنا بالتحقيق؛ لأن لدى قوى العمل المشتركة تصاريح لأطباء النفس، وعلماء النفس، وفنيي

الطب النفسي بشأن جدول الخدمة، ومع ذلك لم يُوزَّع أحد ليقوم بهذه المهام، والواقع أنه لم يعلم أحد ما الذي يُفترض أن نقوم به لهذه الوحدة، إلا أنه على الأقل مُلئ جدول الخدمة[44].

في الحقيقة، كانت هناك خطة، وهي: أن يصبح الثلاثة الفريق الاستشاري الأول للعلم السلوكي، مثل موظفي وحدة التحليل السلوكي التابعة لمكتب التحقيقات الفيدرالي، (البسكويتات)، هكذا أصبحوا يُعرفون، المعنيين بتحليل المعتقلين وإعطاء النصح للمحققين بخصوص الأساليب والإستراتيجيات، ونظرًا لأنهم كانوا مبتدئين تمامًا في دعم الاستجواب، فقد أُحيل بيرني وفريقه إلى وكالة تأهيل الموظفين التابعة للقيادة المشتركة لتلقي الإرشادات في كيفية استخدام أساليب SERE في استجوابات غوانتانامو، وقد بدأ بيرني بالعمل مع كبار علماء النفس في JPRA؛ لتنظيم جلسات تدريب تهدف إلى صياغة قائمة أهداف تقنيات SERE التي من المحتمل أن تكون مفيدة.

وقد تورط موظف مكتب التحقيقات الفيدرالي في ذلك الشهر، بمشهد يظهر المعتقل مقيدًا بقيد قصير، وبوضعية تبدو مرهقةً على ركبتيه، وكان المترجم يصرخ على المعتقل الذي كان يدلك قدمه، بينما كان جنديان شابان يقفان وهما يضحكان ويقرقران، وقد سأل الموظف الجنود إذا كانت هذه المعاملة مُصرَّح بها، فقال المفتش العام لوزارة العدل مؤخرًا: لقد أخبر أحد الجنود الموظف أن هذا العمل مُصرَّح به، ولكن الموظف لم يقتنع، وبحث عن مستشار قانوني من فريق العمل للتحقيق الجنائي CITF؛ لكنَّ كلًّا منهما وضع هذه الحادثة تحت اهتمام القاضي الناصح للقائد العام لجيش الولايات المتحدة.

لقد تابع العميل والمستشار القانوني لـ CITF الموضوع باجتماع مع نائب القائد العام، وسرعان ما فقد نائب القائد العام أعصابه في أثناء الاجتماع، وقال العميل والمستشار القانوني للمفتش العام: لقد أخبرنا موظف مكتب التحقيقات الفيدرالي أن نائب القائد العام قد أساء فهم اهتمام الموظف بما يجعله تحقيقًا تعذيبيًّا، ولكن في هذه المشادة الكلامية التي أصبحت معركةً مستمرةً حول معاملة المعتقلين، حيث ظن الموظفون أنهم انتصروا، وبعد الاجتماع أُبلِغ الموظف والمستشار أن المعاملة في أثناء التحقيق لم تكن مقبولةً، وتتطلب المزيد من التدريب

والرقابة، وأن التحقيق لم يكن ضروريًّا، وأكد أنه من الآن فصاعدًا قد أصبح لدى المعتقلين فرصة الجلوس في أثناء مقابلات مكتب التحقيقات الفيدرالي، وفريق عمل التحقيق الجنائي CITF، وقد وجَّه مشرف وكالة استخبارات الدفاع محققي المخابرات الإنسانية التابعة لوزارة الدفاع من أجل مراقبة هذا القانون[45].

❊ ❊ ❊

بعد أيام عدة، قام محققو مكتب التحقيقات الفيدرالي في واشنطن بتدقيق بصمات معتقلي غوانتانامو، ومقارنتها ببصمات أصابع محمد القحطاني مع بصمات ذلك الرجل الذي مُنِع من دخول الولايات المتحدة عند وصوله إلى مطار أورلاندو من دبي عن طريق لندن في الشهر السابق لهجمات 11 سبتمبر الإرهابية، وفي الخامس عشر من يوليو، نُقِل حديث عن وجود علاقة لهذا الشخص بهجمات 11 سبتمبر إلى موظفي مكتب التحقيقات الفيدرالي في غوانتانامو، الذين حذَّروا بدورهم القوات المسلحة، وكذلك زُوِّد المحامي العام جون أشكروفت والرئيس بوش بخلاصة الوقائع، وأعاد البيت الأبيض إرسال الحديث بعدم وجود اهتمام بمحاكمة القحطاني في محكمة أمريكية، كذلك أخبر ديفيد نامياس David Nahmias، المستشار الجنائي لوزارة العدل، المفتش العام للوزارة: أن أحدهم قد قرر أنه لن يُحاكم أي معتقل في محاكم الولايات المتحدة[46].

أصبح القحطاني في غوانتانامو فجأة (البطاقة التي يريدها الجميع)، كما قال عميل مكتب التحقيقات الفيدرالي الذي كان هناك في ذلك الوقت[47]. عندئذٍ تحركت وكالة مكتب التحقيقات الفيدرالي بسرعة؛ لتؤكد سيطرتها على إدارة استجواب القحطاني، مُتذرِّعةً بأنها اكتشفت العلاقة، وأن لديها سيطرةً شاملةً على تحقيقات 11 سبتمبر، وقد حُوِّل القحطاني إلى زنزانة جديدة في معسكر دلتا، وكان يُقابَل يوميًّا ولمدة أسبوع من قِبَل موظفي مكتب التحقيقات الفيدرالي والـ CITF، حيث ادَّعى أنه لم يذهب قط إلى أمريكا، ولكنه بعد ذلك اعترف أنه سافر إلى فلوريدا مؤكدًا أن ذهابه كان من أجل بيع وشراء السيارات المستعملة، ثم تم نقله في 27/

يوليو 2002م، ثانيةً إلى كتلة الزنزانات الأكثر أمنًا في معسكر دلتا؛ للتقليل من التأثير والدعم الاجتماعي من قبل المعتقلين الآخرين، واستدعى مكتب التحقيقات الفيدرالي علي صوفان؛ الرجل الذي استجوب أبا زبيدة الجريح قبل أشهر عدة في موقع السي. آي. إيه السري في تايلند، حيث واجه بجسارة فيما بعد فريق ميتشل للتحقيق حول معاملة أبي زبيدة هناك[48].

حصل صوفان للتوِّ على اعترافات من معتقلين في غوانتانامو، وقد اعترف ميشيل دنلافي Michael E. Dunlavey على أنه كنز وطني[49].

في أواخر يوليو، حيث كان فريق ميتشل يزيد سرعة عمله طوال الشهر، قام البيت الأبيض بتنسيق تعذيب أبي زبيدة في تايلند، وقابل علي صوفان محمد القحطاني في غوانتانامو بعد تلك الجلسة، واقترح صوفان أن يتعرض القحطاني لنوع من الوحدة أو العزل إذا ما أراد مكتب التحقيقات الفيدرالي القيام ببعض المحاولات؛ لتحقيق تقدم مع هذا الرجل، وإدراك فكرة وضعه في نظام غير قياسي في سجن القوات البحرية[50]. إذ أثار الاقتراح بعض المخاوف، وذكر المفتش العام في حاشية تقريره عام 2008م: إن العزلة الشديدة التي استُخدمت ضد القحطاني لأهداف استجوابية أكثر مما تكون تدابير تأديبية أو أمنية، يمكن على الأرجح أن تُعدَّ عملًا قسريًّا يتعارض مع اجتماعات مكتب التحقيقات الفيدرالي في الولايات المتحدة.

لقد لقي طلب صوفان استحسانًا من سلسلة القيادة، وفي 8/أغسطس 2002م، نُقِل القحطاني بالقوة من زنزانته، وسُلِّم عن طريق الإسعاف العسكري إلى جناح مجهز بشكل خاص في سجن القوات البحرية في غوانتانامو، الذي شُكِّل بوضوح وفقًا لنموذج البيئات التي وضع فيها كل من ياسر حمدي وخوسيه باديلا، حيث احتُجِزوا بعد ذلك في سجن القوات البحرية في فيرجينيا وساوث كارولاينا.

لقد أخبر صوفان المفتش العام عن وجود جهود منسقة لمحاولة عزله عن أي اتصال بشري مع الحراس، وقد صُمِّم البروتوكول بحيث لا يستطيع القحطاني رؤية وجوه الحراس، لقد كان بعض الحراس يغطون وجوههم بصور مختلفة وأحيانًا كان عليه أن يبتعد حتى لا يرى

الحراس[51]. وفي مقابلته مع المفتش العام في 27/فبراير 2007م، أطلق القحطاني على سجن القوات البحرية صفة أسوأ مكان أُخِذ إليه، كما صرح المفتش العام.

لقد قال إنه لم يكن يعرف متى يصلي؛ لأن النافذة كانت مغطاةً، ولم يكن يستطيع تحديد الوقت، بالإضافة إلى أنه لم يكن يعرف اتجاه مكة، وأخبر القحطاني مكتب المفتش العام بأنه عندما كان في سجن القوات البحرية كان الحراس طوال الوقت يغطون وجوههم عندما يتعاملون معه، وقال أيضًا: إنه لم يكن يُسمح له بالاستحمام أبدًا، وعندما يُسمح له بالخروج إلى الرواق خارج الزنزانة، لم يكن يرى الشمس مطلقًا، وأن الأضواء كانت مُضاءةً بشكل مستمر في زنزانته طوال مدة وجوده فيها حيث استمرت مدة نصف عام، ووصف السجن بأنه كان باردًا جدًّا، وإنه كان أحيانًا يحصل على فرشة، وحين لا تُعجب إجاباته المحققين، كانوا يأخذون منه مثل هذه الأشياء[52].

بعد نقل القحطاني مباشرةً، جلس صوفان معه وأخبره أن هذا المكان هو مكانك حتى تغيِّر قصتك، لكن القحطاني أخبر المفتش العام أن صوفان كان يمتلك شيئًا من الحسِّ الإنساني، وأنه لم يستخدم الاضطهاد، أو العنف الجسدي، وعلى كل حال، لقد قام بتهديدات فعلية أو مبطنة، وهذا ما جعل المفتش العام يعدُّه مُتعبًا: وفقًا لما قاله القحطاني: إن (صوفان) كان يقول له أمورًا مثل: ستجد نفسك في وضع صعب إذا لم تتحدث إليَّ، وإذا لم تتكلم الآن فإنك ستتكلم في المستقبل. وعندما سُئل إن كان قد فهم ذلك تحذيرًا أم تهديدًا أجاب القحطاني: إن ذلك كان مزيجًا من الاثنين معًا.

لقد استجوب صوفان وموظفون آخرون من مكتب التحقيقات الفيدرالي القحطاني مدة شهر في سجن القوات البحرية، وقد عرضوا عليه أن يعيدوه إلى معسكر دلتا إذا أعطاهم فقط معلومةً صغيرةً، لكنه احتجَّ قائلًا: إنه إذا نُقِل، سيتكلم، فتركوه وحيدًا في زنزانته مدةً طويلةً من دون استجواب، وفي إحدى لحظات الضيق، كان متعقبًا في صالة الطعام، وقد استدعاه الحراس إلى السجن؛ بخصوص سلوكه، لقد كان عليه أن يجعل القحطاني يتجول خارجًا لتهدئته، وبدأ

صوفان شخصيًّا بملاحظة سلوك غريب، إذ لاحظ أن شعائر الغسل التي يقوم بها القحطاني قبل الصلاة (الوضوء) بدأت تتحول إلى سلوك قهري جامح، وإنه كان عليه استخدام بطانيته لعمل ما يشبه الغطاء في زنزانته[53].

أخبر المشرف علي صوفان التابع لمكتب التحقيقات الفيدرالي المفتش العام أنه في مدة أسبوعين من البحث عن العلاقة بهجمات 11 سبتمبر المحتملة -إذ جزمت القوات المسلحة أنها تريد دليلًا من القحطاني- كان محققو القوات المسلحة يسألون: ألا يزال هناك أي مشكلة؟[54] في الشهر السابق، كتب كبار محامي البنتاغون لكبير المستشارين في الوكالة المشتركة؛ لعلاج الموظفين دانييل بومغارتين Daniel Baumgarten، يطلبون منه قائمةً بتقنيات الاستغلال والتحقيق التي يمكن أن يكون لها تأثير ضد الأمريكيين، وقد أرسل بومغارتين مذكرةً ملبيةً لجيم هاينز تكشف أن JPRA قد قامت للتوِّ بالمساعدة على تدريب محققين، ومستغلين من وكالات حكومية أخرى، وأكدت لهاينز أن العديد من التقنيات تلقي الضوء على البند 1؛ وسائل تدريب في الدورات التدريبية التابعة لـ JPRA التي تُستخدم في مدارس SERE الأخرى، والمستخدمة تاريخيًّا التي يمكن أن يكون لها تأثير في تحفيز اليأس المكتسب، وتحطيم إرادة المعتقل على المقاومة، وتتضمن قائمة التقنيات المرفقة صفعاتٍ على الوجه والبطن، والعزل، والوضعيات المرهقة، واستخدام الدخان، والحجز في مكان ضيق، والتغطيس بالماء، والإغراق الوهمي.

في 26/يوليو 2002م، وفي الشهر نفسه، أرسلت مذكرة ومرفقاتها إلى السي. آي. إيه؛ سندًا لمذكرات OLC التي أجازت تعذيب أبي زبيدة الذي استُكمل بعد أربعة أيام في الأول من أغسطس 2002م[55].

في 18/ أغسطس 2002م، وبعد أسبوعين ونصف من استجواب أبي زبيدة في تايلند وعشرة أيام من جلسات مكتب التحقيقات الفيدرالي مع القحطاني في سجن غوانتانامو، نشرت صحيفة لوس أنجلوس تايمز قصةً بعنوان لا يوجد في غوانتانامو قادة للقاعدة، وقد أعلنت فيها أنه بالرغم من الاستجوابات والتحقيقات المكثفة، لم تحدد السلطات الأمريكية بعد هوية أحد من كبار قادة القاعدة بين 600 متهم بالإرهاب تقريبًا من 42 دولة، والموجودين في السجن

الأمريكي العسكري في خليج غوانتانامو كوبا، وقد استشهدت الصحيفة بمصادر حكومية قالت: لم يكن في السجن سمكة كبيرة، والمعتقلون في الجزيرة لم يكونوا بالمستوى العالي المطلوب من حيث بنية الإدارة والسيطرة؛ لتساعد خبراء مناهضة الإرهاب على حلِّ سجن القاعدة المحكم والأنظمة الأمنية، وأن بعض هؤلاء الرجال لا يعرفون فعلًا أن الأرض مكوَّرة، كما أضاف أحد المصادر.

صرحت صحيفة التايمز: «علاوةً على ذلك فقد حاول ثلاثة معتقلين في أثناء الأسابيع الأخيرة أن يشنقوا أنفسهم بما يحسبه المعسكر وسائل للراحة؛ مثل المناشف والشراشف، وحاول آخر أن يقطع معصمه بشفرة بلاستيكية»[56].

ظهرت قصة مجلة لوس أنجلوس تايمز بعد أن قضى محلِّل من السي. آي. إيه أسبوعًا في غوانتانامو حيث أدار فيه استطلاعًا عن المعتقلين، وقد نُشر تقرير التحليل السري للغاية في صحيفة واشنطن بعد شهر، حيث عكس نتيجة مقالة التايمز التي تُبيِّن أن عددًا كبيرًا من معتقلي المعسكر كانوا إمَّا أبرياء، أو مقاتلين ذوي مستوى منخفض هرعوا إلى الدفاع عن طالبان وأفغانستان بعد الغزو الأمريكي في أكتوبر2001م، وأكد تقرير السي. آي. إيه[57] فقط ما قالته العديد من الحكومات الأجنبية للولايات المتحدة عن مواطنيها الموجودين في سجون الولايات المتحدة، وفي أغسطس بدأت مسألة كيفية التعامل مع العديد من المعتقلين الذين سجنوا بشكل واضح بالخطأ تسيطر على تعليمات وزير الخارجية كولن باول الصباحية، في مارس 2010م أدلى كبير مستشاري باول كول، لورنس. ويلكرسون Col.Lawrence B.Wilkerson بشهادته في محضر حق المعتقل أبي الحسان حمد بإجراء تحقيق في قانونية حبسه.

في بداية أغسطس 2002م، أصبح واضحًا بالنسبة إليَّ، وربما توضح الأمر قبل ذلك لموظفي وزارة الداخلية الآخرين الذين كانوا يركزون على هذه القضايا، أن العديد من السجناء المعتقلين في غوانتانامو قد نقلوا إلى السجن من دون الأخذ بعين الجدِّ إذا ما كان هؤلاء المعتقلون مقاتلين أعداء حقًّا، أو في الحقيقة أن العديد منهم ربما ليسوا أعداء أصلًا، لقد أدركتُ للتوِّ من محادثاتي مع زملاء عسكريين بالإضافة إلى ضباط الخدمات الخارجية في الميدان،

أن العديد من المعتقلين كانوا -في الحقيقة- ضحايا لمعركة غير متكافئة، ولاحظت في نهاية أغسطس 2002م، أن غالبية المعتقلين الـ 742 الذين وصلوا أولًا إلى غوانتانامو لم يروا أبدًا جنديًّا أمريكيًّا في أثناء عملية اعتقالهم الأولية، وأن أسرهم لم يخضع لأي تحقيق هادف، وقد كان الوزير باول يحاول الضغط بشأن اعتقالات معينة، وأن أطفالًا في الثانية عشرة أو الثالثة عشرة، ومسنين في الثانية والتسعين أو الثالثة والتسعين قد أُرسلوا إلى غوانتانامو، وفي ذلك الوقت فهمتُ أيضًا أن القرار المدروس لإرسال المعتقلين إلى غوانتانامو كان محاولةً لوضعهم خارج السلطة القضائية لنظام الولايات المتحدة القانوني[58].

حتى في أثناء تنامي الاحتجاجات في غوانتانامو، أخبر قائد قوى العمل المشتركة 160؛ ريك باكوس الصحفيين الذين تجولوا في المعسكر في أغسطس، أن ضباطه النظاميين كانوا يشككون في استمرار تسمية المعتقلين (مقاتلين أعداء) أكثر من (سجناء حرب) الذين يحق لهم أن يتمتعوا بالحماية المنصوص عليها في ميثاق جنيف[59].

وخلافًا لهذه الخلفية، فقد كان البنتاغون يقوم بدراسة حول غوانتانامو خاصة به، ولم يكن الأمر يتعلق بمواجهة كيفية تسلُّم المعتقلين بعض الأوامر القضائية الواجبة النفاذ، وإنما بكيفية انتزاع معلومات أكثر من المعسكر؛ لذا فقد عينت هيئة الأركان المشتركة الكولونيل جون كستر John P. Custer، معاونًا لقائد مركز ومدرسة استخبارات الجيش الأمريكي في Ft، هواتشوكا، أريزونا؛ لإنجاز الدراسة، حيث عزَّز تقرير كستر الذي سلمه في 10/ سبتمبر2002م، الرغبة المتنامية لدى البنتاغون بإجراء تبديلٍ على قوى العمل المشتركة 160 و170؛ لتصبح قوى العمل الأحادية التي كانت مهمتها الأساسية التحقيق، واقترح بشكل محدد تحسين أساليب وحدة التحليل السلوكي التابعة لمكتب التحقيقات الفيدرالي وBSCT؛ لإيجاد ظروف تساعد على استخلاص المعلومات عن طريق استغلال نقاط ضعف المعتقل، وقد سمَّى كستر غوانتانامو في تقريره (مختبر معركة أميركا). المصطلح والمدلول متلاصقان، حيث أخبر الكولونيل بريت مالو Britt Mallow قائد فريق عمل التحقيقات الجنائية لجنة الخدمات المسلحة لمجلس الشيوخ بما يأتي: لقد أشار اللواء دنلافي واللواء السابق ميلر إلى غوانتانامو

على أنه (مختبر معركة)، ما يعني أن المحققين والإجراءات الأخرى كانت اختبارية إلى حد ما، وقد تفيد دروسهم وزارة الدفاع في مواقع أخرى، في حين أن ذلك كان منطقيًّا من ناحية تعلم الدروس، إلَّا أنني شخصيًّا اعترضت على الفلسفة المفهومة ضمنًا من حيث إن على المحققين تجريب وسائل غير مجربة، خاصةً هؤلاء المحققين الذين لم يدربوا[60].

في الذكرى السنوية الأولى للهجمات الإرهابية، وبعد يوم من تسليم كستر لتقريره، التقى قائد الـ CITF بريتن مالو Brittain Mallow المستشار العام لوزارة الدفاع جيم هاينز؛ لمناقشة مخاوفه حول ما يمكن لكل شخص في غوانتانامو توقع ما سيحدث، وبعد ذلك اللقاء، بدأ مالو باتخاذ خطوات لفصل الرجال والنساء الذين يعملون تحت قيادته عن الخطط العسكرية؛ لاستخدام تقنيات SERE في التحقيقات، مُصدرًا مذكرةً للسجل؛ من أجل تزويد موظفي قوة العمل للتحقيقات الجنائية CITF بإرشادات إضافية بشأن استخدام تقنيات وأساليب مختلفة، وفي أثناء مقابلات معتقلي غوانتانامو. كتب مالو (توجيهًا) هذا نصه:

أشارت مذكرة POTU.S. للرئيس في السابع من فبراير، من باب السياسة، على القوات المسلحة الأمريكية الاستمرار بمعاملة المعتقلين بصورة إنسانية، إلى حد يتلاءم ويتوافق مع الضرورة العسكرية، وبأسلوب متلائم مع مبدأ جنيف؛ لذلك سيستخدم الـ CITF في مقابلاته أساليب، وتقنيات تتوافق مع حماية جنيف ومذكرة الرئيس، وقد صُمِّمت هذه الأساليب؛ لتضمن أن المعلومات جميعها أُخِذت من المعتقلين طوعًا[61].

بعد ذلك قام مالو بجدولة تقنيات وأساليب متلائمة مع مذكرة الرئيس والمسموح لموظفي CITF العمل بها، وهي: مقابلات مطولة يمكن أن تستمر حتى اثنتي عشرة ساعة، مقاطعةً النوم لمقابلة المعتقلين إما في الصباح الباكر، أو في وقت متأخر من الليل؛ من أجل لفت انتباه المعتقل عندما يكون تحت حراسة قليلة، وليس لإجهاده من أجل الحصول على الاعتراف، والعديد من تقنيات التحقيق التقليدية للشرطة، أما (الأساليب غير المقبولة) التي لا تتماشى حتمًا مع مذكرة الرئيس، والمحظورة على وكلاء CITF فتتضمن: التهديدات والمضايقات، وخصوصًا التلاعب بدرجة الحرارة، والوضعيات المرهقة، والحرمان الحسِّي، وقد تضمنت مدوَّنة مالو أن

على وكلاء الـCITF استخدام الأساليب والتقنيات التي تخضع لمذكرة الرئيس، وخصوصًا تلك المصمَّمة؛ للتأكيد أن المعلومات اتخذت من المعتقلين طوعًا.

❊ ❊ ❊

وفي 16/سبتمبر 2002م، وبعد ستة أيام من عرض كستر لتقريره، سافر الرائد بيرني الرجل الثالث من فريق BSCT، والمحقق الرابع في وكالة استخبارات الدفاع من غوانتانامو إلى فورت براغ؛ لحضور دورة تدريبية تستمر مدة أربعة أيام مع جوزيف ويتش Witsch، وغاري بيرسيفال Gary Percival الرجل الذي حل محل بروس جيسين بصفته عالم النفس الأول في SERE، وقد أظهر التدريب عرضًا كان ويتش و بيرسيفال قد قدماه إلى محققي السي. آي. إيه في يونيو، حيث اتُّبعت فيه المبادئ التي لُخِّصت في مسوَّدة خطة الاستغلال التي أصدرها جيسين في إبريل 2002م[62]، بالإضافة إلى التوجيه بشأن تقنيات SERE؛ مثل : العزل، وتعريض الطلاب للبرد لدرجة الارتعاش، واستخدام الرُّهاب: كالخوف من العناكب مثلًا، وتضمن المنهاج شرائح تعرض استخدام العقوبات التي يمكن أن تكون مهينةً بالنسبة إلى المعتقلين العرب والمسلمين، وأدرجت معها المقاومة (الإجراءات المضادة) الممكنة في حال انتهاك المساحة الشخصية للمعتقل من قبل امرأة، وقدمت العروض بعض التنبيهات، وعلى أي حال: فقد أخبر بيرني مؤخرًا كلًّا من الجيش ومستجوبي مجلس الشيوخ أن المدربين لا يظنون أن تقنيات SERE يجب أن تُعاد إلى غوانتانامو، ومع الوقت أثبتت التحقيقات السيكولوجية أن التحقيقات القاسية لا تعطي أي نتيجة؛ لأنها في أحسن الأحوال يمكن أن تمكنك من الحصول على معلومة يظن السجين أنك تريد سماعها، من أجل إيقاف التحقيق، ومن المرجح بقوة أن تكون هذه المعلومة كاذبةً[63].

لقد انعكس هذا الارتباك بالاتصالات التي أتت بعد التدريب من قبل مدرب SERE جوزيف ويتش، وفي تقريره اللاحق حذر رؤساءه في الـ JPRA، حيث يقول: أنا أقترح بشدة أن نستمر باتخاذ الدور الاستشاري، وألا نتورط بشكل مباشر بالعمليات الفعلية بالذات في

غوانتانامو، فنحن لا نمتلك الخبرة بالتعامل مع سجناء عالميين حقيقيين، وإن المفاهيم التي نألفها تتعلق بأعدائنا السابقين فقط، ويجب علينا أن نطور قوانين السلوك التي لدينا بناءً على هذه الخبرات، ومن دون الخبرة الفعلية بما يسمى (المقاتلون غير الشرعيين) علينا الافتراض أن الإجراءات التي نستخدمها لاستثمار موظفينا سيكون لها تأثير ضد المعتقلين الحاليين.

وبعد أسبوع أرسل ويتش مذكرةً إلى رئيس مستشاري مكتب دعم العمليات التابع للوكالة المشتركة لعلاج الموظفين:

> ما الذي علينا أن نناقشه؟ إننا نعلم قانون السلوك، ولدينا خبرة واسعة في تدريب موظفي وزارة الدفاع الأذكياء، والمنضبطين والمتحفزين لمقاومة الأسر، وقد أنشأنا مختبرات أداء الأدوار بناءً على ما كان يفعله أعداؤنا السابقون في جنودنا المأسورين، إنها تعتمد على استغلال غير قانوني (بالنسبة إلى الأحكام المدرجة في ميثاق جنيف للعام 1949م، المتعلق بمعاملة أسرى الحرب) للسجناء الذين يتجاوزون الخمسين عامًا.
>
> سنكون خارج منطقتنا عندما نبدأ بالاعتراف بالأساليب الصحيحة؛ لاستغلال هؤلاء المعتقلين، ونحن الآن نحاول تدريب موظفين ذوي مستويات أدنى في وزارة الدفاع والـ OGA باستخدام مفاهيم ومبادئ تُعدُّ نوعًا ما غريبة بالنسبة إليهم، وبالرغم من أنها تبدو جيدةً، إلا أنهم غير قادرين ولا يملكون المعرفة المتعمقة بهذه الأمور؛ لإحداث التغيير أو للقيام بها بأمان.
>
> إن معاملة (المقاتلين المصنفين بأنهم مقاتلون غير شرعيين) تُعدُّ فوضى راسخةً، وعلى الجميع العمل على اجتثاث هذه الفوضى[64].

بالعودة إلى غوانتانامو، يقوم فريق (المشاريع الخاصة) التابع لقوى العمل المشتركة الذي شُكِّل حديثًا بالتحضير للطلب من علي صوفان ومكتب التحقيقات الفيدرالي التنحي جانبًا؛ ليتمكن الفريق من تولي السيطرة على استجواب القحطاني[65].

وفي 23/سبتمبر2002م، كتب أحد عملاء الـ CITF إلى نائب قائد CITF ما يأتي:

لقد اتصل موظفو استخبارات وزارة الدفاع (بموظف استشاري خاص) من مكتب التحقيقات الفيدرالي لإدارة مقابلة مع معتقل تم تسليمه لمكتب التحقيقات الفيدرالي، حيث أشار موظفو وزارة الدفاع إلى أنهم عزموا على استخدام تقنيات التحقيق الآتية: قيادة المعتقل وهو مغطى الرأس حول الجزيرة لتضليله، وتجريده من ملابسه، واستخدام مستجوب يتكلم اللهجة المصرية (من المتعارف عليه بين المعتقلين أن المحققين المصريين عدوانيون، وعادةً يستخدمون الإكراه الذي يشمل التشويه).

بوصف CITF وكالة تعزيز القانون فقد حُرِمت المشاركة بهذه التقنيات بشكل واضح، وقالت: نحن لا نريد أن نصمَّ آذاننا عندما نعلم بهذه الأمور[66].

وبعد يومين، طار محامو مجلس الحرب، مغمورين بفرحة ادعاءات ميتشيل وجيسين بنجاح السي. آي. إيه في تعذيب أبي زبيدة قبل شهر في تايلند، من واشنطن للقيام بجولة في غوانتانامو، وفي سجون تشارلستون، جنوب كارولينا ونورفولك، فيرجينيا، كثف جاك غولد سميث في فقرة ضمن كتابه **رئاسة الإرهاب** Terror Presidency؛ حيث دعاه جيم هاينز في الليلة السابقة لينضم إلى رحلة من أجل زيارة غوانتانامو (توافر مكان على متن الطائرة) قائلًا:

لقد كان هدف الرحلة دراسة المنشآت المجهزة لمعتقلي طالبان والقاعدة في السجن العسكري الأمريكي، وقد تعرفت في الطائرة إلى العديد من اللاعبين القانونيين في الإدارة بمن فيهم ديفيد أدينغتون David Addington، وباتريك فيلابن Patrick Philbin، وجون ريزو John Rizzo، (والمحامي رقم 2 في السي. آي. إيه الذي يعمل الآن مستشارًا عامًّا، وأليس فيشر Alice Fisher رئيس القسم الجنائي في وزارة العدل، وعدد من محامي البنتاغون، وبعد أكثر من

ثلاث ساعات على الأقل، هبطنا في كوبا الاستوائية، وركبنا مدة عشرين دقيقة في عبَّارة عن طريق خليج غوانتانامو، ثم ركبنا حافلة ركاب في جولة قصيرة إلى معسكر دلتا، منشأة الاعتقال الجديدة، وبعد أن أعطانا الضباط العسكريون موجزًا عن عمليات المعسكر، مشينا في بناءٍ للاعتقال يحتجز مجموعتين في كل منها اثني عشر سجينًا يرتدون بنطالًا وقميصًا موصولين فضفاضين بلون برتقالي في زنزانات متشابكة، حيث إن كل واحدة تحتوي على نسخة من القرآن وسرير، ومغسلة ومرحاض، لكنَّ بعض المعتقلين تجاهل وجودنا، وبعضهم حدق بنا بنظرة جوفاء، وبعضهم نظر إلينا بغضب لم أعرف مثله من قبل، ثم شهدنا تحقيقًا جاريًا، وتجولنا في المنشآت الطبية للمعسكر، ورأينا البقعة التي سيُنشأ فيها بناءٌ لإسكان اللجان العسكرية، ثم ركبنا حافلة الركاب، وقمنا برحلة عائدين إلى الطائرة، ووصلنا بعد ثلاث ساعات من مغادرة الجزيرة[67].

أكد تقرير الرحلة الذي قدمه القاضي المحامي العام للقيادة الجنوبية حول زيارة المحامين ما يأتي: سأل الزائرون أسئلةً قليلةً، وقاموا بقليل من التعليقات على أي حال، وأشارت المذكرة إلى أن اللواء (دنلاي) قد أخذ السيد هاينز وآخرين جانبًا؛ لإجراء محادثات خاصة[68]، وذكرت لجنة الخدمات العسكرية التابعة لمجلس الشيوخ ما يأتي:

عقد اللواء دنلاي محادثاتٍ خاصةً مع السيد هاينز وآخرين، وأعطوا للمجموعة برمتها عددًا من القضايا التي تتضمن (سياسة القيود) التي تؤثر في التحقيقات، في JTF؛ وعلى سبيل المثال: أخبر اللواء دنلاي المجموعة أن JTF 170 تود أن تأخذ القرآن من بعض المعتقلين، وتحتفظ به استفزازًا لهم، ولكنَّ تلك المسألة كانت تخضع للقرار السياسي الذي تتخذه القيادة الجنوبية، إذ أشار تقرير الرحلة إلى أن السيد هاينز اعتقد أن لدى JTF 170 السلطة؛ لإجراء تلك المكالمات بأمر من الرئيس، مضيفًا: لقد ظن أنه سيكون لـ JTF 170 حرية القيادة.

أخبر اللواء دنلاي في اللجنة بأنه أخبر المجموعة في أثناء زيارتهم أن JTF 170 كانت تعمل؛ للحصول على تخويل لاستخدام تقنيات تحقيق إضافية[69].

❊ ❊ ❊

وبعد يومين؛ أي في صباح 27/ سبتمبر2002م، تلقى موظف وحدة التحليل السلوكي التابعة لمكتب التحقيقات الفيدرالي، الذي يعمل في معسكر دلتا اتصالًا يطلب منه العودة إلى موقع قيادة مكتب التحقيقات الفيدرالي في غوانتانامو فورًا، وقد أخبر الموظف المفتش العام لوزارة العدل أن لدى مراكز قيادة مكتب التحقيقات الفيدرالي قضايا تعدُّ المعتقل رقم 63 مفاجأةً، وقد تبع الاتصال رسالة إلكترونية من الموظف إلى مراكز القيادة تشير إلى (الأنشطة الساخرة) التي خطط لها الجيش؛ للاستهزاء بالقحطاني[70]. وفي 30/ سبتمبر، أرسل الموظف مجدَّدًا رسالةً إلكترونيةً؛ للإشارة إلى خطة الجيش التي تتضمن نقل القحطاني من السجن إلى معسكر دلتا مدة قصيرة ليروا إن كان سيتعاون أم لا؟ وإرساله بعد ذلك إلى معسكر X راي؛ لبدء جلسات تحقيق مدة أربع وعشرين ساعةً مستمرةً إلى ما لانهاية، وقد طلب الموظف من مديره أن يعطيه بعض التعليمات؛ لأن موظفي المخابرات العسكرية يريدونه أن يكون جزءًا من فرق التحقيق، وقيل له: طالما لا يوجد أي تعذيب، فإنه يمكنه المشاركة وتزويد مراكز قيادة مكتب التحقيقات الفيدرالي بآخر ما كان يجري[71].

في الأول من أكتوبر 2002م، كتب الموظف ثانيةً:

> إليكم آخر المعلومات بشأن صديقنا؛ لقد وافق الأشخاص الملائمون في وزارة الدفاع (من ذوي الرتب حتى نجمتين) على خطة التحقيق الحالية، أما الخطة فإنهم سيوافقون عليها غدًا ليلًا 2002/2/10م، 2300@ Wednesday hours حيث سيصطحب السجين رقم 063 من سجن السفينة مقيدًا كليًّا، ومغطى الرأس، ومكمَّمًا؛ لنقله إلى دلتا، وسيُرفع الغطاء عن رأسه بعد نقله، والسماح له بالنظر حوله؛ ليتأكد أنه حقيقة في دلتا، وسيُؤخذ بعد ذلك إلى أحد

مقطورات الـ CTC حيث سيُوجه له 4 أسئلة جوهرية، وإذا لم يكن متعاونًا كما ظن الجميع، فسيُنقل مباشرةً إلى زنزانة حجز في معسكر X راي.

ستشرع الـ DHS في عملية التحقيق حال وصول المعتقل إلى سجن X راي مع وجود محققين اثنين، وواحد من علماء السلوك لديهم للمراقبة، وبعد جلسة من ست ساعات، أحضرت الـ DHS فريقًا آخر ليكمل المشهد، وبعدها سيبدأ الفريق القائد جلسةً ثالثةً تستمر ست ساعات، وقد كان عليَّ أنا تحديدًا أن أراقب هذا الفريق من وجهة نظر سلوكية صارمة، وبعد مدة 18 ساعة، سُمح للمعتقل بالاستراحة مدة أربع ساعات قبل أن تبدأ العملية من جديد ضمن إطار زمني يجب تحديده، وقد أوضحتُ أننا سنكون جاهزين للمراقبة في المدَّة الأولية فقط في دلتا، وبعدئذ في المدَّة الأولية من جلسة الست ساعات لفريق قيادة DHS، وبعد ذلك سنكون جاهزين وقت الطلب فيما إذا حدث شيء إيجابي، ولدينا هذا المساء اجتماع مع موظفي فريق الـ DHS؛ لحث الجميع على تعجيل الأمور، فقد شعر فريق DHS، بمن فيهم المقدم بالثقة أن هذا سيجعلهم يفعلون ما يجب عليهم للحصول على تعاون المعتقل رقم 063.

وقد أُوجِزت الجلسة بشكل كامل لإدارة الضمان الاجتماعي.

إن إرسال مراكز قيادة مكتب التحقيقات الفيدرالي أي شخص لاستجواب المعتقل 063، فيما يتعلق بقضايا مكتب التحقيقات الفيدرالي كان اقتراحنا واقتراحي أنا شخصيًّا، وأن عليهم الانتظار مدة أسبوع على الأقل بعد استكمال مهمة الـ DHS المذكورة أعلاه[72].

وفي اليوم الثاني، أرسل الجنرال دنلافي مذكرةً إلى قائد اللواء ريك باكوس، قائد الـ JTF – 160، طالبًا الدعم من أجل عملية تتضمن خطة تحقيق، وقد أكد لنظيره أنَّ موظفي القاضي المشاور قد راجعوا الخطة، وقد أقروا أنها كافية

قانونيًّا[73]. وفي اليوم ذاته، قدم قائد الـ BSCT الرائد بيرني مذكرةً كتبها ردًّا على طلب من المقدم في الجيش جيرالد فيفر، مدير دنلافي للاستخبارات، يطلب فيها موافقة القيادة الجنوبية على القيام باستجوابات جديدة، وقد أخبر بيرني لجنة الخدمات المسلحة في مجلس الشيوخ أن ضغطًا متزايدًا كان في مطلع أكتوبر؛ ليكون أكثر قسوةً في عملية استجواب المعتقلين، ولم يرغب أحد في تحديد معنى كلمة (أكثر قسوة)، وبشكل واضح انتقلت المهمة إلى بيرني الذي دُرِّب إلى درجة أنه أُخْبِر بأنه إذا لم تتضمن مذكرته تقنياتٍ قسريةً فلن تُؤيد، وذكر أنه أعدَّ مذكرته في ليلة واحدة، وقد تعلم بعضًا من أساليب التحقيق الموجودة فيها حين تدرَّب في فورت براغ، وقد رتَّب بعضًا منها بنفسه[74].

لقد أشارت المذكرة إلى ثلاث فئات من تقنيات التحقيق تستخدم في حجيرات التحقيق؛ لتنمية الألفة، وتعزيز التعاون، ومناهضة المقاومة، وقد تضمنت الفئة الأولى حوافز ومقارباتٍ عدائيةً ملطفةً إخبارًا للمعتقلين -على سبيل المثال- أنهم سيمكثون في غوانتانامو إلى الأبد، إذا لم يتعاونوا، وأما الفئة الثانية فهي للمعتقلين (ذوي الأولوية العليا) المشكوك بأن لديهم معلوماتٍ مهمة متعلقةً بأمن الولايات المتحدة، وتتضمن الوضعيات المرهقة، والعزلة مدة تصل إلى ثلاثين يومًا، وحرمان الطعام، وجلسات تحقيق متواليةً مدة عشرين ساعة مرةً في الأسبوع، أما الفئة الثالثة فهي خاصة بالمعتقلين الذين أظهروا مقاومة والمشكوك بأن لديهم معلوماتٍ مهمة متعلقةً بالأمن القومي، ويمكن عزل هؤلاء، وحرمانهم حق زيارة المهنيين الطبيين، أو الصليب الأحمر، وتعريضهم لتحقيقات مدة عشرين ساعة يوميًّا، وتهديدات بالموت، والتعرية الإجبارية، والتعرض لجو قارس، أو ماء بارد إلى أن يبدؤوا بالارتجاف، لكن بيرني لم يكن مرتاحًا تمامًا إزاء عمله، ثم أضاف هذا البيان:

لقد أشار الخبراء في مجال التحقيق إلى أن أكثر إستراتيجيات التحقيق فاعليةً هي أسلوب بناء الألفة، وإن التقنيات التي تعتمد على الآثار الجسدية، أو المؤذية

غالبًا ما ينجم عنها الحصول على معلومات غير دقيقة، وإيجاد مستوًى متزايد من المقاومة، ولا يوجد أي دليل يشير إلى أن مستوى الخوف، أو عدم الراحة الناجم عن إحدى هذه التقنيات المذكورة له علاقة بحجم، أو كمية المعلومات التي يحصل عليها، ويمكن لأدوات التحقيق المجملة أن تؤثر في الحالة الصحية الجسدية، أو/ والعقلية للمعتقل على المدى القصير أو/ والمدى الطويل، وإن الأذى الجسدي و/ أو العاطفي الناتج من التقنيات المذكورة أعلاه قد يظهر بعد شهور أو سنين من استخدامها، ومن المستحيل أن نقرر إذا كان استخدام إستراتيجية محددة سيسبب أذًى مستدامًا أم لا، ويجب أن يكون الأشخاص الذين يستخدمون تقنيات تحقيق الصنف الثاني والثالث مدربين جيدًا، ويجب اختيارهم بحذر، للقيام بفحص الصحة النفسية؛ مثل فحص موظفي العمليات الخاصة SOP التابعين لـ SERE وغيرهم[75].

لقد عقد المقدم ديان بيفر Diane Beaver ممثل النيابة العامة لدى دنلا في اجتماعًا في ذلك المساء؛ لمناقشة مذكرة بيرني، وقد ضم الاجتماع بالإضافة إلى موظفي JTF -170 وبيرني، وبحضور فريق BSCT ليزو Leso، وفيفر، وديفيد بيكر، ورئيس المخابرات في JTF 170-، ضيفًا استثنائيًّا هو: جوناثان فريدمان Jonathan Fredman كبير المستشارين في مركز السي. آي. إيه لمناهضة الإرهاب الذي جاء من واشنطن للمشاركة، حيث افتُتح الاجتماع بتقارير بيرني وليزو حول تدريب فورت براغ وبترديد التحذير الذي ورد في المذكرة، وهو أن الأساليب التي تعتمد على الخوف غير فاعلة، ولا يمكن التعويل عليها في أغلب الحالات، وقد أظهر محضر الاجتماع أن فيفر قد تحدى بيرني بتوجيه السؤال الآتي له: لقد نجحت التقنيات القاسية التي استخدمت على أعضاء الخدمة لدينا، وسوف تنجح باستخدامها على آخرين، فماذا إذن عن هذه التقنيات؟ اعترض كل من ليزو وبيكر بأن استخدام القوة أمر خطير، وعلى الأرجح غير فاعل طالما اعتاد المعتقلون على مشاهدة كثير من المعاملة البربرية[76]، وفي هذه

اللحظة سجل محضر الاجتماع: نشأ نقاش حول السجين 063، واستذكروا كيف كانت استجابته تجاه أنماط محددة من الحرمان والضغط السيكولوجي، ثم:

تابع فريق BSCT: إن الضغط السيكولوجي فاعل إلى حد كبير مثل: حرمان النوم، ومنع الطعام، والعزلة، وإضاعة الوقت.

الكولونيل كمينغس Cummings: لا نستطيع القيام بحرمان النوم.

المقدم بيفر: نعم نستطيع، بعد الحصول على الموافقة.

BSCT: إن عرقلة العمليات الاعتيادية في المعسكر أمر جوهري، ونحتاج إلى فعل جو من (الفوضى المضبوطة).

المقدم بيفر: ربما نحتاج إلى التخفيف من العمليات القاسية في أثناء وجود لجنة الصليب الأحمر، ومن الأفضل ألا نُطلعهم على التقنيات المثيرة للجدل، وعلينا الحصول على دعم وزارة الدفاع.

بيكر: لدينا العديد من التقارير التي وردت من باغرام حول استخدام حرمان النوم.

المقدم بيفر: هذا صحيح، لكنه لا يحدث رسميًّا، ولم يُذكر بشكل رسمي، إن ICRC مهتمة جديًّا بهذا الأمر، وستكون اللجنة في كل مكان؛ لتتفحص عملياتنا، إلا إذا كانوا غير راضين، وقرروا الاجتماع والرحيل، إنه الأمر الذي سيثير اهتمامات سلبية.

الكولونيل كمينغس: لقد رفضت الفرقة الرابعة للعمليات السيكولوجية سلسلة التقنيات.

المقدم بيفر: حدث ذلك في J3 في القيادة الجنوبية.

في هذه اللحظة اعتلى فريدمان منصة الخطابة:

فريدمان: لقد أعطت وزارة العدل كثيرًا من التوجيهات حول هذه المسألة، ولم تكن السي. آي. إيه متمسكةً بالقوانين نفسها، وفعلت القوات المسلحة، عندما

أقامت اللجنة الدولية للصليب الأحمر في الماضي صفقةً كبيرةً حول معتقلين محددين، حيث قامت وزارة الدفاع بنقلهم بعيدًا عن انتباه اللجنة، وعندما سألت ICRC عن مكان وجودهم، كان جواب وزارة الدفاع بأن وضع المعتقل لا يتطلَّب معاملته وفق ميثاق جنيف.

لقد استخدمت السي. آي. إيه تقنياتٍ عنيفةً على مقدار ضئيل جدًّا من المتهمين منذ 11 سبتمبر، ووفقًا لميثاق التعذيب، فإن القانون الدولي يمنع التعذيب، ولكن اللغة التي كتبت فيها القوانين كانت مبهمةً، وإن الألم الجسدي والنفسي الحاد محظور، لقد وُصف الجزء النفسي بشكل سيئ تمامًا، وكذلك وُصف الجزء الجسدي. فقد وُصف الألم الجسدي الحاد بأنه أي شيء يسبب ضررًا دائمًا للأعضاء، أو للأجزاء الرئيسة في الجسم، وقد وُصِف التعذيب العقلي بأنه أي شيء يسبب أذىً شديدًا دائمًا للحواس، أو للشخصية، وهذا يستهدف الإدراك بشكل أساسي، وإذا مات المعتقل؛ فإنك تكون قد قمت بالعمل بالطريقة الخطأ، حتى الآن فإن التقنيات التي تم الحديث عنها لم يثبت أنها تسبب هذه الأشكال من النتائج التي تتحدى بشكل ما، ما ورد في دراسة BSCT حول عدم إمكانية تحديد إذا ما كانت هذه التقنيات تؤدي إلى الأذى الدائم، وكل ما ورد في دراسة BSCT هو قانوني من وجهة نظر مدنية، ويجب أن تُرجأ القضايا جميعها المتعلقة بالطقس السيئ، أو حالات درجات الحرارة إلى الفريق الطبي، ويجب أن يُنفِّذ التقنيات التي تقع على الطرف الأقسى من الطيف أشخاصٌ على مستوىً عالٍ من التدريب. ويجب أن يكون الطاقم الطبي حاضرًا؛ لمعالجة أي حوادث ممكنة، حيث تعمل السي. آي. إيه من دون تدخل عسكري عندما كانت السي. آي. إيه تريد في الماضي استخدام تقنيات أكثر عنفًا، كان مكتب التحقيقات الفيدرالي يسحب موظفيه من المشهد، وقد ثبت أن التقنيات العنيفة مفيدة في تلك الحالات النادرة.

المقدم بيفر: سنحتاج إلى الوثائق لحمايتنا.

فريدمان: نعم، إذا مات أحد المعتقلين في أثناء استخدام التقنيات العنيفة، بغض النظر عن سبب الوفاة، فإن المفعول الرجعي للانتباه، سيكون وخيمًا؛ لذلك يجب أن تَحصل الموافقات على كل شيء ويُوثَّق ذلك.

عندما تدخل بيكر لاحظ أن مكتب التحقيقات الفيدرالي والـ CITF قد أشاروا إلى أنهم لن يشاركوا في التقنيات القاسية، وقد أصر بيفر على أنه لا يوجد أي سبب قانوني لعدم إمكانيتهم فعل ذلك، وأن قرارهم أخلاقي ومعنوي، وليس قانونيًّا، وعندما أُثيرت قضية التحقيقات المسجلة على أشرطة الفيديو اتفقت المجموعة سريعًا على أن أشرطة الفيديو خضعت لتدقيق كبير في المحكمة، وحتى الفيديوهات القانونية ستبدو فظيعةً كليًّا، وتابع فريدمان.

فريدمان: إن ميثاق التعذيب يحظر التعذيب، والمعاملة القاسية والمهينة وغير الإنسانية، ولم توقع الولايات المتحدة على الجزء الثاني؛ بسبب التعديل الثامن (العقاب القاسي والوحشي)، ولكننا وقعنا على الجزء الأول حول التعذيب، وهذا أعطانا تصريحًا باستخدام تقنيات مثيرة للجدل.

المقدم بيفر: هل استخدم SERE تقنية (المنشفة الرطبة)؟

فريدمان: إذا استخدم شخص مدرب هذه التقنية بشكل جيد ستجعلك تشعر أنك تغرق. سيستجيب النظام اللمفاوي وكأنك تختنق، ولكن جسمك لن يكفَّ عن وظيفة التنفس، وسيكون تحديد ما الذي يخافون منه فاعلًا جدًّا؛ مثل: الحشرات، والأفاعي، والخوف من الأماكن المغلقة، حيث يرتبط مستوى المقاومة مباشرةً بخبرة الشخص.

الرائد بيرني: إن حدوث إجهاد كبير أم عدم حدوثه يظهر في عيني المشاهد، ويبقى عبء إثبات خطورة الضغط أم لا هو القضية الكبرى، ومن الصعب دحض اضطراب الكرب الناتج للصدمة النفسية لشخص ما.

فريدمان: تحتاج هذه التقنيات إلى مشاركة المحققين، وعلماء النفس، وخبراء طبيين وقانونيين، ... إلخ.

بيكر: هل حصلنا على تصريح شامل، أم سنناقش القضايا بالتدريج قضيةً قضيةً؟

فريدمان: لقد جعلت السي. آي. إيه الدعوة إلى أشكال التقنيات الموجودة في ورقة الـ BSCT، بالإضافة إلى هذا النقاش داخلية، ومن المهم أن تكون وزارة العدل قد وافقت على استخدام التقنيات القاسية.

المقدم فيفر: من يصادق على تقنياتنا؟ هل هي القيادة العامة أم القيادة الجنوبية العامة؟

فريدمان: هل طُبِّق ميثاق جنيف؟ لقد اجتمعت السي. آي. إيه من أجل عدم تطبيقه.

المقدم فيفر: هل يمكننا الحصول على رأي وزارة العدل حول المواضيع الموجودة في الورقة؟

المقدم بيفر: هل سيأتي الرأي من وزارة العدل أم من وزارة الدفاع؟

المقدم فيفر: هل يمكننا الاطلاع على طلب السي. آي. إيه من أجل استخدام تقنيات عنيفة متطورة؟

فريدمان: نعم، ولكن لا يمكننا أن نزودك بنسخة، ربما يمكنك فقط أن تتطلع عليه.

لقد اخْتُتم الاجتماع بجلسة العصف الذهني حول الطرق للتلاعب بأرواح معتقلي غوانتانامو لاستحداث جو من (الفوضى المضبوطة)، وقد تضمنت القائمة جعل المعتقل يرتاح مدةً طويلةً حتى ينام، وإيقاظه كل ثلاثين دقيقة تقريبًا، وإخباره أنه قد حان وقت الصلاة، و(مصل الحقيقة، حتى وإن لم يعمل حقًّا، فإنه سيكون له أثر في تهدئته)[77].

وصلت محاضر هذا الاجتماع إلى موظف CITF، بلاين توماس Blaine Thomas، الذي حوَّلها إلى المستشار القانوني لـ CITF سام ماك كون Sam McCahon مع الحاشية الآتية، لقد كان سام مستمتعًا جدًّا بقراءة كيفية معاملة المعتقلين للحصول على المعلومات، وحوَّل مارك فالون Mark Fallon الذي حصل على نسخة من محاضر الاجتماع وحاشيتها إلى ماك كون ثانيةً مع حاشية خاصة به:

> سام: نحتاج إلى أن نضمن أن كبار موظفي مكتب المستشار العام مُطَّلعين على إستراتيجيات JTF -170، وكيف يمكن أن تؤثر في CITF ولجانها، يبدو ذلك وكأنه جلسة استماع لكلام في الكونغرس، لقد بدت بعض الشواهد المقتبسة من المقدم بيفر حول الأمور التي لم يُشَرْ إليها وكأنها غير مناسبة، وأن تعليقات أخرى مثل ذلك مرهون بالفهم). إذا مات المعتقل فإنك تكون قد عاملته بالطريقة الخطأ، ويجب أن تنفذ أيًّا من التقنيات التي تقع في الطرف الأقسى من الطيف من قِبَل أشخاص على مستوىً عالٍ من التدريب، ويجب أن يكون الكادر الطبي حاضرًا؛ لمعالجة أي حوادث ممكنة، إن هذه الملاحظات تبدو متجاوزةً لحدود الموافقة القانونية، وأن الحديث حول (معاملة المنشفة الرطبة) التي تُسفر عن ردة فعل الغدة اللمفاوية وكأنك تختنق، سيكون في رأيي، صدمةً لضمير أي هيئة قانونية تطلع على استخدام نتائج التحقيقات، أو ربما حتى المحققين. وإن المرء يحتاج إلى أن يفكر في كيفية نظر التاريخ إلى ذلك[78].

بعد يومين من الاجتماع مع فيلدمان، كتب الرائد بيرني للمقدم لوي، مورغان، بانكس Louie "Morgan" Banks رئيس اختصاصيي علم النفس في الـ JPRA، ناقلًا اهتمام الـ JTF-170 بمتابعة الاستخدام المحتمل للمزيد من التقنيات المكروهة، حيث يسأل بيرني بانكس: أين سيتلقى موظفو قوى العمل مثل تلك التدريبات؟ وإذا كان يعرف مستشارين، فهل يمكن أن يساعدوا في حال تمت الموافقة أخيرًا على أحد هذه الإجراءات؟ فأجاب بانكس مؤكدًا:

أنا لا أغبطك، أظن أنني أعرف من أين أتى ذلك، الجواب هو لا، لا أعرف أي شخص يمكن أن يقدِّم ذلك التدريب، إن التدريب الذي تلقاه مدربو الـ SERE مصمم لمحاكاة ذلك الذي تتلقاه القوى الخارجية، وللقيام بذلك بالأسلوب الذي يشجع على المقاومة بين الطلَّاب، ولا أعتقد أن تدريب المحققين على استخدام ما يستخدمه مدربو الـ SERE سيكون مجديًا بوجه خاص[79].

❊ ❊ ❊

في ساعات من اللقاء مع محامي السي. آي. إيه، نُقِل القحطاني من سجن القوات البحرية إلى معسكر دلتا وفقًا للخطة الموضوعة، وهناك انضم موظفان من مكتب التحقيقات الفيدرالي إلى مقابلة غير مثمرة مدة ساعتين، طُرِحت فيها أربعة أسئلة، وقد أُرسِل القحطاني بعد هذه المقابلة حيث كان مغطى الرأس، ومقيَّدًا في مؤخرة سيارة إسعاف إلى أكواخ تحقيق نائية في معسكر X راي، وأشير إلى هذين الموظفين بأسماء مستعارة عندما وصف المفتش العام لوزارة العدل ما حدث لاحقًا:

لقد استمر استجواب القحطاني من قِبَل فريق استجواب عسكري آخر من الثالث من أكتوبر حتى ساعات الصباح الباكر من الرابع من أكتوبر، وقد قال ليل Lyle: إن القحطاني قد استُجوِب بعنف وقد كانت الخطة إبقاءه مستيقظًا حتى ينهار، وقال فوي Foy: لم يكن يعلم إذا كان قد حدث ذلك في النهاية؛ لأنه وليل توقفا عن مراقبة العملية، وقد ذكر فوي في صباح اليوم الثاني برسالة إلكترونية إلى رئيس وحدة مكتب التحقيقات الفيدرالي والـ OSC في غوانتانامو، أن أسلوب مكتب التحقيقات الفيدرالي تجاه القحطاني في الأسبوع القادم لن يكون مفيدًا؛ نظرًا إلى الحالة النفسية والجسدية للمعتقل.

عاد كل من فوي وليل إلى معسكر X راي في نهاية أكتوبر لمتابعة مشاهداتهم، وأخبر ليل مكتب المفتش العام بأن أحد المحققين وهو عقيد في البحرية صرخ

على القحطاني وشتمه، وصرَّح ليل أن العقيد نهض عن الطاولة ليصرخ على القحطاني بأسلوب أكثر تخويفًا، ثم جلس القرفصاء على القرآن الذي أُعْطِي للقحطاني.

لقد أثار هذا الفعل غضب القحطاني الذي اندفع بقوة باتجاه العقيد والقرآن، وسرعان ما كبحه حراس القوات المسلحة الموجودون في الغرفة، وقد قدَّم فوي بيانًا مشابهًا عن تلك الحادثة.

وصف ليل وفوي الحادثة في اليوم اللَّاحق لليوم الذي تلقى فيه الحارس إشارةً لجلب كلبٍ عاملٍ إلى غرفة التحقيق، في أثناء استجواب القحطاني، وقال ليل: لقد كان استخدام الكلاب وسيلة استجواب فكرة القوات المسلحة بشكل خاص، معتمدين على فكرة خوف العرب من الكلاب؛ لأنهم يعتقدون أنها نجسة، وأن الحارس الذي يدرب الكلب يقوم أولًا بإثارة الكلب خارج غرفة التحقيق، ثم يحضر الكلب إلى الغرفة ويجعله قريبًا جدًّا من القحطاني، وإن الكلب نبح وهدر وزمجر وهو قريب جدًّا منه، إلَّا أنه لم يُسمح له بأن يكون على تماس معه، وقدَّم فوي بيانًا مشابهًا عن تلك الحادثة، وأخبر مكتب المفتش العام بأنه، هو وليل لم يكونا مرتاحين للوضع بوجود الكلب؛ لذلك فإنهم غادروا جلسة التحقيق[80].

وبعد خمسة أيام، أعيد القحطاني إلى السفينة، وصرَّح أحد الموظفين لمراكز القيادة في مكتب التحقيقات الفيدرالي بما يأتي:

مرحبًا من غوانتانامو، اعتبارًا من 10/8/2002 (الثلاثاء) وفي الساعة السادسة مساءً، سوف توقف وزارة الأمن الداخلي جهودها الحالية بشأن المعتقل رقم 063، حيث استخدموا بالإضافة إلى حرمانه النوم، الموسيقى العالية، والأضواء الباهرة، والمضايقة بوضع جسم ما، وكل ذلك كانت له نتائج سلبية، وقد طلبوا مني وآخرين المشاركة في التحليل البعدي لما حدث الذي من المحتمل

أننا سنقوم به في هذه المرحلة، إن خطة وزارة الأمن الداخلي حاليًّا هي البدء بالمرحلة الثانية مع المعتقل 063 في أثناء هذا الأسبوع.

لقد نقص وزن المعتقل ما يقارب مئة باوند، ولكنه لا يزال انفعاليًّا مثلما هو شأنه دائمًا، هذا ما قاموا به حتى الآن، وسيكون هناك المزيد من التقنيات المتبعة بعد الاجتماع المذكور آنفًا[81].

وفقًا للجنة الخدمات المسلحة، كتب موظف آخر من مكتب التحقيقات الفيدرالي لمراكز القيادة في اليوم ذاته ردًّا على التحقيق الفاشل: أظن أنَّ علينا أن نفكر بتركه وشأنه، ليستعيد عافيته، ونفعل شيئًا مختلفًا[82].

وبعد ثلاثة أيام، أرسل اللواء دنلافي مذكرةً للجنرال هيل Hill، قائد الإدارة الجنوبية، يطلب إذنًا رسميًّا لاستخدام تسعين تقنيةً أساسيةً من تقنيات الـ SERE في تحقيقات غوانتانامو، وقد رُتبت التقنيات ضمن ثلاث فئات في مذكرة ملحقة أعدها المقدم فيفر، وكانت المقترحات نفسها التي تضمنها مذكرة بيرني في 2/أكتوبر 2002م، بالإضافة إلى تقنيتين إضافيتين استُخلصتا في ذلك اليوم من جلسة الأفكار الإبداعية مع محامي السي. آي. إيه، وهي استخدام عُقد الخوف واستخدام المنشفة الرطبة وإسالة الماء لإثارة الإحساس بالاختناق، لقد رغب فيفر لاحقًا في أن يخبر لجنة الخدمات العسكرية التابعة لمجلس الشيوخ أنه لم يكن مرتاحًا لفكرة استخدام بعض التقنيات، ولكنه كان تحت ضغط من دنلافي ليقدم المذكرة، وقد أخبر ديف بيكر، رئيس المخابرات في الـ JTF -170، أعضاء مجلس الشيوخ أنه ببساطة ظن أن المذكرة كانت سخيفةً. على كل حال، فإن طلب دنلافي لم يحمل مثل هذه الازدواجية، وأظن أن الأساليب والتقنيات المحددة في المذكرة الملحقة J -2 ستعزز جهودنا لاستخلاص معلومات إضافية، وكتب بيكر مضيفًا: لقد استنتجت أن هذه التقنيات لا تخرق القوانين الأمريكية أو الدولية[83].

أرفق دنلافي الوثيقة التي أسس عليها تلك النتيجة، وجُهِّز ملخصٌ قانوني من قبل محامي النيابة العامة المقدم في الجيش ديان بيفر، بالرغم من أنه لا يوجد ما يثبت أن بيفر اطَّلعت على

مذكرات يو السرية في الأول من أغسطس 2002م، فقد أشار فريدمان إلى أسس نقاشات يو في اجتماع الثاني من أكتوبر، متضمنةً النتيجة الآتية: إن الألم الجسدي الحاد إما أن يؤدي إلى تعطل الأعضاء أو الموت، وأشار أيضًا إلى أن السي. آي. إيه تلقت تصريحًا رسميًّا بالتقنيات حتى تشمل الإغراق الوهمي. لقد كانت خلاصة موقف البيت الأبيض واضحةً، وبهذا فقد أعطت بيفر تعليماتها، وكتبت مذكرتها المؤلفة من سبع صفحات في عطلة الأسبوع اللَّاحق.

بدأت المذكرة بمراجعة القوانين الدولية، والمحلية، والعسكرية التي تعيق التحقيقات بالرغم من أن بيفر لاحظت أن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان اعتقدت أن استخدام بريطانيا لغطاء الرأس، والوقوف الإجباري، والضجيج العالي، وحرمان النوم والطعام على سجناء الجيش الجمهوري الإيرلندي في السبعينيات، كانت انتهاكًا لميثاق منع التعذيب عن طريق المعاملة القاسية، وغير الإنسانية، والمهينة، فإنها أشارت إلى أن القانون بأكمله في ضوء قرار المحكمة يقول: إن معتقلي غوانتانامو لا يتمتعون بالحماية بموجب ميثاق جنيف، وقد اعترفت بأنه وفق القانون الأمريكي، فإن المحققين ملتزمون بدستور التعذيب المشمول بالتعديل الثامن لمنع العقاب القاسي والوحشي، وما دامت القوة المستخدمة يمكن أن تُعدَّ ضروريةً في حالة محددة لتحقيق هدف حكومي قانوني، وطالما أنها تُطبَّق بنية حسنة، وليس بأسلوب خبيث أو سادي بهدف إحداث الأذى؛ فإن التقنيات المقترحة غالبًا ما تكون دستوريةً؛ لأن دستور التعذيب الفيدرالي لا يُخترق طالما أن أيًّا من الإستراتيجيات المقترحة لا يُقصد منها إحداث أي ألم جسدي حاد أو معاناة أو أذىً عقلي مديد، وعلى فرض أن الألم الجسدي الحاد لم يقع، وأنه لا توجد أدلة لإثبات أن أيًّا من هذه الإستراتيجيات يمكن أن يسبب أذىً نفسيًّا مديدًا وعقليًّا طويل الأمد؛ فإن الأساليب المقترحة لا تنتهك الدستور[84].

ومن ثم واصلت حديثها حول الفئات الثلاث للتقنيات المقترحة:

إن استخدام أساليب ملطفة، وأساليب التخويف بشكل متلازم كالصراخ على المعتقل ليس قانونيًّا؛ لأن تنفيذ التهديد، يدل على وجود نيَّة بإلحاق الضرر، أما

تقنيات الفئة الثانية فتتضمن وضعياتٍ مرهقةً، والوقوف الإجباري، والعزلة المطولة، والتحقيق لمدة عشرين ساعة، وكلها قانونية ومسموح بها طالما لم يقع الألم الجسدي ولم يُقصد الأذى النفسي الطويل الأمد؛ لأن وجود أهداف حكومية قانونية للحصول على المعلومات الضرورية التي يملكها المعتقلون ذوو الأهمية العالية باستخدام هذه الأساليب، سوف يحقق حماية الأمن الوطني للولايات المتحدة، ومواطنيها وحلفائها.

أما بالنسبة إلى الفئة الثالثة التي تعني الإستراتيجيات المضادة للمقاومة، فإن استخدام السيناريوهات المعدَّة لإقناع المعتقل أن الموت أو العواقب المؤلمة بشدة هي أمر وشيك، وهي قانونية للأسباب المذكورة آنفًا التي تتطلب وجود مصلحة حكومية مهمة، وأن التقنيات لم تستخدم بقصد الأذى، على كل حال، يجب أن ترفق هذه التقنية بالانتباه؛ لأن دستور التعذيب ذكر وبشكل خاص استخدام التهديدات بالموت مثالاً عن إحداث ألم عقلي، ومعاناة، بالإضافة إلى أن التعريض للجو أو الماء البارد مسموح به بوجود مراقبة طبية مناسبة، وأن استخدام المنشفة الرطبة لإحداث الإحساس المزيف بالاختناق يمكن أن يكون مسموحًا أيضًا، إذا لم يُحدِث أذىً عقليًّا طويل الأمد، وإذا لم يكن ما يثبت طبيًّا لذلك الضرر، فإنه يجب أن يُستعمل التحذير مع هذا الأسلوب؛ لأن المحاكم الأجنبية قد أشارت بالفعل إلى الأذى العقلي المحتمل الذي يمكن أن يسببه هذا الأسلوب، بالإضافة إلى أن استخدام الاحتكاك الجسدي مع المعتقل، كالدفع والوكز يمكن أن يشكل من الناحية التقنية اعتداءً وفقًا للمادة 128 في الدستور الموحد للقضاء العسكري[85].

وبالوصول إلى نتيجة أن بعض التقنيات هي بحد ذاتها انتهاكات لقانون القضاء العسكري الموحد، فقد ذكرت بيفر: سيكون من المستحسن الحصول على إذن أو حصانة مسبقين للأعضاء العسكريين من قبل السلطة المجتمعة لاستخدام هذه الأساليب[86].

إذا كان لدى فيفر وبيكر ريبة حول قائمة التقنيات التي اقترحاها؛ فإن بيفر لديها شكوك جدية حول تحليلها القانوني، لقد طلبت العون من محامين في القيادة الجنوبية والبنتاغون من أجل كتابة المذكرة، وعندما لم يكن ذلك وشيكًا، زعمت أنه ستُراجع مذكرتها بتأنٍّ من قبل خبراء قانونيين وسياسيين على مستويات عالية قبل التوصل إلى قرار. وفي جلسة استماع 2008م أمام لجنة الخدمات المسلحة التابعة لمجلس الشيوخ، قالت بيفر: إنها صُدمت لمعرفتها لاحقًا أن مذكرتها ستصبح القول الفصل في سياسات وممارسات التحقيق داخل وزارة الدفاع، وهو أمر لم يكن متوقعًا بالنسبة إليها كما ذكرت اللجنة، بالإضافة إلى أنها لم تتوقع أن تصبح المحامي الوحيد الذي يصدر رأيًا حول هذه القضية الضخمة والمهمة، ولم يكن بوسعها، ولو متأخرةً، إلا أن تستنتج أن الآخرين اختاروا ألا يكتبوا حول هذه القضية لتجنب ربط أنفسهم بها[87].

في الحقيقة، وبعد أسبوعين عندما وضع قائد القيادة الجنوبية جيمس هيل طلب دنلافي أمام هيئة الأركان المشتركة للحصول على الموافقة بشأن التقنيات التسع عشرة، مظهرًا عدم ارتياح حول نتائج بيفر، خاصةً المراجعة القانونية الإضافية المطلوبة.

لست متأكدًا إذا كانت التقنيات جميعها الموجودة ضمن الفئة الثالثة قانونيةً وفقًا لقانون الولايات المتحدة، مشيرًا إلى غياب التفسيرات القانونية لدستور الولايات المتحدة حول التعذيب، وإنني أشعر بالقلق حول استخدام التهديدات المبطنة أو الصريحة للمعتقل أو عائلته بالموت، على أي حال، فأنا أرغب بالحصول على ما يمكن من الخيارات لتكون تحت تصرفي؛ ولذلك طلبت من محامي وزارتي الدفاع والعدل مراجعة الفئة الثالثة من التقنيات[88].

أخبر أحد محامي القيادة الجنوبية في هيل، محامي الأركان المساعد مارك جينغراس Mark Gingras المفتش العسكري العام أن لدى فريق هيل شكوكًا حول تقنيات الفئتين الثانية والثالثة، ولكنه كان من الواضح أنهم كانوا يقاومون رياحًا عكسيةً عندما أرسلوا تحفظاتهم إلى واشنطن:

بوصفنا محامين، كنا نتحدث بشأن أهمية اتباع مبادئ القانون، وبشأن ما كنا نحاول اطلاع الجميع عليه في أثناء سفرنا حول العالم إلى هذه الدول الأخرى، ذلك يرقى إلى الديموقراطية، وفجأة بدا وكأننا نحرِّف القانون أو نضعه جانبًا، وقد كان الشعور السائد أن صنَّاع القرار في البنتاغون لم يكونوا مهتمين كثيرًا بذلك؛ لأن اهتمامه كان لكسب المعركة ضد الإرهاب. وعلى نحو مجازي مثلًا، إن كان ذلك يعني أن تنزع الأظافر، فيجب أن تنزعها[89].

عندما وصل طلب دنلافي إلى البنتاغون، وصفت جين دالتون المستشارة القانونية لهيئة الأركان المشتركة أن تحليل بيفر القانوني رديء بشكل محزن، ثم حولت الطلب والملحقات إلى فروع الخدمات المسلحة كلها للتعليق عليها، فتلقت جوقةً من الاحتجاجات ردًّا على طلبها، ثم رجعت القوات الجوية بمذكرة تظهر مخاوف جدية بشأن قانونية العديد من التقنيات المقترحة، وتشير إلى أنه يمكن أن يكون بعض هذه التقنيات قد فُهمت على أنها تعذيب تمامًا، وقد عُرِّفت الجريمة في دستور الولايات المتحدة 18 U.S.C. 2340، وطالبت القوات البحرية بمزيد من المراجعات السياسية والقانونية المشتركة والمفصلة، فاستنتجت الفرقة البحرية أن العديد من تقنيات الفئة الثانية والثالثة تنتهك جدلًا القانون الفيدرالي، وستعرِّض أعضاء الخدمة لدينا إلى احتمال المثول أمام المحاكم وفقًا لقانون الولايات المتحدة والـ UCMJ، وقدَّم الجيش مذكرتين، إحداهما من قبل مكتب المحامي العام، والأخرى من قبل فريق العمل للتحقيقات الجنائية.

حذر مكتب المحامي العام من أن التهديدات بالموت والإغراق الوهمي يبدوان انتهاكًا واضحًا لدستور التعذيب الفيدرالي، وأن التقنيات المتمثلة بالوضعيات المرهقة وحرمان الضوء والمحفزات السمعية، واستخدام عُقد الخوف لدى الأشخاص، ونزع الملابس، والتبرُّج الإجباري تتجاوز حدود المعاملة الإنسانية، وتنتهك الـ UCMJ (الدستور الموحد للقضاء العسكري) ودستور مناهضة التعذيب الفيدرالي، أما مذكرة الـ CITF فقد وافقت على أن تقنيات الفئة الثانية والثالثة يمكن أن تُعرِّض أعضاء الخدمة إلى مذكرات عقابية من قبل القانون الموحد للقضاء العسكري، وحذر من إمكانية أن يتعرض أفراد الجيش الذين شهدوا، أو كانوا على علم باستخدام مثل هذه التقنيات للمسؤولية الجنائية؛ لفشلهم بإجراء أي إصلاح، أو التبليغ عن

سوء المعاملة، وتابع المستشار القانوني لـ CITF: لا يمكنني الدفاع عن أي عمل، أو استجواب، أو غير ذلك مما يستند إلى المبدأ القائل إن كل شيء على ما يرام إذا كانت الغايات تبرر الوسائل، وإذا كان الآخرون غير مطلعين على كيفية القيام بأعمالنا[90].

أطلعت الكابتن جين دالتون رئيس هيئة الأركان المشتركة الجنرال ريتشارد مايرز على ردود أفعال الوقاية، وعقدت اجتماعًا عن طريق الهاتف مع وكالة استخبارات الدفاع، ومدرسة استخبارات (هاوتشوكا. FT العسكرية)، والقيادة الجنوبية وغوانتانامو لمزيد من الدراسة حول التقنيات المقترحة والتحضير؛ من أجل مراجعة قانونية مستقلة، حيث أعدت أيضًا مذكرةً لمايرز؛ لإرسالها إلى القيادة الجنوبية ذكرت فيها: إننا لا نعتقد أن الخطة المقترحة كافية قانونيًّا، وحذرت من أن العديد من تقنيات الفئة الثالثة تنتهك القانون الفيدرالي بأسلوب مثير للجدل، ويمكن أن تعرِّض المحققين لمحاكمة محتملة[91]. لقد عرضت مذكرة مايرز تقييمًا تقنيًّا، وسياسيًّا وقانونيًّا شاملًا للتقنيات قبل أن يُوافَق عليها، إلا أنَّ لجنة الخدمات المسلحة لمجلس الشيوخ ذكرت -وفقًا لما ذكرته الكابتن دالتون- أن رئيس هيئة الأركان المشتركة الجنرال مايرز أمر دالتون وفريقها، بعد أن بدأت بتحليلها، بالتوقف عن ذلك، وقالت الكابتن دالتون: إن الجنرال مايرز عاد من أحد الاجتماعات، وأخبرني أن المستشار العام لوزارة الدفاع السيد هاينز يريدني أن ألغي الاجتماع الذي عُقِد عن طريق الإنترنت والمسجل على شريط فيديو، والتوقف عن إدارة المراجعة؛ بسبب المخاوف من أن يرى العالم معاملة غوانتانامو وتحليل الخدمات العسكرية لها، ووفقًا للكابتن دالتون، فإن السيد هاينز يريد أن يتحفظ على ذلك بشكل محكم، وقد توقفت الكابتن دالتون هي وفريقها عن العمل عندما علمت أن المستشار العام لوزارة الدفاع لا يريد أن تحدث هذه المراجعة الشاملة القانونية والسياسية، وهي المرة الوحيدة التي طُلب فيها من الكابتن دالتون التوقف عن طلب تحليل وجِّه إليها لمراجعته[92].

* * *

نحن الآن في أوائل نوفمبر، وقد قام المحققون العسكريون طوال الشهر الفائت بتوسيع استخدامهم للتقنيات العنيفة، في أثناء الاستجواب الذي قاموا به مدة أسبوع مع القحطاني في معسكرX راي، وفي تحقيقات أخرى، بغض النظر عن الحاجة إلى تصريح رسمي حول أي شيء يتخطى الأساليب المثبتة في دليل الميدان. في 15/أكتوبر 2002م، كان موظفون من مكتب التحقيقات الفيدرالي يستجوبون معتقلًا في معسكر دلتا عندما دخل محقق عسكري إلى غرفة التحقيق ضاحكًا؛ حيث قال: أيها الرجال عليكم أن تأتوا لمشاهدة هذا، إذ كانوا يعرضون في غرفة قريبة معتقلًا يقف مكبَّلًا على مسمار على شكل I على الأرض، ورأسه مغطى بشريط لاصق يكتم الأنفاس، وكان في الغرفة حارسان ومحققان عسكريان، بالإضافة إلى أن أحدهم كان يصرخ على المعتقل، فسأل أحد موظفي مكتب التحقيقات الفيدرالي: هل بصق المعتقل على أحدهم؟ فأجاب حراسه: لا، ولكنه لم يتوقف عن ترتيل القرآن[93]، كذلك أشار موظفو مكتب التحقيقات الفيدرالي إلى أحداث أخرى مثل: حرمان النوم، وقيام إحدى المحققات بعرض مفاتنها للمعتقل، ومحقق يلطخ المعتقل بزيت نباتي بينما يخبره أنه زيت خنزير[94]. لقد وصف ديفيد نامياس مساعد النائب العام للقسم الجنائي لاحقًا هذه الأعمال الارتجالية على أنها تافهة، ومهينة وعقيمة[95].

سافر نامياس ورئيس وحدة الاتصال العسكري لمكتب التحقيقات الفيدرالي، ووحدة المعتقل إلى غوانتانامو في 15/أكتوبر 2002م، وفي أثناء زيارتهم التي استمرت ثلاثة أيام، تفاخرت القوات المسلحة أمام نامياس أنهم أوصلوا القحطاني إلى الانهيار، حيث أفشى من غير تبصر باسم محمد عطاء جرَّاء التحقيق الماراثوني، وقد رفضت وحدة التحليل السلوكي التابعة لمكتب التحقيقات الفيدرالي هذا الادعاء، مؤكدةً أن القحطاني كان فقط يعطي المحققين ما يريدونه؛ ليسمحوا له بالأكل أو بالذهاب إلى الحمام، وقد تحدى نامياس ورئيس وحدة الاتصال العسكري القوات المسلحة حول ادعائها مباشرةً في أثناء اجتماع عن طريق الفيديو مع اللواء جيفري ميلر Geoffrey Miller، والقائد المقبل لائتلاف GTMO-JTF، المقدم في الجيش فيفر، ورئيس اختصاصيي علم النفس في الـ CITF، ومسؤولي البنتاغون، وممثل السي. آي. إيه،

وقد قدَّم فيفر خطة القوات المسلحة للتَّحقيق أكثر من عنيفة للقحطاني في ذلك الاجتماع الذي نُفِّذ عن بعد، معلنًا بصوت عالٍ المعلومات التي استخلصتها المخابرات العسكرية في جلساتها الحديثة، وفقًا لما قاله المفتش العام لوزارة العدل.

في تلك اللحظة قال رئيس وحدة مكتب التحقيقات الفيدرالي رافعًا صوته: انظر؛ إن كل ما حصلت عليه إلى هذا الحد قد أعطتك إياه مكتب التحقيقات الفيدرالي فيما يخص القحطاني من ورقة التحقيق خاصتها، وقال رئيس الوحدة: إن المحادثة أصبحت عنيفةً، ووفقًا لرئيس الوحدة فقد وافق كل من رئيس اختصاصيي علم النفس في الـ CITF، ونامياس على أن المعلومات التي قدمها المقدم قد حُصِل عليها من مكتب التحقيقات الفيدرالي، وقد أشار المقدم إلى أن أساليب التحقيق لم تكن فاعلةً، ولم توفر معلومات إيجابيةً، وقال رئيس الوحدة: إن الاجتماع قد انتهى بسبب الجدال[96].

غادر نامياس ورئيس الوحدة غوانتانامو في 18/أكتوبر، مقتنعين أن خطة تحقيق القوات المسلحة لن تفيد، وأن القوات المسلحة لم تكن فاعلةً نهائيًّا في الحصول على أي نوع من المعلومات من القحطاني[97]. وعندما عاد نامياس إلى واشنطن، شارك مخاوفه مع ميتشيل تشيرتوف، ومن ثم مع مساعد النائب العام لقسم الجنايات، وقد أرسل كلٌّ منهما القضية إلى المحامي العام جون أشكروفت، ومساعد المحامي العام لاري تومبسون Larry Thompson، حيث دعم أشكروفت وتشيرتوف -كما قيل- موقف مكتب التحقيقات الفيدرالي، بإثارة الأسئلة حول فاعلية تحقيقات القوات المسلحة للقحطاني، والإشارة إلى وصف وزارة الدفاع للمعلومات التي قدمها القحطاني بأنها كانت غالبًا غير دقيقة؛ إمَّا لأنه كان يكذب، أو لأن القوات المسلحة أساءت وصف ما قاله[98].

لقد أخبر كبير مستشاري أشكروفت لاحقًا المفتش العام لوزارة العدل في أوائل نوفمبر، أن الخلاف حول معاملة القحطاني كان موضوع نقاشات ضمن الوكالات، حول حرب الخنادق الطويلة التي كانت ما تزال قائمة بين مكتب التحقيقات الفيدرالي والقوات المسلحة، بما في ذلك

رؤساء اللجنة، ووفقًا لناماياس فإن تشيرتوف وأشكروفت كانا محبطيْن بشكل مستمر؛ بسبب عدم تمكنهم من الحصول على أي تغييرات، أو إجراء أي تطور في قضية القحطاني[99].

تولى الجنرال جيفري ميلر في أوائل نوفمبر قيادة قوى العمل المشتركة في غوانتانامو التي حلَّت محلَّ بنية القيادة المجزأة لـ JTF 160 و JTF-170 في غوانتانامو، وقد وصل ميلر مدركًا بوضوح مهمته، إذ أُعفِي باكوس من عبء قيادة الـ JTF 160 في أكتوبر، وبعد أربعة أيام من إعلان واشنطن تايمز عن الفجوة المتزايدة بين باكوس ودنلافي حول معاملة السجناء، أشارت مقالة التايمز بالتفصيل إلى قرار باكوس بالسماح للصليب الأحمر بتعليق ملصقات تخبر السجناء بأنهم مطالبون بتقديم الاسم، والرتبة، والرقم التسلسلي، فقط، للمحققين، واستشهدت مصادر البنتاغون بالمقالة التي عنَّفت باكوس الذي بدأ بوضوح وهو يلقي التحية على المعتقلين بقول: السلام عليكم، حيث وصفوا ذلك لطفًا مبالغًا فيه، بالإضافة إلى معلومة كانت قد سُرِّبت مفادها أنه كان يشارك بعمليات جمع المعلومات التي قام بها دنلافي، وكان يراد من JTF في غوانتانامو بوصفها وحدةً متماسكةً مهمتها الأساسية إنتاج المعلومات الاستخبارية، أن تلغي مثل هذه التوترات، وتعيد تنظيم حياة المعسكر بطريقة أفضل لخدمة ذلك الهدف[100].

في 12/نوفمبر 2002م، أعطى قائد القوات الجنوبية الجنرال هيل، موافقته الشفهية إلى ميلر على استخدام تقنيات الفئتين الأولى والثانية على القحطاني، التي تتضمن الوضعيات المجهدة، والعزل حتى ثلاثين يومًا، والتجريد من الإحساسات، وتغطية الرأس، والتعرية، والتبرج القسري، وعقد الخوف عند الأشخاص، والتحقيق لمدة عشرين ساعة، وذلك بعد عدم الاستجابة إلى طلب التوجيهات القانونية الإضافية التي طلبها بشأن تحفظات الأجهزة الأربعة: مكتب التحقيقات الفيدرالي، وCITF، وأكثر محققين متمرسين في الوكالة، وفي اليوم نفسه أرسل المقدم فيفر رسالة إلكترونية إلى الجنرال ميلر مع ملحق من أربع صفحات يقول فيه: إليك خطة تحقيق ISN: 063 التي وافقتم عليها، وأطلب منك تحويلها إلى جين هيل /J2 info J3/COS، وسنبدأ في الساعة الواحدة من يوم 15/نوفمبر بناءً على توجيهاتك[101].

وصفت خطة التحقيق الخاصة المرفقة عمليةً من أربع مراحل هدفها انهيار المعتقل، وإثبات دوره في هجمات 11 سبتمبر.

الخطة على النحو الآتي:

قبل بداية التحقيق يجب حلق شعر المعتقل ولحيته؛ فهذا ضروري لأهداف صحية وسيكولوجية، ثم يخضع القحطاني إلى جلسات استجواب مدة عشرين ساعة، ويعطى أربع ساعات استراحة متقطعة على دورات متكررة، ويوضع المعتقل في أثناء التحقيق في وضعيات مجهدة وهو معصوب العينين، وإذا تطلب الأمر يمكن إغلاق فم المعتقل بشريط لاصق لمنعه من الكلام، وقبل استخدام الشريط والكلاب يجب الحصول على موافقة خطية للقيام بذلك، وللشريط اللاصق هدف محدد: في المرحلة الأولى من الخطة، هي أن يعنِّف المحققون القحطاني لأيام عدة من دون السماح له بالكلام، وعندما يُمنَح فرصة الكلام، سيزودنا بقصته كاملة أخيرًا.

في المرحلة الثانية يوضع مترجم عسكري، وكأنه معتقل في زنزانة قرب زنزانة القحطاني في معسكر X راي حيلةً؛ ليستطيع بوساطتها كشف الأسرار التي امتنع عن ذكرها بين جلسات التحقيق، فإذا لم تثمر هذه الخطة تُطبق المرحلة الثالثة من خطة استغلال المعتقل 063، وتتطلب الحصول على إذن من مكتب وزارة الدفاع لاستخدام تقنيات التحقيق الخاصة بتدريب SERE، وتصريح بالمستوى الثالث من تدريب مقاومة التحقيق المقدم من قبل JTF غوانتانامو، وبمجرد الحصول على التصاريح، ستُطبَّق هذه التقنيات؛ لتشجيع 063 على التعاون.

وإذا فشلت مرحلة استخدام تقنيات الفئة الثانية والثالثة، ستنتقل القوات المسلحة إلى المرحلة الرابعة، المعنونة بـ (استغلال التحالف):

تتطلب المرحلة الرابعة من خطة استغلال المعتقل 063 إرسال المعتقل إلى خارج الجزيرة مؤقتًا، إلى أي دولة أخرى تسمح باستعمال تقنيات التحقيق التي تمكنهم من الحصول على المعلومات الضرورية[102].

في 4/نوفمبر2002م، ومع توقع الاحتجاجات الغاضبة التي كانت ستحدث، أرسل المقدم بيفر رسالةً إلكترونيةً إلى الرائد سام مالاكوف، المستشار القانوني لـ CITF، قائلًا: وفقًا لفهمي فيما يتعلق بـ 063 فإن مجلس الأمن القومي قد قيَّم الأمر، وقرر أن التركيز على هذا الرجل قضية أمن قومي إلى أقصى حد، وإننا نسعى قدمًا بدعم من القيادة الجنوبية، ولا أظن أن لديَّ شيئًا آخر يمكن قوله[103].

ولكن الـ CITF ومكتب التحقيقات الفيدرالي قرَّرا إفشال الخطة، وفي اليوم نفسه راسل العقيد بريت مالو قائد الـ CITF الجنرال ميلر مباشرةً:

إنني أعترض بشدة على استخدام العديد من تقنيات الفئة الثالثة، وبعض تقنيات الفئة الثانية المقترحة، أشعر أنها غير فاعلة بوجه عام، وأنه سيكون لها آثار سلبية خطيرة، ونتائج قانونية على تحقيقاتنا، وأنا قلق لأقصى درجة من أن استخدام هذه التقنيات سيضع أعضاء القوات المسلحة أمام تهم جنائية محتملة، وسيواجه عملائي، بالإضافة إلى موظفين عسكريين آخرين، مشكلات قانونيةً وأخلاقيةً إذا عرفوا ما الذي يستخدمونه[104].

في اليوم الثاني، رفع ماك كاهان مذكرةَ قانونيةً إلى ميلر، من غير أن يعلم أن مراجعة دالتون القانونية قد أُجهِضت، يقول فيها: إن الـ CITF قد أثار اعتراضاتٍ قانونيةً رسميةً على التحقيق، وإن القيادة الجنوبية في وضع لا يمكنها الموافقة على خطة خاضعة لمراجعة قانونية في مكتب المستشار العام للبنتاغون، وقد كرر ماك كاهان: إن مصداقية أي معلومة يُحصل عليها من استخدام تقنيات عنيفة ستكون موضع شك إلى درجة كبيرة، لقد اعترض بشكل محدد على

تقنيات الـ SERE كلها التي تعتمد على الإرهاق الجسدي في المرحلة الثالثة من الخطة، واستنكر مضامين المرحلة الرابعة التي مفادها أنه بالإمكان استخدام مواطني دول العالم الثالث الذين يتبعون معايير أقسى من التحقيق، وإيصال تهديدات لأعضاء أسر المعتقلين، أو إنزال أضرار بهم خلافًا لميثاق مناهضة الإرهاب[105].

وأن عملاء مكتب التحقيقات الفيدرالي الذين اطلعوا على خطة التحقيق حكموا عليها أنها معيبة، وقد أبلغ موظفان من الـ BAU وصلا للتو إلى غوانتانامو مراكز القيادة، أن واحدة من هذه التقنيات على الأقل التي تمنع القحطاني من الكلام على أمل أن تجعله يقول كل شيء فيما بعد مشكوك بجدواها، وقال الموظفان: لدينا معلومات تشير إلى أن الذي أوصى بتقنية التحقيق هذه هو لُغوي عسكري يدَّعي أن لديه خبرة سنين عديدة في العمالة، ولم تتوافر أي معلومات تبرِّر استخدام هذه التقنية سوى كلمات هذا الموظف، واعترض الموظفان بشكل خاص على المرحلة الرابعة المقترحة، وهي عدم ترحيل المعتقلين إلى أي دولة أخرى ما لم تُعدَّل هذه الخطة، وتُستَبعد النواحي التي لم يوافق عليها موظفو مكتب التحقيقات الفيدرالي، ولا يمكننا التوقيع عليها[106]. وبعد أيام قليلة حمل الموظفان هذه المخاوف إلى جلسة إستراتيجية التحقيق مع ضباط استخبارات الدفاع، بعد شعور الموظفين بالقلق حيال العوز الكامل للخبرة (الحنكة)، وجو الاجتماع الشبيه بالسيرك لهذا الاجتماع، ونَقل الموظفان إلى المفتش العام لوزارة العدل الابتهاج الذي ناقش به المشاركون الدور الذي سيقوم به كل منهم في تنفيذ التقنيات[107].

ومع ازدياد الاحتجاجات، أجَّل ميلر تاريخ البدء بالخطة قرابة أسبوع، وطلب من محققيه ومحققي مكتب التحقيقات الفيدرالي والـ CITF إيجاد أساس مشترك، ومن ضمن التحضيرات لمؤتمر في 20/نوفمبر أعد مكتب التحقيقات الفيدرالي والـ CITF خطة تحقيق بديلة تعتمد على بناء ألفة طويلة الأمد، ووفقًا لرأي المفتش العام؛ فإن خطتهم المشتركة أظهرت أن استجواب القحطاني السلبي، قد عزَّز أفكار القاعدة الشائعة حول الأمريكيين الشريرين، وأثبتت صحة توقعاتهم بالمعاملة القاسية والتعذيب المحتمل، وشدد مكتب التحقيقات الفيدرالي على أسلوبه في اجتماع مع الجنرال ميلر شخصيًّا، مؤكدًا فاعلية أساليب بناء الألفة حتى مع أكثر المجرمين

قسوةً، وأشار إلى أنه في حالة مقاتلي القاعدة المشبوهين؛ فإن إيقاع العذاب على شخص يعتقد أن الله سيكافئ معاناته غالبًا ما يكون ذا نتيجة عكسية حكمًا، واعترف ميلر بالجوانب الإيجابية لبناء الألفة في أثناء الاجتماع، ولكنه دعم خطة القوات المسلحة التي وصفها بأنها بلا رحمة وهجوم ثابت.

عندما جلست الوكالات في مساء العشرين من نوفمبر، كان واضحًا لمكتب التحقيقات الفيدرالي بشكل مباشر أن القوات المسلحة لن توافق على خطة لا تتضمن تطبيق تقنيات الـ SERE، والمرحلة التي تشتمل على إرسال القحطاني إلى دولة من دول العالم الثالث، حيث يمكن تعذيبه للحصول على المعلومات[108]. وفي نهاية الاجتماع حدَّد مكتب التحقيقات الفيدرالي كمية الوقت حتى تُنجز المهمة، وأدرك أنه قد حظي بدعم القوات المسلحة لخطة تحقيق ثالثة هجينة مفادها أن تعطي مكتب التحقيقات الفيدرالي أسبوعًا إضافيًّا مع القحطاني على أمل أن يجمع معلوماتٍ كافيةً تلبي بقية خطة القوات المسلحة، وفي صباح اليوم الثاني كتب موظفو الـ BAU لمراكز قيادة مكتب التحقيقات الفيدرالي، في أثناء ترقب اجتماع عن بعد عن طريق الفيديو مع واشنطن في أواخر ذلك اليوم الذي سوف يقرر فيه مصير القحطاني.

وحيث وعدنا، فإننا نرفق إليكم الخطة الهجينة للمعتقل 063 التي تدمج مرحلةً استخدمت فيها تقنياتنا المطلوبة، وقد وافقت وزارة الدفاع على هذه الخطة وسوف تناقش في أثناء اجتماع 1600 اليوم، وأظنه الاجتماع ذاته الذي حضرته، بالإضافة إلى أننا أرسلنا الخطة أيضًا إلى الـ BAU للمراجعة، وقد بقينا منقسمين حول هذا الأسلوب الهجين على الرغم من أنهم قدموا رشوةً لصالح مرحلة بناء الألفة، ومن سلبيات الخطة أنها لا تسمح بتقنية بناء ألفة طويلة الأمد. ويجب أن يُحدّد النجاح أو الفشل في مدة خمسة إلى سبعة أيام قبل الانتقال إلى المرحلة التالية، ونرفق أيضًا حكايةً مكتوبةً تطالب بمقاربة طويلة الأمد، وقد أرسلت نسخة منها إلى الـ BAU، لكنَّ المشكلة في تبني المقاربة المهجَّنة هي وجود متغيرات عديدة لا نستطيع السيطرة عليها، ومن حيث فهمي الموضوع؛ فإننا لن نتشارك مع وزارة الدفاع في التحقيق الفعلي، وأظن أن ذلك أمرًا حكيمًا، على كل حال، وللمزيد من الدبلوماسية التقينا وزارة الدفاع بناءً على

طلبها؛ لتحديد أرضية مشتركة بين مقاربتنا ومقاربتهم المقترحة إن وجدت، لقد كان الأسلوب الهجين هو الأرضية المشتركة، وما زال لدينا مخاوف:

1. تبدو خطة وزارة الأمن الداخلي مناسبةً في حالة أفضل لميدان المعركة، وليس لمعتقلين مدة طويلة.
2. على الرغم من أن محققي وزارة الأمن الداخلي متحمسون جدًّا، لكنهم يفتقرون، على ما يبدو، إلى الخبرة بشأن أي نوع من أساليب المقابلات التي تركز على الصبر، أو على كون المحقق ودودًا مدةً طويلة من الزمن، ويبدو أنهم معرَّضون لضغط من أجل الوصول إلى نتائج سريعة، وسينعكس هذا الضغط على ارتجالهم الخطط كما هي.
3. إن الثقة في تقنيات المقابلة مشكوك فيها، والأسوأ من ذلك أنه ما من أحد من وزارة الأمن الداخلي يبدو مهتمًّا بذلك، إنهم يسارعون لإبعاد أي أسلوب يتخطى خبرتهم أو مخيلتهم.
4. إن احتواءهم للأسلوب الذي يعتمد على الخوف يتوافق مع البيئة العسكرية التي عملوا بها، ولكنه قد لا يؤدي إلى هدف طويل الأمد في الحصول على معلومات موثوقة.

أعلم أنه يمكن أن تكون لديك أخبار لنا بعد اجتماع 1600. أرجو الاطلاع على الوثائق الملحقة وإخبارنا إذا كان علينا المضي قدمًا في المشاركة في الأحوال جميعها، أو أن ننسحب بلطف، إذا أردت أن ننسحب، أطلب أن تزودنا مراكز القيادة بقرار مكتوب يأمرنا بعدم المشاركة، وإلا فإن معاملاتنا المستمرة مع الوكالات الأخرى ستتعقد.

على الرغم من أنني أوافق على ما سبق، إلا أنني أظن بأن وزارة الأمن الداخلي ستنكفئ راجعةً إلى خطتها الأصلية التي تبدأ بشكل أساسي من المرحلة الثانية من هذه الخطة الهجينة؛ إذا لم نبارك الخطة الهجينة؛ في حين أن الخطة الهجينة ليست الفُضلى، فأنا أعتقد أنها أهون الشرين، وأظن أيضًا أن هذه الخطة الهجينة حاكت بعضًا من الجوانب المهمة الموجودة في حالات متلازمة ستوكهولم، وخاصةً الاستيقاظ لساعات مطولة تحت ضغط متزايد ومستمر

على مدى أيام عديدة، وأوقات مطولة لتطوير الألفة، ويمكن أن يصبح المحقق إنسانيًّا في نظر المعتقل، وإعطاء الفرصة للمعتقل ليقتنع بأنهم سيواجهون المحنة معًا، كل ذلك يتضافر لتسريع عملية الترابط؛ ولهذه الأسباب أظن أن لدى هذه الخطة الهجينة فرصةً للنجاح أكثر من خطة وزارة الأمن الداخلي الأصلية[109].

في اجتماع الفيديو في 21/نوفمبر 2002م الذي ربط ميلر، وفيفر، وموظفي الـ CITF، ومكتب التحقيقات الفيدرالي، في غوانتانامو مع القيادة الجنوبية في فلوريدا، ومكتب جيم هاينز في واشنطن، لم تذكر القوات المسلحة الخطة الجديدة المشتركة لـ مكتب التحقيقات الفيدرالي / CITF، ولا خطة مكتب التحقيقات الفيدرالي الهجينة المقترحة، وبالمقابل فقد ادَّعى فيفر الذي وصفه المفتش العام أنه المقدم ذاته الذي ادَّعى زورًا في اجتماع عن بعد في أكتوبر 2002م، أن وزارة الدفاع حصلت على معلومات من القحطاني باستخدام وسائل عنيفة أن مكتب التحقيقات الفيدرالي قد ساعدت على تطوير خطة تحقيق القوات المسلحة ودعمتها، وقد قال أحد موظفي وحدة التحليل السلوكي التابعة لمكتب التحقيقات الفيدرالي، في الاجتماع الشاق: إن فيفر قد ضلل البنتاغون بشكل سافر؛ ليصدق أن الـ BAU قد ساندت خطة تحقيق القوات المسلحة العنيفة، والمثيرة للجدل[110].

تتضمن النسخة الأخيرة من خطة القوات المسلحة مرحلة أولى جديدة، وهي التي تعكس طلب مكتب التحقيقات الفيدرالي لاستخدام أساليب غير عنيفة، ولكن تحت سيطرة محققي القوات المسلحة وليس موظفي مكتب التحقيقات الفيدرالي. المرحلة الثانية تشبه المرحلة الأولى، حيث تُستهَل بالحلاقة الإجبارية، وتتضمن روتين الإسكات والحديث، وقد وافق الجنرال ميلر على استخدام الشاش الطبي لإلجام فم المعتقل ومنعه من الجدال والشتم، وكانت المرحلة الثالثة هي حيلة الخبير اللغوي الذي يتظاهر أنه معتقل، والمرحلة الرابعة هي استخدام تقنيات الـ SERE، محذوف منها الوضعيات المرهقة والكلاب التي أصر ميلر على إزالتها من الخطة بناءً على تعليماته، وقد ذكرت الخطة أن الغرض من زيادة الحوافز إلى هذا الحد هو إقناع المعتقل 063 أن المقاومة لا فائدة منها، حيث ينتج من هذه المرحلة استسلام المعقل وتزويدنا

بالمعلومات الضرورية عندما يزداد شعوره بالفشل إلى المستوى الكافي، وتنتهي المرحلة بالنجاح أو بالتوقف، بعد استنفاد الوسائل جميعها التي قدمتها JTF-GTMO [111].

على الرغم من أن المرحلة الخامسة قد حافظت على العنوان الأصلي للمرحلة الرابعة، وهو استغلال التحالف، إلا أنها حدَّدت مسألة ما ينتظر القحطاني في حال جمدت الخطة الرابعة، بينما يستمر التلميح إلى إمكانية ترحيل المعتقلين إلى دولة ثالثة، حيث يجب البت في المرحلة الخامسة من الخطة التي هي استغلال 063 على المستوى القومي لجميع الوكالات حتى يُبَتَّ بالتصرف مع المعتقل 063 في المستقبل[112].

لم يأت مكتب التحقيقات الفيدرالي بأي حركة في أثناء المؤتمر عن طريق الإنترنت للاعتراض على ادعاء فيفر بأن الوكالة ساندت خطة القوات المسلحة، ولكن مشرف مكتب التحقيقات الفيدرالي الموجود في الموقع وموظفين اثنين التقى مع ميلر لاحقًا للتشديد على قضيتهم، حيث ذكرت التقارير أن ميلر قد شكرهم على آرائهم، ولكنه أخبرهم أن موظفي JTF-GTMO يعلمون ما يفعلون[113]. وكتب المشرف مذكرةً لاحقًا في ذلك اليوم إلى ميلر تُلخِّص أحداث الأسبوع الماضي:

من: مكتب التحقيقات الفيدرالي خليج غوانتانامو
الموضوع: الاجتماع عن طريق الإنترنت VTC 21/ نوفمبر/2002م
إلى: اللواء ميلر

إن الهدف من هذا التواصل هو لفت انتباه القائد العام إلى بعض المخاوف، وهي أن لدى مكتب التحقيقات الفيدرالي تقارير بشأن ما صُنع بمكانة مكتب التحقيقات الفيدرالي في الأسلوب التنفيذي المقترح في 21/نوفمبر في الاجتماع المذكور بناءً على توجيهات القائد العام، وفي محاولة لإيجاد بعض النواحي المنهجية المشتركة فيما يتعلق بخطة استجواب المعتقل الذي التقى به مشرف مكتب التحقيقات الفيدرالي الموجود في الموقع، ومشرفون من وحدة التحليل

السلوكي التابعة لمكتب التحقيقات الفيدرالي، وأعضاء جهاز الـ JTF-GTMO في مساء العشرين من نوفمبر، حيث قدمت وزارة الأمن الداخلي في هذا الاجتماع مسوَّدتها حول خطة التحقيق، وأظهر مكتب التحقيقات الفيدرالي هواجسَ حول الطبيعة القسرية الشاملة للخطة وعدم القانونية المحتملة لعناصرها، وأعرب مكتب التحقيقات الفيدرالي عن اعتراضه القوي بشأن فاعلية الأسلوب المعتمد على الخوف.

قدَّم مكتب التحقيقات الفيدرالي اقتراحًا مكتوبًا حول أسلوب تحقيق بديل يعتمد على بناء الألفة طويلة الأمد، لقد تمت مسبقًا مناقشة هذا الأسلوب بين خبراء السلوك في مكتب التحقيقات الفيدرالي ووزارة الأمن الداخلي، وأعضاء جهاز الـ JTF، في اجتماع العشرين من نوفمبر، لاحظ كل من أعضاء جهاز الـ JTF، ووزارة الأمن الداخلي ميزات أسلوب مكتب التحقيقات الفيدرالي، وقرروا تعديل خطتهم بمشاركة بعض جوانب بناء الألفة الخاص بمكتب التحقيقات الفيدرالي، بالرغم من جو العمل المتلازم لهذه المشاورة، فإن موظفي JTF وDHS لم يخبروا موظفي مكتب التحقيقات الفيدرالي بأن الخطة المعدلة ستُقدَّم إلى مكتب المستشار العام في البنتاغون في اليوم الثاني، في الحقيقة، لقد ذكر ممثلو مكتب التحقيقات الفيدرالي بوضوح لممثلي JTF و DHS أنه يجب مراجعة التقنيات المقترحة في الخطة والموافق عليها رسميًّا من قبل ضباط BAU و FBIHQ قبل التنفيذ.

هل وجَّه الـ JIG مجموعة التحقيق المشتركة مكتب التحقيقات الفيدرالي بشأن نياته بتقديم خطة DHS المعدلة لوزارة الدفاع، في المؤتمر عن طريق الإنترنت في الواحد والعشرين من نوفمبر على أنها خطة الـ DHS ومكتب التحقيقات الفيدرالي معًا؟ سيعترض ممثلو مكتب التحقيقات الفيدرالي بشدة، بالإضافة لذلك، بالرغم من أن الوكالات كلها تعلم أنه من المقرر

وصول رئيس الأطباء النفسيين الدكتور في 21/ نوفمبر؛ بهدف تقييم خطط الـ DHS ومكتب التحقيقات الفيدرالي، ولم يطلب JIG رأي الدكتور المهني[114].

لقد كان رئيس اختصاصيي علم النفس في جهاز البحث الجنائي التابع للقوات البحرية ميشيل جيليس Michael Gelles، الذي قَدَّم في اليوم الثاني مراجعته لخطة القوات المسلحة، وهي خطة تفتقر للمعالجة الموضوعية والمدروسة، كذلك حذر جيليس من أن خيار استخدام القوة يمثل هذه العدوانية في عملية التحقيق، ويمكن فقط أن يدعم مقاومته، وأضاف محذِّرا: إنه إذا مضت الخطة قدمًا؛ فإنني سأجد مشكلة ألا أجد نفسي، من وجهة النظر المهنية، مضطرًا إلى اتخاذ موقف عدائي في أثناء التحقيق في محكمة عسكرية بوصفي خبيرًا في التحقيق[115].

أقرَّ ميلر خطة القوات المسلحة متجاهلًا إياه، وذلك في اليوم نفسه 22/نوفمبر 2002م، عند الساعة 2:25 صباحًا، وفي صباح اليوم الثاني ثُبِّت القحطاني على أرض حُجيرة تحقيق في معسكر X راي.

خلافًا لنصيحة مكتب التحقيقات الفيدرالي بالسماح للقحطاني بأن يكون أحسن حالًا بعد التحقيق الذي أجري معه واستمر أسبوعًا كاملًا في معسكر X راي في بداية أكتوبر، فقد أمضى القحطاني الأسابيع التي أمضاها في عزلة تامة في سجن القوات البحرية، حيث تعرض للأضواء الساطعة، والضجيج، وحرمان النوم، وكان وزنه 157 رطلًا في الثاني من يوليو 2002م، وأصبح وزنه في 15/ نوفمبر 108 أرطال، وذلك قبل أسبوع من بداية التحقيق الخاص[116]. لقد وصل إلى الحجيرة منهكًا وضعيفًا، ووفقًا لطبيب الـ BSCT النفسي الذي شارك في تحقيق الأسابيع السبعة، فَقَدَ فَقَدَ الحسَّ بالمكان والزمان عن قصد، وعندما نُقِل القحطاني، جعلوه يظن أنه أُرسل إلى دولة معادية تؤيد التعذيب، وقادوه إلى الاعتقاد أنه سيُقتل إذا لم يتعاون مع المحققين، هذا ما قاله الـ BSCT للجنة الخدمات المسلحة في مجلس الشيوخ[117].

بعد يومين من بدء التحقيق الخاص، أرسل سام ماك كوت المستشار القانوني لـ CITF رسالةً إلكترونيةً إلى ديان بيفر، يعلن فيها رسميًّا أن الـ CITF لا تتوافق مع التقنيات العنيفة

بما فيها تحقيقات العشرين ساعة الإضافية؛ لذلك ووفقًا لسياستنا؛ فإن علينا أن نقف بعيدًا، ولا نقدِّم أي مشاركة أو أفكار، أو دعم، أو توصيات لتنفيذ هذه التقنيات[118]. لقد اتبع مكتب التحقيقات الفيدرالي المنهج ذاته، مخبرًا موظفيه بالوقوف بعيدًا عن هذا، وتسجيل اعتراضات بشكل رسمي موجهة إلى القيادة عن طريق التسلسل.

في الثاني من ديسمبر 2002م، قدَّم موظف ومحامي في مكتب التحقيقات الفيدرالي مراجعته القانونية لتقنيات الفئة الأولى العسكرية، من بين ثلاث تقنيات تستخلص تقنيات الفئة الثالثة جميعها وبعضًا من تقنيات الفئة الثانية، بما فيها تغطية الرأس، والتعرية، والوضعيات المرهقة، وتحقيقات العشرين ساعةً، واستخدام عُقد الخوف (الرُّهاب) لدى الأشخاص كالخوف من الكلاب؛ لتقليص الضغط، حيث كانت تقنيات تحقيق قسرية غير مسموح بها وفقًا للتعديل الثامن لدستور الولايات المتحدة وهي تحريم العقاب القاسي أو الوحشي، علاوة على ذلك فإن العديد من هذه التقنيات هي أيضًا (أمثلة عن تقنيات تحقيق قسرية تنتهك دستور الولايات المتحدة المادة 2340 §.U.S.C 18؛ من قانون التعذيب؛ لذلك يتضمن التحليل إمكانية أن يُحاكم هؤلاء الذين يستخدمون هذه التقنيات، ويُدانوا إذا قرر القاضي أن لدى المستخدم النيّة اللازمة)[119].

في اليوم ذاته وقَّع دونالد رامسفيلد وزير الدفاع مذكرةً وافق فيها على استخدام تقنيات تحقيق الفئتين الأولى والثانية، المقترحة في مذكرة دنلاي بتاريخ 11/ أكتوبر وتقنية واحدة من تقنيات الفئة الثالثة، وهي: استخدام الوسائل المادية المعتدلة وغير المؤذية، وقدَّم جيم هاينز المستشار العام لرامسفيلد الاقتراح تحت ضغط من رامسفيلد في 27/ نوفمبر 2002م الذي أبدى غضبًا؛ لأنه لم يحصل على تزكية. كان يمكن لرامسفيلد ببساطة أن يوقع باسمه مشيرًا إلى موافقته، لكن الملاحظة التي كانت في أسفل المذكرة قد حدَّدت بوضوح الجانب الذي يريد أن يميل إليه المحققون العسكريون تمامًا، وقد وجَّه نوابه لمدة شهور عن طريق المكالمات الأسبوعية التي أجروها مع دنلاي وميلر، على كل حال فقد كنت أقف مدة تصل من ثماني إلى عشر ساعات يوميًّا، وقد سأل رامسفيلد بشكل بلاغي: لماذا تحدد الوقوف بأربع ساعات؟[120]

في مختبر المعركة ظهرت الرسالة واضحةً وصاخبةً، إذ أخبر جيمس تيموثي الموظف الخاص المسؤول في الـ CITF في غوانتنامو، لجنةَ الخدمات العسكرية لمجلس الشيوخ أنه صُدِم عندما رأى تصريح رامسفيلد يقول: لقد أخبرنا أننا خسرنا المعركة، وفي الساعة الثامنة من الليلة الثانية، ذكر سجل تحقيق القحطاني بدء المرحلة B1، لقد أُخبِر القحطاني أنه سيُعاد إلى كوبا، مربوطًا، ومغطى الرأس في مؤخرة سيارة إسعاف، حيث اقتادوه إلى حجيرة تحقيق، وأمطروه بوابل من الموسيقى، وحُلق شعره بالإكراه، وبعد أربعة أيام نقل إلى المستشفى ليعالج من انخفاض خطير في نبضات القلب، وهبوط بدرجة حرارة الجسم، وبردية، وبعد يومين من ذلك، عاد إلى الحجيرة، و تُوبع الاعتداء.

وقتئذ، كان محققو القوات المسلحة يُعِدون وثيقةً بعنوان إجراءات التحقيق القياسية الفاعلة لـ JTF-GTMO, SERE، التي بدأت بما يأتي:

> لقد أعلنت وثيقة إجراءات التحقيق القياسية الفاعلة SOP الإجراءات التي ينبغي اتباعها من قبل موظفي JTF-GTMO، المرتبطين بعمليات تحقيق المعتقلين، وإن المقدمة المنطقية الكافية وراء ذلك هي أن أساليب التحقيق المستخدمة في مدرسة SERE للقوات المسلحة الأمريكية مناسبةً للاستخدام بتحقيقات العالم الحقيقي، وتُستخدم هذه الأساليب، والتقنيات في مدرسة SERE لتحطيم المعتقل. ويمكن أن تُستخدم الأساليب والتقنيات ذاتها لتحطيم المعتقلين الحقيقيين في أثناء عمليات التحقيق.
>
> شعر مؤلفو الوثيقة أنهم مضطرون إلى إضافة ما يأتي:
>
> لنلاحظ أن التكتيكات جميعها قُصد بها تمامًا ألا تكون مميتةً[121].

نشأ عن مسوَّدة إجراءات العمل القياسية SOP بروتوكولات تستخدم تقنيات SERE التي وافق عليها رامسفيلد: لقد بيَّنت كيف أن الصفع المهين، والضرب على المعدة قد استُخدِمتا؛ لإحداث صدمة للمعتقل وإذلاله، وشرحت معنى التعرية على أنه نزع عنيف لملابس المعتقل،

ووصفت الركوع، والوقوف، وعبادة الله بأنها وضعيات مرهقة، ووجَّهت نسخة 18/ ديسمبر لوثيقة SOP تعليمات مفادها ضرورة وجود المندوب الصحي أو الطبيب في الموقع، وضرورة وجود خدمة طبية عند الطلب، ويجب أن يخضع محققو JTF-GTMO العسكريون، والمدنيون لتدريب من قِبَل مدربين SERE مُجازين قبل أن يُسمح لهم باستخدام أي من التقنيات المشروحة في هذه الوثيقة.

بينما كانت تُعد وثيقة SOP، أصدر رامسفيلد رسالةً تُوجِّه JPRA؛ لإرسال مدربين اثنين من SERE إلى غوانتانامو؛ ليعطيا تعليماتهما إلى عنصر الرقابة الاستخباراتية التابع لـ JTF-GTMO حول نظرية الضغوط الجسدية وتطبيقها المستخدمة في مدرسة SERE التابعة للقوات البحرية، وقبل شهر كانت ورشة عمل مشابهة من SERE المخصصة لموظفي السي. آي. إيه التي أُرسِلت إلى المواقع السوداء قد مُنيت بإخفاق تامٍّ وفقًا لما ذكره طبيب نفسي كان قد نظم الجلسات في SERE، فأخذ محققو السي. آي. إيه عندئذٍ القيادة في العروض، حيث مارس أحدهم الإغراق الوهمي على الآخر وعرض تقنية ما لرفع عتبة الألم، إنها تقنية قال المدربون أنفسهم عنها لاحقًا: إنهم يظنون أنها غير ملائمة كليًّا لتُطبَّق على أي شخص، سواء أمعتقلًا أمريكيًّا كان أم أجنبيًّا، وذلك خوفًا من أن تسبب ضررًا جسديًّا دائمًا[122].

وصل مدربو الـ SERE، جون رانكين John Rankin وكريستوفر روس Christopher Ross إلى غوانتانامو في 30/ ديسمبر 2002م، وفي جلساتهم مع JTF-GTMO لم يركز رانكين وروس على الأضرار الجسدية الأكثر عنفًا التي برزت في جلسات السي. آي. إيه، ولكن على نظرية موافقة رامسفيلد على مستويات الضغط الواردة في الفئتين الثانية والثالثة، وقال رانكين في تقريره اللاحق: إنه في صباح 31/ديسمبر 2002م، بدأنا أنا والسيد روس التدريب بدرس معمق على مبادئ بيدرمان قرابة 24 موظفًا من عنصر التحكم في التحقيق، وقد ألحق البيان الذي سلَّمه لـ ICE مع خارطة بيدرمان للإكراه والقسر، وقد اتبع رانكين وروس هذا في درس احتواء أسس التحقيقات ومقاومة التحقيق، وفي جلسة قال رانكين إنها كانت مطلوبة بشكل محدد؛ لأنها كانت دليلًا على أن بعضًا من المعتقلين ذوي الأولوية العليا قد تلقوا نوعًا من

تدريب المقاومة، حين أثبت ذلك من قبل دليل التدريب الخاص بالقاعدة، قبل مغادرة الجزيرة، والتقى الرجلان مع الجنرال ميلر وناقشوا توجيهاتٍ عالية المستوى، ووضعوا الخطوط العريضة لإرشادات محددة بشأن عملية ICE الراهنة والمقترحة في التعامل مع المعتقلين، وأضاف رانكين ملاحظةً مكتوبةً في نهاية تقريره قال فيها: ربما تكون فكرة التخطيط، والتنسيق لرحلة عودة، ولرؤية كيف تجري الأمور فكرة جيدة[123].

في الوقت الذي غادر فيه رانكين وروس غوانتانامو في 4/ يناير 2003م، بعد أكثر من شهر من توقيع رامسفيلد مذكرة تقنيات التحقيق، نما عصيان كان بإمكانه وضع نهايةً للتحقيق مع القحطاني، وإنهاء أي حديث حول جلسات تدريب مستقبلية، وهو الآن في أسبوعه السادس.

❋ ❋ ❋

في السابع عشر من ديسمبر 2002م، في اليوم السابع والعشرين من استجواب القحطاني الخاص أجبر المحققون القحطاني المقيد على ارتداء صدرية، ووضع شريط على رأسه، وبدؤوا يشتمونه، وفي اليوم ذاته زار ديفيد برانت؛ رئيس دائرة التحريات الجنائية البحرية، ألبرتو مورا Alberto Mora، المستشار العام للبحرية في مكتبه في البنتاغون، وقال مورا ما يأتي:

> لقد أخبرني مدير NCIS ديفيد برانت، في اجتماع متأخر مساءً، أن موظفي الـ NCIS المرتبطين بـ JTF-160؛ فريق عمل البحث الجنائي في غوانتانامو- كوبا، علموا أن بعض المعتقلين المحتجزين في غوانتانامو قد تعرضوا لسوء المعاملة الجسدية، والمعاملة المهينة، إن هذه المعاملة التي لم يشارك فيها موظفو NCIS، ولم يشهدوها، قد زعم أن من قام بها هم موظفون مرتبطون بـ JTF-170 وفرقة عمل المخابرات، وقد أشاعت أنها مصرح بها -على الأقل جزئيًّا- على مستوًى عالٍ في واشنطن، على الرغم من أن NCIS لم ترَ نص التفويض.
>
> لقد كان موظفو NCIS في غوانتانامو، والموظفون المدنيون، والعسكريون في الدوائر الأخرى غاضبين من سوء المعاملة، وأكدوا أن هذا النوع من المعاملة

مخالف للقيم الأمريكية، وقد أكد المدير برانت أن NCIS لن تشترك في المعاملة المتعسفة حتى ولو أُمِرت بذلك، ولا تتمنى أن تكون مرتبطةً ولو بشكل غير مباشر بأي دائرة شاركت في مثل هذه الممارسات، لقد سألني المدير برانت إذا كنت أرغب في معرفة المزيد؟ فأجبته بقلق إنني أشعر أنه علي ذلك، وقد اتفقنا على أن نلتقي في اليوم الثاني، وفي تلك الليلة، راسلت إلكترونيًّا العميد البحري ميشيل لور Michael Lohr النائب العسكري العام في البحرية، ودعوته لحضور الاجتماع الصباحي مع NCIS [124].

كتب جين ماير في جريدة النيويورك في عام 2006م وصفًا لألبرتو مورا على أنه حذِرٌ، ومتحفظ بشكل عقلاني، ومعجب بالرئيس ريغان وقد شغل في إدارتي بوش الأولى والثانية مناصب سياسية، حيث هرب والداه من الأنظمة الشيوعية في هنغاريا وكوبا، وعُذِّب أحد أعمامه الكبار وأُعدِم شنقًا، وأُرسِل آخر إلى معسكر اعتقال نازي، وقد قال مورا لماير: إن الأشخاص الذين خاضوا مثل هذه الأمور يميلون إلى وجهات نظر حازمة حول سيادة القانون والاستبداد، وأمريكا.

وتحدث مورا في هذه المقابلة عن ردة فعله تجاه تقرير برانت، عندما سمع للمرة الأولى عن استجواب القحطاني، وعن اللعبة الخطيرة في محاولة تحليل ما الذي يشكل التعذيب بالضبط، وأكد قائلًا: في رأيي، لا يوجد أي فرق أخلاقي، أو عملي بين التعذيب والمعاملة القاسية وغير الإنسانية والمهينة الأخرى، إذ لم يعلن أن الوحشية غير قانونية، وأنها تُستخدم بدلًا من ذلك أداةً سياسيةً، وأن ذلك يهدد العلاقة الأساسية بين الإنسان والحكومة، ويحطم الفكرة العامة للحقوق الفردية ككل، وقد وضح الدستور أن للإنسان حقًّا نظريًّا بالكرامة الإنسانية، وهو ليس منحةً من الدولة، أو القوانين، بما في ذلك حق التحرر من سوء المعاملة، ويطبق هذا على البشر جميعهم، ليس فقط على الأمريكيين، حتى هؤلاء المعروفين بأنهم مقاتلون أعداء غير قانونيين، وسينهار الدستور بأكمله، إذا قمت بهذه الاستثناءات؛ لأنها مسألة تحويلية.

شرح مورا أعماله التالية لماير بقوله: كانت أمي ستقتلني إذا لم أرفع صوتي عاليًا، ولا يوجد هنغاريًّا بعد الشيوعية، أو كوبيًّا بعد كاسترو، لا يدرك أن حقوق الإنسان لا تتفق مع سوء المعاملة[125].

في صباح 18/ ديسمبر 2002م، عاد برانت مع ميشيل جيليس رئيس اختصاصيي النفس في NCIS إلى مكتب مورا، وبوصفه جزءًا من فريق CITF، كان لدى جيليس مدخلًا حاسوبيًّا يوصله إلى حاسوب سجلات التحقيق في غوانتانامو، ومنذ أن بدأ في أرشفة اعتراضه العقيم حول خطة التحقيق الخاصة في 22/ نوفمبر، كان يتابع التقارير اليومية لاستجواب القحطاني، ويزوِّد برانت بما يعتقد كلاهما أنه سلوك غير قانوني متزايد أكثر فأكثر من المحققين العسكريين، ومن أكثر الوثائق حيوية وإثارة في السجل التاريخي لبرنامج بوش للتعذيب تلك الحكاية التي رواها ألبرتو مورا لنائب أدميرال البحرية ألبرت تشيرش Albert Church حول ذلك الاجتماع وما أسفر عنه:

18/ ديسمبر 2002م

التقيت المدير برانت ورئيس الأطباء النفسيين في NCIS الدكتور ميشيل جيليس. أبدى الدكتور جيليس رأيه لـ JTF-160 في تقنيات التحقيق، وقضى وقتًا في منشأة الاعتقال، وقد كان حاضرًا أيضًا معاون المستشار العام لمكتب التجارة الحكومي وليام مولزان William Molzahn، واللواء في البحرية ميشيل لور، ومعاوني التنفيذي، الكابتن شارلت وايز Charlette Wise.

وصف الدكتور جيليس الأوضاع في غوانتانامو، وأعلن أن الحراس ومحققي JTF-170 الذين كانوا تحت الضغط قد بدؤوا بتقديم النتائج، وبدؤوا أيضًا باستخدام التقنيات المؤذية جسديًّا مع بعض المعتقلين، حيث تتضمن هذه التقنيات استخدام أدوات مادية للتعذيب، والمعاملة المهينة بما فيها إجبار المعتقل على ارتداء ملابس داخلية نسائية، ضمن تقنيات أخرى، واستخدام الوضعيات المجهدة، والإجراءات السيكولوجية القهرية، لقد اعتقد المحققون العسكريون

أن مثل هذه التقنيات ليست مفيدةً فقط، ولكنها أيضًا ضرورية للحصول على المعلومات المرغوبة، ولم يتورط موظفو الـ NCI بتطبيق هذه التقنيات، ولم يشاهدوها، ولكنهم علموا بأمرها من بين النقاشات مع الموظفين الذين تورطوا ودخلوا إلى قاعدة بيانات الحاسوب، حيث احتُفِظ بسجلات التحقيق، وقد أطلعني الدكتور جيليس على مقتطفات من سجلات تحقيق المعتقل تثبت بعضًا من سوء معاملته.

إن هذه التقنيات التي شرحها الدكتور جيليس ستنتهك إرشادات التحقيق التي دُرِّست إلى القوات المسلحة وموظفي تنفيذ القانون، والتي ظنَّ أنها مخالفة لقانون الولايات المتحدة إذا ما طُبِّقت على أشخاص أمريكيين، وقد قال: بالإضافة إلى ذلك، يوجد خطر كبير: هو أنَّ أي قوة تُستعمل لانتزاع المعلومات ستُتابع وتزداد حدَّتها، فإذا أُجْبِر إنسانٌ على الوقوف لساعات فإن من المفترض أن يكون في أثنائها مستلقيًا في فراشه، ومن الممكن إجباره على الوقوف ثانيةً والاستمرار بالوقوف. وخلافًا لمطبقي القانون المدني في غوانتانامو الذين تدربوا على تقنيات التحقيق وحدوده، ولديهم سنوات من الخبرة المهنية في مثل هذه الممارسات، لكنَّ المحققين العسكريين كانوا إجمالًا صغار السن، وقليلي الخبرة، ولم يتلقوا تدريبًا على التحقيق إلا قليلًا، وربما لم يُدَرَّبوا أبدًا، وبمجرد أن يُخترق حاجز استخدام القوة غير الملائمة، تبدأ -حكمًا- ظاهرة ما يُعرف بتيار القوة الجارف بالانطلاق، ويصف هذا المصطلح النزعة المعتمدة بين المحققين الذين اعتمدوا على القوة، وإذا أثمر بعض القوة، فإذن سيظن هؤلاء الناس أنه سيكون من الأفضل تطبيق المزيد من القوة، ومن ثم فإن مستوى القوة المطبق ضد شاهد غير متعاون يتجه نحو التصعيد على هذا الشكل، وإذا لم يُكبح ذلك فمن الممكن أن تصل مستويات القوة إلى التعذيب، وقد كان الدكتور جيليس قلقًا من إمكانية أن تكشف هذه الظاهرة عن نفسها في غوانتانامو.

كرر المدير غرانت تصريحه السابق الذي قال فيه: إنه وموظفي الـ NCIS في غوانتانامو قد شاهدوا هذه الممارسات التعسفية مثيرةً للاشمئزاز، وإنهم لن يشتركوا فيها حتى لو أُمِروا بذلك، وعلى NCIS أن يفكروا فيما إذا كان بإمكانهم البقاء في غوانتانامو إذا ما استمرت هذه الممارسات، علاوة على ذلك لم يكن هذا الاستياء مقتصرًا على NCIS فقط، بل طال أيضًا رجال القانون والموظفين العسكريين في الدوائر الأخرى بشكل متزايد.

وقد كرر المدير برانت أيضًا أنه بلَّغ الـ NCIS أن تقنيات التحقيق القهرية لا تمثل ببساطة عمليةً شريرةً محصورةً بمحققين خارجين عن النظام، أو حتى ممارسات سمحت بها قيادة محلية، وإنما هي مصرح بها على مستوًى عالٍ من واشنطن كما ذكرت التقارير، على كل حال، فإن الـ NCIS ليس لديها معلومات إضافية حول ذلك.

لقد كان الجو العام في الغرفة مروعًا، وكان رأيي أن ممارسات التحقيق الموصوفة ستكون غير قانونية، ولا تليق بالدوائر العسكرية، وشاركني الآخرون في هذا الرأي، وقد أثنيت على NCIS بسبب قيمهم وقرارهم بلفت نظري إلى هذا الموضوع، وتعهدت بأنني سأحاول اكتشاف المزيد حول الوضع في غوانتانامو، وبالتحديد إذا كانت أي من هذه التقنيات قد حصلت على تفويض عالي المستوى.

اتصل مورا بنظيره في الجيش الذي كان يتمتع بسلطة القيادة في غوانتانامو، وأخبر المستشار العام للجيش ستيفن موريللو Steven Morello مورا أن لديه المزيد من المعلومات حول ما كان يدور في غوانتانامو، ودعا مورا للقائه في اليوم الثاني مع توم تايلور (نائب المستشار العام).

19/ ديسمبر/2002

في مكاتب OGC التابعة للجيش، زودني كل من السيد موريللو، والسيد تايلور

بنسخة من وثيقة مؤلفة Att 2، ومروَّسة بمذكرة عمل من المستشار العام لوزارة الدفاع ويليام هاينز موجهة لوزارة الدفاع بعنوان:
تقنيات مناهضة المقاومة، أثبتت هذه المذكرة التي لم أرها من قبل، أنه في 2/ ديسمبر 2002م، وافق الوزير رامسفيلد على استخدام تقنيات تحقيق معينة في غوانتانامو، تتضمن -مع بعض القيود- استخدام الوضعيات المرهقة، وتغطية الرأس، والعزلة، وحرمان الضوء والمحفزات السمعية، واستخدام عقد الخوف (الرهاب) لدى المعتقل (كالخوف من الكلاب) لإحداث الإرهاق؛ هذه الوثيقة المركبة التي أُشير إليها لاحقًا على أنها مذكرة الثاني من ديسمبر أظهرت أن طلب التخويل باستخدام التقنيات قد صدر بمذكرة 11/أكتوبر 2002م، عن اللواء ميشيل دنلافي، قائد JTF-170، إلى قائد القيادة الجنوبية، ورفعت إلى القيادة المتسلسلة عن طريق هيئة الأركان المشتركة وصولًا إلى الوزير، وكانت مذكرة دنلافي مرفقةً بإيجاز قانوني موقع من قبل المقدم ديان بيفر، التي ترى أن SJF وJTF-170 تطبقان تقنيات التحقيق حسب القانون.

يظهر السيد موريللو، والسيد تايلور اهتمامًا كبيرًا بقرار السماح بتقنيات التحقيق. قال السيد موريللو: إنهم حاولوا إيقافه من دون جدوى، وقد نصحهم كذلك بعدم مناقشة القرار المحسوم.

فور رجوعي إلى مكتبي راجعت مذكرة الثاني من ديسمبر التي أصدرها الوزير وإيجاز بيفر القانوني بدقة أكثر، الذي مفاده باختصار ما يأتي: إن التعذيب كان محظورًا، إلا أنه يمكن للمعاملة الوحشية، وغير الإنسانية والمهينة أن تطبق على معتقلي غوانتانامو من غير أن يعاقب المسؤول عن ذلك، على الأقل لا يوجد في ذلك الموقع قانون يمنع مثل هذه الأعمال، ولا محكمة عُهِد إليها صلاحية التعامل مع أي شكوى حول هذه المزاعم، والدفاعات المتنوعة مثل الضرورة أو الدافع الحسن التي يمكن أن تحمي أيًّا من المسؤولين الأمريكيين المتهمين بالسلوك غير القانوني؛ لقد صُنِّفت المذكرة بأكملها كأنها تحليل غير ملائم للقانون،

ومعالجة رديئة لهذه القضية الصعبة والحساسة للغاية. أما بالنسبة إلى مذكرة الثاني من ديسمبر، فقد استنتجتُ أنها بُنِيت بشكل مهلك على هذه الإخفاقات الخطيرة للتحليل القانوني، وينبغي ألا يسمح بتقنيات التحقيق المرخص بها من قبل الوزارة كما ورد في المذكرة والتوثيق الدائم لها؛ لأن بعضها وليس كلها، سواء انفراديًّا طبقت أم جماعيًّا، فإنه يمكن أن تسفر عن نتائج ترقى إلى مستوى التعذيب، وهي درجة من سوء المعاملة لم تحظرها المذكرة؛ لأنها لم تنص على أي معيار واضح للمعاملة المحظور تطبيقها على المعتقل، وهو أمر ضروري لمثل هذه الوثيقة. علاوة على ذلك، حتى ولو كانت التقنيات -كما طُبقت- لم تصل إلى مستوى التعذيب، فإنها على الأغلب تشكل معاملة وحشية، وغير إنسانية، ومهينة، وهذا صنف آخر من المعاملة غير القانونية.

من وجهة نظري، فإن سوء معاملة المعتقل المزعومة، ضاعفت من حقيقة أن مذكرة وزير الدفاع قد سمحت على الأقل بنواحٍ منها، والتي يمكن أن يكون لها -وحتمًا سيكون لها- عواقب وخيمة إلا إذا تغيرت السياسة بسرعة. إن أي سوء معاملة كهذه هو غير قانوني، ومخالف لتوجيهات الرئيس حول معاملة المعتقلين بإنسانية، بالإضافة إلى أن نتائج مثل هذه الممارسات كانت غالبًا مؤذيةً بدرجة كبيرة لسياسات الولايات المتحدة الخارجية، العسكرية، والقانونية، وبما أن الشعب الأمريكي لا يجيز مثل هذه الانتهاكات، فقد شعرتُ أن الفشل السياسي سيكون قاسيًا.

لقد أعطى مورا نسخةً من مذكرة الثاني من ديسمبر إلى القضاة المستشارين في البحرية، وطلب منهم أن يحلِّلوا التقنيات قانونيًّا، وإطلاع الأمين العام للبحرية كورمن دون اينغلاند Cordon England على التحليل، والمطالبة باجتماع وجهًا لوجه مع جيم هاينز.

20/ديسمبر2002م

التقيت في تلك الأمسية السيد هاينز في مكتبه، وأبلغته أن الـ NCIS أبلغتني بحدوث انتهاكات تحقيق في غوانتانامو، ويظنها موظفو الـ NCIS غير قانونية

ومخالفةً للقيم الأمريكية، وقد انتشر الاستياء من هذه الممارسات كما ذكرت التقارير بين الموظفين في القاعدة، ولدى إصداري مذكرة الثاني من ديسمبر، أظهرتُ دهشةً من أنه سُمح للوزير بتوقيعها. من وجهة نظري فإن بعض تقنيات التحقيق المصرح بها ترقى إلى مستوى التعذيب، على الرغم من أن الغاية منها ليست كذلك بالتأكيد؛ لم يوافق السيد هاينز على أن التقنيات المصرح بها تشكل تعذيبًا، ولقد حثثته على أن يفكر بالتقنيات بإمعان أكثر. ما الذي يعنيه حرمان الضوء والمحفز السمعي؟ هل يمكن للمعتقل أن يُحبس في زنزانة حالكة الظلمة؟ وكم من الوقت يمكنه ذلك؟ شهر؟ أكثر من ذلك؟ ما الذي يبيحه بالضبط تصريح استغلال عقد الخوف (الرهاب)؟

هل يمكن للمعتقل أن يُحتجز في تابوت؟ هل يمكن أن تُطبَّق عقد الخوف (الرهاب) إلى أن يُجَن المعتقل؟ وكما قلت، ليس استخدام التقنيات الفردية فقط وتطبيقها بشكل إفرادي يشكل تعذيبًا، ولكن يجب الاعتراف بأن تطبيق مجموعة منها يمكن أن يرقى إلى مستوى التعذيب، إن المشكلة الجوهرية لهذه المذكرة هي أنها غير مقيدة، وقد فشلت بإنشاء حدود واضحة للمعاملة المحظورة، وأشعر أن هذه الحدود يجب أن تكون عند نقطة بداية المعاملة، أو العقوبة القاسية والوحشية. وبالعودة إلى إيجاز بيفر القانوني، فقد وصفته بأنه نتاج ضعيف للتحليل القانوني، وقد حثثته ألا يعتمد عليها.

وإنني أيضًا لفتُّ انتباه السيد هاينز إلى تعليق الوزير المكتوب أسفل المذكرة، الذي أشار إلى أن المعتقل الذي يتعرض للوقوف الإجباري (حُدد بأربع ساعات) يمكن أن يتعرض للوقوف مدةً أطول طالما هو يقف -عادة- مدة أطول في أثناء يومه العملي. على الرغم من وجود بعض الإحساس بأسلوب الوزير الشفوي؛ فقد كنت واثقًا أن الغاية من التعليق كانت هزلًا، وقد كان محامو دفاع المعتقلين متأكدين من تفسيره بطريقة أخرى، ما لم تُسحب المذكرة سريعًا، فمن المؤكد أن المذكرة

سوف تُكشف، وسوف تستخدم في المحاكمة في اللجان العسكرية القضائية، وأكد أن توقيع الوزير على المذكرة يعني استدعاءه شاهدًا، وقد أخبرت السيد هاينز بإمكانية التأكد من أنه في النهاية لا يمكن أن يكون استجوابًا طويلًا، وأن محامي الدفاع سوف يحيل الوزير إلى الحاشية، وسوف يسأله إذا ما كان المقصود منها إيماءةً مكتوبةً للمحققين حتى لا يشعروا بالالتزام بالحدود الموجودة في المذكرة، أم حتى يعتقدوا أنفسهم مخوَّلين بالقيام بما هو ضروري للحصول على المعلومات الضرورية. إن المذكرات والممارسات التي أقروها، هدَّدت عملية المهمة العسكرية بأكملها.

لقد استمع السيد هاينز بانتباه طوال الوقت، وقد وعد أن يفكر مليًّا بما قلته.
دخلت الاجتماع وأنا أظن أن مذكرة الثاني من ديسمبر لم تكن على الأغلب انعكاسًا لسياسة واعية، ولكنها نتيجة للرقابة - امتزاج بين عمل كثير جدًّا ووقت قليل جدًّا لتحليل قانوني دقيق أو دراسة متأنية. غادرت الاجتماع وأنا واثق من أن هاينز بعد التفكير بسوء المعاملة في غوانتانامو، والعيوب الموجودة في مذكرة الثاني من ديسمبر، والتحليل القانوني الأساسي، سيسعى لتصحيح هذه الأخطاء، بإيقاف التصريح باستخدام تقنيات التحقيق بأسرع ما يمكن[126].

غادر مورا واشنطن في اليوم الثاني في إجازة عائلية مدة أسبوعين؛ يجب ألا يحدث فتور في عملية التحقيق، وهي الآن في شهرها الثاني: والواقع أن المحققين انتقلوا -يوم مغادرته- إلى المرحلة التالية من خطة التحقيق الخاصة، وهي إقحام معتقل اصطناعي في الزنزانة المجاورة في معسكر x راي، وقبل منتصف الليل يُسمِّره رجال الشرطة العسكرية على الأرض، بينما تقف محققة على صدره مباعدةً بين قدميها، وساخرةً منه. بعد أكثر من خمسة أيام من تحقيقات العشرين ساعةً، تعرَّض لدرجات حرارة شديدة البرودة، وإعادة انتهاك المساحة الشخصية من قِبَل امرأة، سيتوسل القحطاني المحققين من أجل السماح له بكتابة وصيته.

وفي اليوم نفسه 26/ديسمبر2002م، نشرت صحيفة واشنطن بوست قصةً مهمةً بقلم دانا بريست Dana Priest، وبارتون جيلمان Barton Gellman، بعنوان تنكر الولايات المتحدة سوء المعاملة، ولكنها تدافع عن المحققين، حيث الإجهاد والإكراه، تقنيتان تستخدمان ضد المشتبهين بالإرهاب المحتجزين في منشآت سرية في الخارج، وقد كشفت المقالة عن وجود منشآت سرية تابعة لـ السي. آي. إيه في القاعدة الجوية في أفغانستان باغرام، وفي جزيرة دييغو غارسيا في المحيط الهندي، وفي أماكن أخرى حيث يُحتفظ بهؤلاء الذين رفضوا التعاون، واقفين أو راكعين لساعات عدة مرتدين قلنسوات سوداء، أو نظارات مطلية. ويحتجزون في بعض الأوقات بوضعيات مرهقة، ومؤلمة، ويحرمونهم النوم باستخدام قنابل ضوئية على مدى 24 ساعة، ويخضعون إلى ما يسمى الإجهاد والإكراه، هذا ما أشار إليه كل من بريست وجيلمان. وقد ذكرت المصادر التي وُصِفت شهودًا على التحقيقات العملية التي قام بها رجال الشرطة العسكرية وجنود من القوات الخاصة إخضاع المعتقلين بضربهم، واحتجازهم في غرف صغيرة جدًّا، حيث يضربونهم بالجدران وهم معصوبي العينين، ومقيدين بوضعيات مؤلمة، ويعرضونهم لضجيج عالٍ ويحرمونهم النوم؛ إنها عملية ترمي إلى خرق مقاومة المعتقل .

يقوم ضباط السي. آي. إيه الذين هم على مستوًى عالٍ من التدريب باستجواب الأسرى عن طريق مترجمين في بعض الحالات، وفي حالات أخرى تأخذ وكالة المخابرات على عاتقها عملية (العلم المزيف) باستخدام ديكور مزيف وتنكرات تهدف إلى خداع المعتقل ليظن نفسه مسجونًا في دولة ذات سمعة وحشية، في حين أنه لا يزال –في الحقيقة– بين يدي السي. آي. إيه، وتقوم ضابطات بإدارة التحقيق أحيانًا، وهي تجربة سيكولوجية متعارضة مع الرجال الذين تربوا على الثقافة الإسلامية المتحفظة حيث لا يمكن للمرأة أن تتولى القيادة[127].

استشهد كل من بريست وجيلمان بعدد من المسؤولين في إدارة الأمن القومي، من دون ذكر الأسماء، ممن دافعوا عن العنف ضد المعتقلين على أنه شرعي وضروري، وأكد أحدهم أنه إذا لم تنتهك الحقوق الإنسانية لأحد الأشخاص في بعض الأحيان، فإنك ربما لا تقوم بعملك.

obeikan.com

كشفت المقالة أيضًا عن شيء آخر، هو: في أثناء الأربعة عشر شهرًا، منذ بدء الحروب في أفغانستان، قامت الولايات المتحدة بترحيل ما يقارب مئة معتقل إلى الدول التي لديها باع طويل في أساليب التعذيب وفقًا لوثيقة مانشستر، وقال أحد الموظفين الذي وُصف بكونه المتورط بشكل مباشر بتسليم الأسرى إلى أيدٍ أجنبية: إننا لا نستخرج ما بداخلهم من معلومات بالقوة؛ نحن نرسلهم إلى دول أخرى؛ فهم يستطيعون انتزاع ما بداخلهم من معلومات.

لقد تعلم موظفو السي. آي. إيه الذين يديرون هذه العمليات أساليبهم في مدرسة SERE لتعليم التقنيات التي تمثلت في إخفاق أكتوبر. وصل مدربو SERE ورانكين وروس إلى غوانتانامو بعد ثلاثة أيام من نشر مقالة الواشنطن بوست؛ لتعليم عدد من هذه التقنيات لأربع وعشرين محققًا من محققي الجنرال ميلر في غوانتانامو، وبانتهاء إجازة مورا، عاد إلى العمل كالعادة: متوقعًا سلفًا المرحلة الأخيرة من خطة استجواب القحطاني، والبرنامج المعد لاجتماع مجلس الأمن القومي في 7/يناير/2003م، الذي تضمن بحث إمكانية ترحيل القحطاني إلى دولة أخرى[128].

عاد مورا إلى المكتب يوم الجمعة 3/ يناير. وفي الإثنين اللَّاحق أبلغ الأميرال تشيرتش Admiral Church بما يأتي:

6/ يناير/2003م

لقد أخبرني برانت مدير NCIS أن سوء معاملة المعتقل في غوانتانامو كان مستمرًّا، ولم يسمع أن مذكرة الثاني من ديسمبر قد أُوقفت أو أُلغيت، كانت تلك مفاجأةً غير سارة؛ لأني كنت واثقًا أن هذه الأعمال التعسفية ستنتهي بسرعة فور لفتي لانتباه المستويات العليا في وزارة الدفاع، وبدأتُ أتساءل إذا كان اعتماد تقنيات التحقيق القهرية ليس نتيجةً لتجاوز بسيط غير مقصود كما كنت أظن، ولكنه ربما كان سياسةً اعتُمدت عن وعي وتحظى ببعض الدعم -على الأقل- ضمن بيروقراطية البيت الأبيض، ولو كان ذلك بسبب تحليل خطأ، فإنه يجب عليَّ أن أنشئ مجموعة ضغط مؤيدة داخل البنتاغون لضبط هذه التقنيات.

رجع مورا إلى هاينز، وبعد ثلاثة أيام في 9/ يناير2002م، التقيت السيد هاينز في مكتبه ثانيةً في الأمسية تلك، حيث كان برفقة رائد في القوى الجوية لا أستطيع أن أتذكر اسمه، وقد أخبرته أنني فوجئت عندما علمت بعد عودتي من إجازتي أن إساءة معاملة المعتقل ما زالت مستمرةً، وأنه على ما يبدو أن تقنيات التحقيق المصرح بها في مذكرة الثاني من ديسمبر ما زالت في موضعها، وقدمت له نسخةً عن مسوَّدة المذكرة القانونية التي أعدها الفريق الاستشاري المشترك في البحرية.

لم يشرح السيد هاينز ما حصل وقت الاستراحة، ولكنه قال: إن بعضًا من ضباط الولايات المتحدة ظنوا أن هذه التقنيات كانت ضروريةً للحصول على المعلومات من بعض معتقلي غوانتانامو الذين كان يُظن أنهم متورطون في هجمات 11 سبتمبر، وأن لديهم معلومات أخرى للقاعدة موجهةً ضد الولايات المتحدة، لقد اعترفتُ أن القضايا الأخلاقية كانت صعبةً. لم أكن متأكدًا كيف سيكون وضعي في السيناريو الكلاسيكي (للقنبلة المؤقتة)؛ حيث يكون لدى الإرهابيين الذين يُحقّق معهم معرفة -لِنقُل- حول هجوم وشيك بقنبلة نووية ضد مدينة أمريكية. إذا كنت المحقق المعني بالأمر، فسأطبِّق على الأرجح التعذيب بنفسي، على الرغم من أنني كنت سأقوم بذلك وأنا على يقين بالعواقب الشخصية الوخيمة المحتملة، ولكنني لم أكن أشعر أن هذه هي الحالة الواقعية التي نواجهها في غوانتانامو، حتى ولو كنت راغبًا بالقيام بذلك بصفتي فردًا وأحتمل العواقب الشخصية؛ فإنني للأسباب نفسها لم أرَ أنه من المناسب لنا أن ندعو إلى تغيير قوانين بلادنا، أو نجعل قوانين ومبادئ أمتنا تتغير لجعل هذا العمل قانونيًّا. بالإضافة إلى أن التهديدات ضد الولايات المتحدة تأتي من اتجاهات مختلفة؛ وعليه فإنَّ لها عواقب محتملةً مختلفةً، فهل التهديد الذي يشكله مجرم واحد

على حياة مواطن واحد يبرِّر التعذيب، أو على الأقل سوء المعاملة؟ إذا كان الجواب لا، فكم من الأشخاص يجب أن تتعرض حياتهم للخطر بسبب التهديد؟ أين يمكن أن توضع عتبة التحمل، إن كان هناك عتبة؟ على كل حال، فإنَّ القرار في البنتاغون ليس لنا لكي نناقشه؛ إنها قضايا تناقش على المستوى القومي، وهذه المسائل التي أشار إليها مورا يصعب تطبيقها من الناحية النظرية .

خمس نتائج واقعية عالمية مستمدة من مذكرة رامسفيلد على الأغلب أُدرِجت لكي تناقش:

1. وصفت مقالة الواشنطن بوست في 26/ ديسمبر أنَّ ادعاءات سوء معاملة السجناء في غوانتانامو وغيره، تثبت تعارض الاستياء من سوء المعاملة داخل القوات المسلحة والممارسات التي كانت تُسرَّب إلى وسائل الإعلام، وأنها حتمية.
2. حتى لو أراد أحدهم أن يخوِّل القوات المسلحة الأمريكية بإدارة تحقيقات قهرية، كما كانت الحال في غوانتانامو، كيف له أن يفعل ذلك من دون تغيير جوهر مبادئها وكامل صفاتها بشكل كبير؟ لقد تأصلت التربية الاجتماعية، والتدريب العسكري في أذهان جنودنا، فالقيم الأمريكية لا تتوافق مع سوء المعاملة، هل يمكن لرجال الجيش الآن التخلي عن هذه القيم كلها؟ أو: هل يجب علينا إنشاء فرق تتألف من حراس، ومحققين من نوع خاص؛ من أجل تدريبهم وإبقائهم منفصلين عن باقي الجنود، لإدارة هذه الممارسات؟
3. كان الاعتقاد السائد لدى بعضهم أن الوضع القضائي الخاص بغوانتانامو كان وضعًا مشكوكًا فيه في أحسن الحالات، فالتحقيقات القهرية التي ترتكبها عناصر سيئة من القوات المسلحة من دون تصريح من أحد، وضع يدعم اكتشاف الافتقار إلى سلطة قضائية، وفي هذه الحالة فإن التخويل والتوجيه لممارسة هذه الأفعال قد صدر عن السلطات الأعلى في وزارة الدفاع، بالإضافة إلى وزير الدفاع، وكانت تحت رقابتهم؛ ما الذي يمنع محكمة المنطقة الفيدرالية من إيجاد سلطة قضائية في سلسلة القيادة كلها؟

4. لقد طبقت الحكومة البريطانية بالقوة تقنيات التحقيق ذاتها على معتقلي الجيش الجمهوري الإيرلندي في السبعينيات، وباتباع تحقيق شامل اتُّخِذت فيه إفادة مئات الشهود، حيث وجدت لجنة حقوق الإنسان في المفوضية الأوروبية أن تقنيات التحقيق تشكل تعذيبًا، وضمن الخلاف بين إيرلندا والمملكة المتحدة، أقام ضحايا تقنيات التحقيق دعوى قضائية، حيث أصدرت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان قرارًا منفصلًا، وهو أن التقنيات لا تصل إلى مستوى التعذيب، ولكنها ترقى إلى المعاملة الوحشية وغير الإنسانية والمهينة، وهي ممارسة تنتهك القانون الأوروبي والمعايير الدولية لحقوق الإنسان؛ فأصدرت المحكمة حكمًا قضائيًّا لتعويض الأضرار، وقد وقف في النهاية رئيس الوزراء آنذاك أمام البرلمان معترفًا أن الحكومة قد استخدمت التقنيات، متعهدًا بعدم استخدام المزيد منها، وأعلن عن تحقيقات إضافية وتدريبات علاجية؛ لقد كانت هذه القضية قابلةً للتطبيق على حالتنا لسببين اثنين؛ أولًا: التشابه بين علم القضاء الأمريكي والبريطاني، فقد ساعدت القضية على إثبات أن تقنيات التحقيق المسموح بها في مذكرة الثاني من ديسمبر قد شُكِّلت وفقًا لأدنى درجات المعاملة الوحشية غير الإنسانية، والمهينة، بالإضافة إلى أن المعاملة ذاتها يمكن أن تشكل تعذيبًا، اعتمادًا على الظروف؛ فالأعمال التي تزعج الملاكم المحترف قد تحسبها الجدة تعذيبًا. ثانيًا: لقد فقد حاليًّا رئيس الوزراء البريطاني توني بلير دعمًا انتخابيًّا مهمًّا، وهو تحت ضغط سياسي هائل؛ بسبب دعمه الشجاع للولايات المتحدة في الحرب على الإرهاب، وعملية تحرير العراق. كيف سيكون الأثر في مكانة بلير السياسية بعد أن يكتشف أن شريكته الولايات المتحدة، قد شاركت بالممارسات غير القانونية وفقًا للقانون البريطاني والأوروبي؟ هل يمكن للحكومة البريطانية أن تُمنع من متابعة التعاون معنا في نواحي الحرب على الإرهاب؛ لأن فعل ذلك سيحرض على العمل غير القانوني؟ بالإضافة إلى بلير، ما هو التأثير في أفعالنا فيما يتعلق برغبة قادة أوروبيين آخرين مشاركتنا في الحرب على الإرهاب، رغم أنهم جميعًا يخضعون للقانون ذاته؟

5. لا يزال العنصر المركزي لسياسة أمريكا الخارجية هو دعمنا لحقوق الإنسان لعقود عدَّة بموافقتنا ومشاركتنا في المعاملة الوحشية، وغير الإنسانية، والمهينة، فإننا نشارك في الصنف نفسه من الممارسات التي نحن نستنكرها بشكل روتيني. هل نقوم نحن بالتخلي عن سياسات حقوق الإنسان؟ إذا كان الجواب لا، فهل نستطيع تبنيها ونحن نقوم بسلوكنا المتناقض؟

لم يتحدث السيد هاينز كثيرًا في أثناء اجتماعنا؛ كان محبطًا لعدم حصوله على تطور منظور، وقد أخبرته أنه يمكن لسياسات التحقيق أن تهدد وظيفة الوزير رامسفيلد، ويمكن أن تلحق الضرر حتى بالرئاسة.

وقد شددت على السيد هاينز قائلًا: حافظ على صاحبك.

أرسلت بعد الاجتماع، رسالةً إلكترونيةً Att 9 إلى السيد ديرنان Durnan، أوجزت له فيها وجهة نظري حول الاجتماع بجملتين اثنتين. كتبت منوِّهًا بالسيد هاينز: لقد استمع بدقة وباهتمام شديدين -كما يفعل دائمًا- إلى نقاشاتي، ووعدني بالعودة إليَّ، ولكنه لم يذكر متى. لم يكن لدي أدنى فكرة عن الأثر الذي تركته، إن كنت قد تركت أثرًا أصلًا[129].

في الأيام الستة اللاحقة، التقى مورا مع المستشار القانوني في هيئة الأركان المشتركة جين دالتون، ومع مستشاري الجيش والقوات الجوية، ونائب المستشار العام لوزارة الدفاع، والسكرتير الثاني في القوات البحرية سوزان ليفينغستون Susan Livingstone، واللواء البحري كيفين غرين Kevin Green؛ لإثبات ادعائه بإنشاء مجموعة دعم داخل البنتاغون لإنهاء سوء المعاملة وإلغاء سلطات رامسفيلد التحقيقية، وقد أُعِدَّ الأمر لتقديم قضيته خطيًّا. وأخيرًا، في 15/يناير 2003م، لم أكن واثقًا إنْ كان سيحدث أي تغيير على سياسة التحقيق، ولم أكن راضيًا عما لاحظته بسبب بطء النقاشات؛ فقمت بتحضير مذكرة موجهة إلى السيد هاينز والكابتن دالتون Att 12، ذاكرًا وجهة نظري حول طلب JTF-170 في 11/ أكتوبر 2002م،

كونها جزءًا من مذكرة الثاني من ديسمبر، وهو طلب المشاركة بتقنيات التحقيق المناهضة للمقاومة؛ لقد تضمنت مذكرتي: (أ) ذكرتُ أن غالبية تقنيات الفئة الثانية المقترحة وتقنيات الفئة الثالثة جميعها مخالفة للمبادئ القانونية المحلية والدولية؛ من حيث إنها أنشئت على الحد الأدنى من المعاملة الوحشية والقاسية، وفي أسوأ الحالات، التعذيب. (ب) رفض التحليل القانوني والاقتراحات الواردة في مذكرة بيفر القانونية. (ج) عدم الموافقة بشدة على قبول تقنيات التحقيق الانتهاكية، وحذرت المذكرة من أنه حتى سوء الفهم الذي أجازته الحكومة الأمريكية، أو التغاضي عن الاعتقال، أو ممارسات التحقيق التي لا تراعي التزاماتنا القانونية المحلية والدولية، ربما تسبب ضررًا مهمًّا لمصالحنا القومية القانونية، والسياسية، والعسكرية، والدبلوماسية.

لقد سلمتُ مسوَّدة المذكرة إلى مكتب السيد هاينز في الصباح، وأخبرت السيد هاينز في مكالمة هاتفية أنني أشعر بالقلق بشكل متزايد مع مرور الوقت؛ لأنني لم أُدوّن بعد آرائي حول قضايا التحقيق، وقد قلت له: إنني كنت أودُّ سحب المذكرة في تلك الأمسية لولا أنني سمعت وبشكل حاسم أن استخدام تقنيات التحقيق قد توقف، فاتفقنا على أن نلتقي لاحقًا في ذلك اليوم.

لقد أعاد السيد هاينز المذكرة، في الاجتماع اللاحق الذي حضره السيد ديل أورتو Dell Orto، وقد تساءل عما إذا كنت غير مدرك لما يشعر به حيال القضايا، أو بتأثير أعمالي عليها، فأجبته: إنني لم أكن مدركًا لذلك، ومع احترامي لآرائه، لم يكن لدي أدنى فكرة عمَّا إذا كان متفقًا بشكل كامل مع ذرائعي أم لا، أو أن لديه وجهة نظر وسطية، وبعدها قال السيد هاينز: إن الوزير رامسفيلد سيُوقف التصريح بتطبيق التقنيات في اليوم ذاته، فقلت: إنني كنت سعيدًا؛ ولهذا فأنا لن أسحب مذكرتي، وفي وقت لاحق من ذلك اليوم وبعد الاجتماع، اتصل السيد هاينز ليؤكد أن الوزير رامسفيلد قد علَّق العمل بالتقنيات، ونشرت الخبر على نطاق واسع، مرسلًا الخبر إلى السكرتير الثاني Att 13، والفريق في القوات البحرية السيد غرين Att 14.

انتهى في ذلك اليوم التحقيق الخاص مع محمد القحطاني، وكما توقع خبراء التحقيق منذ شهور، أن استخدام التقنيات المعزز الذي عدَّته الولايات المتحدة منذ زمن طويل تعذيبًا قد فشل، وبعد سبعة أسابيع ظلّ التحقيق مجمدًا، بل ولن تأتي مرحلة أخيرة، ولن يُرحل المعتقلون.

الحواشي والتعليقات على هذا المقطع من الموقع TheTortureReport.org

كتب المحقق والمستجوب الجنائي السابق في القوى البحرية ماثيو ألكسندر حول وثيقة مانشستر ما يأتي:

> لم يقرأ أعضاء القاعدة وثيقة مانشستر بشكل واسع؛ إن تقنيات المقاومة الموصوفة فيها ليست سوى أسلوب غير محترف لتجنب التحقيق، وإن الكذب وسوء المعاملة المزعوم، والتعاون على اختلاق قصص مبطنة، ما هي إلا تقنيات يستخدمها المراهقون الذين يتآمرون على سرقة الحلويات من متجر ما.
> لاحظ ماثيو ألكسندر أن استخدام كلاب الحراسة لإخافة المعتقلين، اعتمادًا على اعتقادهم الذي وضعه أحد موظفي مكتب التحقيقات الفيدرالي، بأن العرب يخافون الكلاب؛ لأنهم يعتقدونها نجسة، لقد رأينا أن هذه المسألة تتكرر في تقرير التعذيب، حيث تؤثر الأفكار الشائعة المعتمدة على إلحاق الأذى، في تقنيات التحقيق.

كتب ماثيو ألكسندر حول خرق الجنرال مايرز وجيم هاينز للمذكرة القانونية لتقنيات التحقيق التي أصدرتها المستشارة القانونية لهيئة الأركان الكابتن جين دالتون ما يأتي:

> إن هذه واحدة من أهم اللحظات في عملية اتخاذ القرار كلها، حيث أدت إلى تعذيب المعتقلين وسوء معاملتهم، وقد أوقف ضابط عسكري رفيع المستوى في الولايات المتحدة المراجعة القانونية للتقنيات التي تقوم بها بعض الأجهزة، وأشاروا إلى أن الـ EIT تنتهك القانون، وكانت تلك فرصة مناسبة للجنرال مايرز

ليقف ويقول: إن هذه التقنيات تنتهك كل شيء تعلمناه في الجيش، وإنه سيحصل على دعم الأجهزة الأربعة كلها، وبدلًا من ذلك قرر أن (يلعب لعبة) مضحِّيًا بمبادئنا مقابل ما كان ملائمًا سياسيًّا، وغير مفهوم أخلاقيًّا. إذا حققت القوات المسلحة في التعذيب وسوء المعاملة على أنه جريمة، كما يجب أن يكون، فهذا سيقود إلى العديد من الاتهامات الموجهة ضد الجنرال مايرز، بما فيها سوء استخدام السلطة والتآمر، ويكتفى بتسمية اثنين.

انحراف القوة

إيقاف تقنيات التحقيق التي خضع لها القحطاني بموجب مذكرة من دونالد رامسفيلد 15/يناير/2003م.

لقد أُلغِي بموجب هذه الوثيقة تصريح الثاني من ديسمبر 2002م الذي يجيز استخدام تقنيات الفئة الثانية كلها وواحدة من تقنيات الفئة الثالثة في أثناء التحقيقات في غوانتانامو، ويجب عليك إثبات أن هناك تقنياتٍ محددةً في كل من هذه الفئات قد سُمح بها في حالات فردية، وعليك تحويل هذا الطلب إلي، ويجب أن يتضمن طلبًا كهذا تبريرًا دقيقًا لاستعمال تلك التقنيات، وخطةً مفصلةً لاستخدام تقنيات كهذه[130].

وبعد يوم من توقيع رامسفيلد لمذكرة الإلغاء، أصدر محققو الـ JTF-GTMO التابعون للجنرال ميلر مسوَّدة خطة تحقيق بعنوان أساليب ومقاربات لاعتماد عملية تحقيق خاصة لـ ISN 760، اقتُرح فيها تسليم معتقل موريتاني يبلغ من العمر 32 عامًا يدعى محمد ولد صلاحي لمحاكمته بالتعذيب تمامًا مثل التي تكبدها القحطاني؛ كان على صلاحي أن يواجه تحقيقًا مدة عشرين ساعةً، حيث يُغطسه المحققون في أثنائها في الماء ليبقى مستيقظًا و (لفرض السيطرة) عليه؛ ستُستخدم الكلاب لإخافته، وإحداث صدمة نفسية، وسيرتدي إشارات تقول: كاذب، وجبان، وكلب، وسيُجبر على تمثيل أعمال الكلب للتصغير من ذات المعتقل، وسيحلقون له بالإكراه، ويفتشونه عاريًا، ويجبرونه على ارتداء البرقع، وسيُمنع من أداء فرض الصلاة،

وستستخدم المحرمات الدينية، وعلاوة على ذلك، ولأن صلاحي يعتقد أن الموسيقى محرمة، فقد كانت حجيرة التحقيق خاصته تفيض بالموسيقى العالية، والأضواء الحمراء المتوهجة، وهي غرفة بيضاء فارغة مصممة للتقليل من المحفزات الخارجية، وإبراز جوقاتم، وفي أوقات أخرى، كان ضوء صاعق يُستخدم لإرباك صلاحي وزيادة مستوى إجهاده، أو يمكن أن يُغطى رأسه لعزله ورفع مستوى توتره[131].

قبل عشرة أشهر في 6/ مارس 2002م، نشرت الـ CNN قصةً بعنوان القاعدة على شبكة الإنترنت من أجل الإرهاب؛ تروي معالم مقابلة مع رجل عرَّفه مراسل صحفي يدعى مايك بويتشر Mike Boettcher على أنه قرصان يدير عملية مراقبة عن طريق الإنترنت من هذه الغرفة العلوية الإسبارطية في زيوريخ- سويسرا، حيث قال الصحفي بويتشر للمشاهدين: إن لوحة المفاتيح في يَدِ غيدو رادولفي Guido Radolphi، ويمكن أن تكون مختبر جريمة رقميًّا. قال بويتشر: إن رادولفي كان مواطنًا خاصًّا يقود نوعًا من التحقيق المستقل منذ هجمات 11 سبتمبر وقد عثر على صلاحي.

> أولًا، تتبع تقرير الجهاز الفرنسي السري المحجوب حول ابن لادن، يتضمن قائمةً سريةً لأصدقاء ابن لادن المشتبه بهم، وقد لفت أحد الأسماء بالتحديد نظر رادولفي، وهو موريتاني يدعى محمد ولد صلاحي، لقد أصبح رادولفي فضوليًّا فيما يخص صلاحي، فأدار موقع إنترنت عن طريق مزود إنترنت سويسري، واكتشف رادولفي أن صلاحي قد أُحضِر مرتين للتحقيق فيما يخص مؤامرتين للقاعدة؛ إحداهما الخطة الفاشلة لتفجير مطار لوس أنجلوس الدولي في أثناء احتفالات الذكرى الألفية، والثانية هجمات 11 سبتمبر الناجحة. وفي كل مرة كان يُطلق سراح صلاحي[132].

وفقًا لبويتشر، ومن حيث اختراق شيفرة موقع صلاحي، فقد وجد رادولفي مسلكًا رقميًّا يقود إلى دويسبرغ- ألمانيا، حيث اتصل صلاحي مع عدد من مختطفي 11 سبتمبر، ومن ثم

يقود إلى كندا، حيث كان يواظب الذهاب إلى المسجد ذاته الذي كان يؤمه أحمد رسام، والذي استجوبته المباحث الكندية بوصفه المدبر لتفجير الألفية بعد اعتقاله، وهروبه بعد أيام عدة، واستمرت القصة.

بويتشر: كان غيدو رادولفي وزملاؤه قادرين على إيجاد صلاحي وهو يستخدم الإنترنت؛ لقد تتبعوه إلى موطنه الأصلي موريتانيا في غرب إفريقيا، حيث كان صلاحي يدير مقهى إنترنت، وهذه حقيقة أخرى أثارت شك رادولفي.

رادولفي: إذا أردتُ استخدام الإنترنت في موضوع حساس حقًّا، ولا أريد تحت أي ظرف أن يتبعني أحد، فسأذهب إلى مقهى الإنترنت.

بويتشر: أو المكتبات العامة، حيث ذهب بعض من مختطفي 11 سبتمبر من أجل الدخول إلى الإنترنت.

(باتجاه الكاميرا): ما الذي فعلته بهذه المعلومة، عندما رأيتها وظننت أنها تبدو مثيرةً للشك؟

رادولفي: أولًا، اتصلت مع الشرطة السويسرية؛ لقد كانوا مهتمين، ولكن منذ ذلك الحين، لم أسمع ردًّا منهم.

بويتشر: (ضبط الصوت) ولكن يوجد رجال أمن ووكالات استخبارات أخرى التقطت صلاحي على راداراتها؛ لقد اعتقلت الحكومة الموريتانية صلاحي في سبتمبر الماضي واستجوبته بناءً على طلب مكتب التحقيقات الفيدرالي، ومن ثم أطلقت سراحه. لم يُعقب مكتب التحقيقات الفيدرالي على صلاحي.

أما ما نعرفه فهو: أن محمد ولد صلاحي لا يزال في موريتانيا، وأننا لم نحاول فقط الاتصال به بوساطة الإنترنت أو الفاكس، وإنما أرسلنا ممثلًا شخصيًّا لـ CNN، كان موجودًا في الموقع، إلى أهله وأصدقائه في محاولة لإيصال رسالة؛ لأننا أردنا أن نتكلم معه، وفي الحالات جميعها لم نفلح في العثور عليه[133].

عندما اتصل بالفعل مراسلو الـ CNN بعائلة صلاحي في موريتانيا، علموا أنه في 20/ نوفمبر2001م، وقبل ثلاثة أشهر بقليل استدعت الشرطة الموريتانية صلاحي. كانت الساعة الخامسة مساءً، وكان عائدًا من العمل للتو، وكان في الحمام عندما وصلت الشرطة، وطلبوا منه مرافقتهم إلى مركز الشرطة. كان صلاحي معتادًا بالفعل على استجوابه من قبل رجال القانون، وكان دائمًا يستسلم طوعًا، وفي هذه المرة -أيضًا- تبع الشرطة بسيارته الخاصة، مخبرًا أمه وهو يغادر المنزل ألا تقلق، وأنه سيعود حالًا؛ لم يعتقل أبدًا، وهو أيضًا لم يَعُد أبدًا، استجوبه الضباط الموريتانيون وموظفو مكتب التحقيقات الفيدرالي مدة أسبوع، وفي اليوم الثامن 28/ نوفمبر2001م، احتفظت الولايات المتحدة به، ووضعته في طائرة اعتقال تابعة لـ السي. آي. إيه، وسلمته إلى سجن في دولة عربية[134].

عمل العرب على ربط صلاحي بأحمد رسام؛ أخبر صلاحي اللجنة العسكرية في CSRT في غوانتانامو في أواخر 2004م، أن حكومتكم اعتقلتني لأسباب ليست صحيحة، فقد ظنوا أنني جزء من مؤامرة الألفية؛ لقد قادوني إلى الاعتراف بأن لي علاقةً بالأمر؛ لأنه كان هناك كثير من الضغط والمعاملة السيئة، اعترفت بذلك، وقد علمت مخابراتكم لاحقًا أن ذلك لم يكن صحيحًا في 19/يوليو 2002م، وبعد ثمانية أشهر قام فريق من الرجال المقنعين باستعادة صلاحي، ذكر صلاحي في أثناء استماع لجنة إعادة النظر إداريًّا في قضيته بعد سنتين ما يأتي:

> لقد جردوني من ملابسي، وقلت في نفسي: إنها تقنية أمريكية وليست عربية؛ لأن العرب عادةً لا يجردونك من ملابسك، وهكذا قاموا بتعريتي كما ولدتني أمي، وألبسوني ملابس جديدةً، حرك أحد الرجال قناعه قليلًا، وقد استطعت أن أرى أنه فاتح اللون، وبهذه الطريقة عرفت أنه أمريكي، حينها سلمت أمري إلى الله، ولم أكن أرغب أن تراني عائلتي على التلفاز بهذه الحالة؛ لأنني كنت أعلم أن الأمريكيين بصدد نشر كل شيء على وسائل الإعلام التلفازية، ولم أكن أريد أن يصوروني. كنت مقيدًا بلباس رديء، فقد فقدت كثيرًا من وزني إذ كنت كالشبح، ولم أكن أريد أن تراني عائلتي بهذه الحالة، لقد كان هذا الأمر من

أسوأ مخاوفي على الإطلاق؛ بالإضافة إلى ذلك كان علي أن أمنع نفسي من الدخول إلى الحمام (لم يكن بإمكاني الذهاب إلى الحمام) مدة ثماني ساعات بالضبط؛ لأن الأمريكيين (أجبروني) على وضع الحفَّاظ؛ ولكنني سيكولوجيًّا لم أكن قادرًا على التبول فيه. حاولت إقناع نفسي بذلك؛ ولكنني لم أستطع.

نقلت طائرة السي. آي. إيه المستأجرة لترحيل المعتقلين صلاحي من الدولة العربية إلى كابول، حيث نُقل بالمروحية ثم بالشاحنة إلى باغرام، وقد سُلِّم بعد شهر في 14/ أغسطس 2002م، إلى غوانتانامو[135].

في الخريف، بينما كانت القوات المسلحة تسيطر على استجواب القحطاني، استطاع فريق عمل التحقيقات الجنائية من إبقاء صلاحي بعيدًا عن محققي JTF، لقد استُجوِب من قبل محقق الـ CITF بريت ماللو، وثلاثة من موظفي المخابرات الألمانية، وفريق مكتب التحقيقات الفيدرالي، وقد حظي موظف واحد بالتحديد بثقته كما ذكرت التقارير. وعلى الرغم من الاحتجاجات الواسعة ضد استجواب القحطاني، والنجاح الواضح لثورة مورا في يناير، قام محققو الجنرال ميلر بالتخطيط للقيام بالشيء ذاته مع صلاحي.

في الحقيقة، كان لمذكرة الإلغاء التي أصدرها رامسفيلد تأثير ضئيل في القاعدة العسكرية، وفي اجتماع مع الجنرال ميلر بعد يومين من إصدار المذكرة، شدد كل من مارك فالون معاون قائد الـ CITF، ورئيس الأطباء النفسيين في جهاز التحقيق الجنائي في سلاح البحرية ميشيل جيليس على مخاوف المحققين حول التحقيقات التعسفية، وقد أخبر ميلر -الذي عمل على متابعة استجواب القحطاني بعد إيقاف العمل بمذكرة رامسفيلد- جيليس، ومارك فالون: أنه عليهم الاقتداء بالفريق إذا أرادوا أن يكونوا جزءًا منه[136]. وصلت موظفة من مكتب التحقيقات الفيدرالي إلى كوبا في اليوم الذي انتهى فيه استجواب القحطاني، حيث استحضرت المناقشات حول أساليب التحقيق مع طبيب نفسي من مشفى والتر ريد الذي كان في القاعدة العسكرية

للتشاور مع JTF-GTMO، وقد أخبرها الطبيب النفسي أن عملية بناء الألفة تستخدم لمحبي الطبيعة (حماة الطبيعة) فقط[137].

أصدر رامسفيلد مذكرةً ثانيةً في 15/ يناير 2003م، كانت موجهةً إلى كبير مستشاريه جيم هاينز؛ لتوجيهه من أجل إنشاء مجموعة عمل ضمن وزارة الدفاع لتقييم المسائل القانونية، والسياسية، التنفيذية المتعلقة باستجوابات المعتقلين المحتجزين لدى القوات المسلحة الأمريكية في أثناء الحرب على الإرهاب، وقد أعطت المذكرة التعليمات الآتية:

> يجب أن تتضمن مجموعة العمل خبراء من مكتبكم، ومن مكتب وكيل وزارة الدفاع للشؤون السياسية، والأقسام العسكرية، وهيئة الأركان. يجب على فريق العمل توجيه وإصدار التوصيات ضمن المرخص به حول القضايا الآتية:
>
> التزامات قانونية أثارتها استجوابات المعتقلين المحتجزين لدى القوات المسلحة الأمريكية، والتزامات سياسية فيما يتعلق بخيار تقنيات التحقيق، ويتضمن:
>
> 1. المساهمة في جمع المعلومات.
> 2. التأثير في معاملة موظفي القوات المسلحة الأمريكية للمعتقلين.
> 3. الدور التاريخي للقوات المسلحة الأمريكية في إدارة التحقيقات.
>
> وتزكية استخدام تقنيات تحقيق محددة من قِبَل محققي وزارة الدفاع.
>
> عليك إبلاغي بتقييمك، وتوصياتك في مدة 15 يومًا[138].

عُيِّن ألبرتو مورا في مجموعة العمل هذه، وعُين المستشارون العامون للجيش والقوات المسلحة، والمحامون العامون للدوائر الثلاث، وقاضي النيابة العامة لجنود البحرية الأمريكية، وممثلان اثنان لهيئة الأركان المشتركة هما: المستشارة القانونية جين دالتون، ودوغ فيث Doug Feith، وممثل واحد لوكيل وزارة الدفاع للشؤون السياسية، وقد عين هاينز المستشارة العامة للقوات الجوية ماري والكر رئيسةً للمجموعة.

عاد مورا إلى العمل مباشرةً للحصول على المعلومات، والتحليلات القانونية التي يمكن أن تستخدمها المجموعة لمواجهة ما يُعلم أنه قادم: إنها مذكرة جون يو أخرى التي أخبر هاينز المجموعة بأنها سوف تتضمن توجيهًا محددًا يتعلق بتحقيقات وزارة الدفاع، وقد عين محامين من البحرية لإعداد وثيقة حول قابلية تطبيق تعديلات الدستور رقم 5،8،14، والتقى جيليس وفالون في 17/يناير 2003م، فيما يأتي مادوَّنه في مذكرته للسجل:

لقد ذكرت في الاجتماع أنني قلق من أن المعارضة البسيطة لاستخدام التقنيات القهرية ربما لن تكون كافيةً للسيطرة على التحقيق البيروقراطي الوشيك الذي ستجيزه الإجراءات، ولا يمكننا محاربة شيء بلا شيء، هل كان هناك أي شيء في الأدبيات العلمية، أو الأكاديمية ما يدعم استخدام تقنيات التحقيق غير القهرية؟

أجاب الدكتور جيليس: إنه كان يوجد ما يدعم ذلك، وإن معظم خبراء السلوك الذين يعملون في هذا المجال، ينظرون إلى التعذيب على أنه غير قانوني، ولكنه أيضًا غير فاعل. احتوت أهمية رأي الخبراء على أن معظم تقنيات التحقيق المستخدمة ضد الأفراد ذوي الحالات النفسية من معتقلي القاعدة وطالبان كانت تعتمد على بناء العلاقة، ما يعني أنهم اعتمدوا على الثقة المتبادلة التي تحققت في أثناء إنشاء علاقة غير قسرية لتحطيم مقاومة المعتقل للتحقيق.

قال الدكتور جيليس: لقد كانت التحقيقات القهرية ذات نتائج عكسية على تطبيق إستراتيجيات تعتمد على بناء العلاقة.

ثم بدأ الدكتور جيليس -بتوجيه مني- بتحضير مذكرتين، ستكون الأولى موجزًا عن موضوع سيدخله بأسرع وقت ممكن في مجموعة العمل والمشاورات بين الوكالات، وستكون الثانية بحثًا شاملًا للموضوع[139].

لقد طُلب في الاجتماع الأول لمجموعة العمل في 23/ يناير2003م من ديفيد بيكر، وهو رئيس محققيJTF-GTMO سابقًا، وموظف مدني في وكالة استخبارات الدفاع حاليًّا، أن يقدم تقنياتٍ محددةً ترغب وكالة استخبارات الدفاع أن تُدرس من قبل المجموعة، وأنشأ بيكر قائمةً تضم ستة وثلاثين تقنيةً: وهي التقنيات القياسية الموجودة في دليل الميدان العسكري، تقنيات الفئة الثانية، وجميع تقنيات الفئة الثالثة الموجودة في مذكرة الادعاء التي أنشأها الجنرال دنلافي في 11/ أكتوبر 2002م، بما فيها الإعدام المزيف، وتهديدات للمعتقل أو عائلته، والتعريض للبرد والتغطيس في الماء، والإغراق الوهمي، والتواصل الجسدي اللطيف وغير المؤذي، وثلاث تقنيات جديدة، أقل شيوعًا، وهي[140]:

1. استخدام العقاقير: يمكن استخدام بعض العقاقير مثل الصوديوم بينتوثال وديميرول بفاعلية، ويجب حسم قضايا سياسية مهمة.
2. استخدام المحققات: إن من أحد أساليب المقاومة عند القاعدة هي الصلاة في أثناء التحقيق، ولا تصح الصلاة إلا إذا كان المعتقل طاهرًا؛ عندما تمسح امرأة وجه المعتقل ويديه بالزيت المعطر يصبح المعتقل غير طاهر، ولا يستطيع الصلاة إلا إذا تطهر، وهذا ما لا يمكن القيام به إلا عند عودته إلى زنزانته. إن استخدام المحققات لا يتجاوز الحدود التي وضعتها سياسة وزارة الدفاع أو ميثاق جنيف.
3. حرمان النوم: يمكن أن تكون هذه التقنية فاعلةً، ومع ذلك يوجد بعض المفاهيم السياسية الواضحة، ولا بد من وضع إرشادات لاستخدام حرمان النوم[141].

تلقت مجموعة العمل مساهمةً من مصدرين آخرين؛ قدم الجنرال ميلر مذكرةً بعنوان فاعلية استخدام إستراتيجيات الفئة الثانية لمواجهة المقاومة التي وصفت التقنيات المستخدمة في استجواب القحطاني على أنها أساسية لنجاح المهمة، وقد أكد ميلر أن هذه التقنيات إنسانية، سواء استخدمت بشكل منفرد أو مشترك في مدة من الزمن، وبنيَّة حسنة وروح إنسانية، وبعد التشاور مع هيئة القضاة ـالنيابة العامة وجدت أن هذه التقنيات لا تنتهك التعديل الثامن

لدستور الولايات المتحدة الذي يمنع العقاب القاسي والوحشي، ولا المادة 18 من دستور الولايات المتحدة الفقرة 2340 et seq وهو (قانون التعذيب الفيدرالي)[142].

تلقت المجموعة قائمةً من التقنيات المطلوبة من أفغانستان، عندما كان المفتش العام لوزارة العدل يحقق في تورط مكتب التحقيقات الفيدرالي بسوء معاملة المعتقلين في غوانتانامو، وأفغانستان، والعراق، سجل أحد محققيه في تقرير ملاحظاته أن موظف مكتب التحقيقات الفيدرالي الذي كان يقابله، وبعد وصف استجواب القحطاني، قد أقرَّ أن معسكر X راي كان موقعًا تستخدم فيه التقنيات القاسية، ولكن إذا كنت تظن أن ذلك كان قاسيًا، فعليك مشاهدة ما يحدث في أفغانستان؛ لقد أظهرت المذكرة التي قدمها وكيل النيابة العامة لقوى العمل المشتركة CJTF-180 في أفغانستان إلى مجموعة العمل أن تقنيات الفئة الثانية والثالثة كانت شائعةً هناك، بالإضافة إلى خمس تقنيات أخرى اقترح إضافتها إلى القائمة، وهي: حرمان اللباس بهدف وضع المعتقل في وضعية مخزية وغير مريحة، وحرمان الطعام، والإرهاق الحسي باستخدام الموسيقى العالية، و معايرة درجات الحرارة، والخوف الموجه من استخدام كلاب عسكرية عاملة، مكممة، ومدربة، والضوضاء، واستخدام حرمان الضوء[143].

لقد عادت مجموعة العمل أيضًا إلى مصدر الأساليب التعسفية، لتطلب معلومات حول التقنيات مباشرة من الوكالة المشتركة لعلاج الموظفين ومدربي SERE. والآن، وإن أصبحت الـ JPRA خجلةً حيال الاستخدام المتزايد للتحقيقات المعتمدة على الـ SERE، فقد توقفت عن ذلك محيلةً المجموعة إلى معلومات كانت قد زودت بها للتو هاينز وDIA؛ كتب مدرب الـ SERE جوزيف ويتش محذرًا كبير مستشاري الـ JPRA في رسالة إلكترونية في نهاية يناير من أن: الضغوط الجسدية والنفسية التي نطبقها في التدريب تنتهك القوانين القومية والدولية، وقد سُمح لنا باستخدام هذه الأمور فقط اعتمادًا على تصريح إدارة وزارة الدفاع، وتحت مراقبة مكثفة من قبل هيئات متعددة داخل وزارة الدفاع. أتمنى لو أن أحدًا يشرح هذا للناس كلهم الذين يسألون عن تقنياتنا ومنهجيتنا. لقد تنبأ ويتش بوضوح، وقد تنبأ من قبله مورا بمخاطر (انحراف القوة)، وسأل: ما الذي تظن أنه سيحدث عندما تُفضح إحدى هذه الهيئات بسبب

الانحراف الشديد، وقلة الرقابة التي تجاوزت ما نقوم به في مدارس الـ SERE؟ يجب أن يكون السؤال الأول: من أين حصلت على توجيهاتك؟ ومن ثم سنُستجوب ونُكتشف، ثم استنتج أن الأمور تخرج عن السيطرة[144]!

أُعطِيت تعليمات لمجموعة العمل بشكل محدد: أن تصدر التوصيات وتتعامل معها بناءً على الالتزامات القانونية المُثارة في استجواب المعتقلين المحتجزين لدى القوات المسلحة الأمريكية، وفي ما يقارب 25/يناير 2003م، أنشأ مورا، ودالتون، وباقي المجموعة ما يسمى بـ(تقصي الالتزامات القانونية والسياسية) لتكون إطارًا لتقييم التقنيات الفردية، وقد وجدت لجنة الخدمات المسلحة التابعة لمجلس الشيوخ التي سُمح لها بمراجعة الوثيقة فقط، من دون نسخها، ما يأتي:

> لقد راجعت المدوَّنة التزامات الولايات المتحدة اعتمادًا على القانون الدولي، واستنتجت أن الالتزامات المعتمدة حسب ميثاق التعذيب، وتنطبق على استجوابات معتقلي عملية الحرية الدائمة، وتضمن تحليل المدوَّنة أيضًا مراجعةً لمقالات الـ UCMJ والمعايير القانونية للولايات المتحدة المطبقة في التحقيقات التي تجريها الولايات المتحدة.
>
> لقد قيَّم تحليل المدوَّنة أيضًا قانونية التقنيات التي طُلب السماح للعمل بها في غوانتانامو في أكتوبر2002م، بما فيها بعض التقنيات التي أجازت استخدامها وزارة الدفاع في غوانتانامو في ديسمبر، وتبنَّت مجموعة العمل في مدوَّنتها النتيجة التي توصل إليها الفريق الاستشاري المشترك التابع للبحرية JAG Corps CDR ستيفن غالوتا Stephen Gallotta في مذكرته الصادرة في 9/ يناير2003م، حيث كتب ما يأتي:
>
> إن تقنيات الفئة الثالثة التي تهدد حياة المعتقل أو عائلته الفئة الأولى، أو التي تُنشئ فهمًا غير صحيح للاختناق الفئة الثالثة ستُعد على الأرجح

أنها تشكل تعذيبًا وفق النظم والأعراف الدولية؛ فهي تعكس سلوكًا يُعرَّف بالتحديد على أنه تعذيب وفقًا للمادة (18 من دستور الولايات المتحدة)، ووفقًا للقانون الدولي، فإن التقنية تُعدُّ الرابعة من تقنيات الفئة الثالثة، وهي الإمساك والوخز الخفيف غير المؤذي اعتداءً وفقًا لـ UCMJ. في غياب الأهداف القانونية التي تُعرَّف في مكان آخر أنها جوهرية وأساسية في السلوك الرعوني تعدُّ هذه التقنيات بحدِّ ذاتها غير قانونية.

يمكن أن يعتمد تنفيذ تقنيات الفئة الثانية على تطبيقها؛ مثلًا تكرار الاستخدام، أو درجة الألم الواقع، أو دمج التقنيات، ورفع مستواها إلى حد وصفها تعذيبًا، ومن ثم فقد اقترح تحليلًا إضافيًّا مع توجيهات محددة لتطبيق هذه التقنيات[145].

حصلت رئيسة مجموعة العمل ماري والكر للتو على مسوَّدة مذكرة يو الجديدة، موجهةً إلى هاينز بعنوان التحقيقات العسكرية للمقاتلين الأجانب غير القانونيين المحتجزين خارج الولايات المتحدة؛ لقد أبعدت المذكرة المؤلفة من 81 صفحةً تقريبًا أصناف القيود القانونية كلها المحلية والدولية عن معاملة المعتقلين في السجون العسكرية. إن التعديلين الخامس والثامن في الدستور لا ينطبقان على التحقيقات خارج الولايات المتحدة، وعليه فإن قانون جرائم الحرب غير نافذ بذريعة أن معتقلي القاعدة وطالبان لا يتمتعون بحماية ميثاق جنيف. إن قانون التعذيب الذي أدخل ميثاق مناهضة التعذيب في القانون الأمريكي، لا ينطبق على الأراضي الأمريكية، أو القواعد العسكرية الدائمة خارج الولايات المتحدة، وحتى لو طُبِّقت هذه النواحي، فإنها دُعمت بسلطة الرئيس المطلقة لشن حرب كونه القائد العام للقوات المسلحة، فإذا كان القانون المألوف -مثلًا- يمنع المعاملة القاسية والوحشية المهينة، فإن الرئيس ربما يقرر تجاوز القانون الدولي المتعارف عليه كما يحلو له، وإذا أمر الرئيس بالتعذيب، فإن أمرًا كهذا يُعدُّ إيقافًا وإنهاءً لتنفيذ ميثاق (مناهضة التعذيب)، وفي هذه الحالة فإن أوامر الرئيس والسلوك الناتج منها لا تكون انتهاكًا للقانون الدولي؛ لأن الولايات المتحدة لم تعد ملزمةً بالمعاهدة بعد الآن[146].

على الرغم من أن المذكرة المطولة قد أحاطت بالعديد من القضايا بحنكة ودهاء، إلا أن مورا ذكر في تصريح له عام 2004م ما يأتي:

«أعتقد أن هذه المذكرة مغلوطة بشكل كبير في عنصرين أساسيين على الأقل».

أولًا: لقد ذكرت المذكرة صراحةً أن تطبيق المعاملة الوحشية، والقاسية، وغير الإنسانية على معتقلي غوانتانامو أجيزت مع بعض القيود أو الشروط، وقد شعرت أنها نتيجة غير صحيحة مخالفة للقانون المطبق المحلي والدولي، وتوجهات التشريعات الدستورية، بالأخص تلك التي تتعامل مع التعديل الثامن الذي يناهض العقاب الوحشي والقاسي، والتعديل الرابع عشر الذي يمنع بصورة قاطعة أي سلوك يؤدي إلى (صدمة الضمير).

ثانيًا: إن المذكرة أيدت نظرية توسيع سلطات القائد العام بغير حدود، وباختصار فقد قدمت مذكرة مكتب المستشار القانوني نسخةً متطورةً وموسعةً عن إيجاز بيفر القانوني، ولكنها كانت وثيقةً أكثر خطورةً؛ لأن الضرورة القانونية التي فرضتها آراء مكتب المستشار القانوني OLC قدمت مزيدًا من الأهمية لنتائجها المكافئة عمليًّا[147].

لم تبقَ مجموعة العمل صامتةً إزاء اعتراضاتها؛ انضم يو وشريكته في تأليف المذكرة جنيفر كويستر Jennifer Koester، وهي محامية عاملة في مكتب المستشار القانوني التي أصبحت محاميةً بعد سنتين من تخرجها في كلية الحقوق إلى اجتماعات مجموعة العمل منذ البداية، وقد تلقت كويستر كلامًا كثيرًا عندما التقت أعضاء المجموعة في 28/يناير 2003م، وأوجزت نتائج مذكرة يو، علمًا أن اسم كويستر قد نُسخ من تقرير مكتب المسؤولية المهنية التابع لوزارة العدل الذي يوجز تحقيقه في مذكرات OLC التابع لإدارة بوش، ولكنه ظهر سهوًا في الحاشية. ذكر مكتب المسؤولية المهنية، أن العديد من أعضاء مجموعة العمل كانوا دقيقين إلى حد كبير باتباع النصيحة التي قدمها يو و (كويستر). بعد الاجتماع، ووفقًا لتقرير الـ OPR حصل ما يأتي:

أبلغت كويستر يو عن طريق البريد الإلكتروني أن بعضًا من أعضاء مجموعة العمل أظهروا قلقًا بشأن ما يأتي:

1. توسيع سلطات قسم القائد الأعلى للقوات المسلحة كثيرًا.
2. توسيع مفهوم دفاع الضرورة على نطاق واسع، وعدم التوضيح بشكل كافٍ بأنه لن يُطبَّق في السيناريوهات الواقعية جميعها.
3. أن رأي القائد الأعلى للقوات المسلحة (كما في الدفاعات الأخرى) انتهاك لالتزاماتنا الدولية.

أضافت كويستر أنها لم تكن قلقةً بشأن البندين الأول والثاني، أما بالنسبة إلى الثالث فقد نسبته إلى الحق القومي بالدفاع عن النفس؛ ولكنني شعرت بريبة بالغة. فأجاب يو أن عليها الاستمرار في المحاولة، وأنهم سوف ينظرون في المخاوف في عملية التعديل (التحرير).

أخبرنا يو أن لديه كثيرًا من الآراء لمناقشتها مع أعضاء مجموعة العمل الذين لم يوافقوا على تحليل الـ OLC، وعلى حد قول يو: فإنه كان يبيِّن عادةً في جوابه أن النقد يجب أن يشمل أمور السياسة، وليس التحليل القانوني[148].

في الحقيقة، لم تكن عملية تحرير حقيقية، وبعد يومين من الاجتماع مع كويستر، أرسلت والكر رسالةً إلكترونيةً إلى مورا معترضةً على مساعيه لتصحيح تحليل التعديل الثامن للمذكرة، فردَّ مورا الذي كان يصف مذكرة يو في إفادة لاحقة له أمام لجنة الخدمات العسكرية أنها (تحريف للقانون المطبق)، وقد ردَّ على والكر محذرًا بخصوص مسوَّدة OLC هي أساسًا غير صحيحة: فهي اهتمت ببعض الأمور القانونية، وأهملت مجموعة الأمور الدستورية؛ ولأنها لم تضع حدودًا للعمل -بل إنها تدعي أنه لا توجد حدود- فهي في النهاية عديمة الفائدة بوصفها دليلًا في وضعها الحالي، وخطيرةً؛ لأنها يمكن أن تعطي إحساسًا بعدم الراحة.

كان الجواب حاسمًا: لقد تجاهل جواب الآنسة والكر التحذير الذي وجهته. أنا لا أوافق على ذلك، إضافةً إلى أنني أعتقد أن (هاينز) المستشار العام لوزارة الدفاع لا يوافق أيضًا[149]،

وقد أخبرت المستشارة القانونية لهيئة الأركان الكابتن جين دالتون اللجنة، أنه في مرحلة ما قيل لنا: إننا لا نستطيع الاعتراض على رأي الـ OLC، وإن أي آراء قانونية أخرى نحملها لن تقبل، خاصةً عندما علقنا على مسوَّدة التقرير[150].

في أوائل فبراير، نشرت والكر مسوَّدة تقرير، وتوصيات المجموعة بعنوان **تقرير مجموعة العمل حول تحقيق المعتقلين في أثناء الحرب الكونيَّة على الإرهاب: تقييم المفاهيم العملياتية، والسياسيات التاريخية القانونية**، لقد دمج التقرير تحليل يو القانوني، وطبَّقه على قائمة بيكر للتقنيات الست والثلاثين بحرفيته ضمن شبكة من الخطوط الحمراء والخضراء. إن اتخاذ القرار بإعطاء الضوء الأخضر لإحدى التقنيات يجب أن يُتخذ ضمن إطار رؤية يو للسلطة والموافقة الرئاسية غير المحدودة، لقد كانت العملية بشكل أساسي تحليلًا مغامرًا ذا فائدة، تأخذ بالحسبان المنفعة المتوقعة من هذه التقنية، واحتمالية أن تكون إحدى التقنيات منتهكةً للقانون المحلي أو الدولي، والحسابات السياسية المتعددة. أما الأمر الثاني فقد كان خاضعًا بوضوح للأمرين الأول والثالث: إن قانونية تطبيق تقنية معينة، أو مجموعة من التقنيات، ربما تعتمد على الضرورة العملية لفرض تقنيات أكثر غرابة، ويعتمد التسويغ القانوني لأي عمل غير قانوني على الظروف المحددة التي تسوِّغ فرض تقنيات أكثر عدوانيةً[151].

لقد وضعت المسوَّدات السابقة للتقرير عمودًا بعنوان المنفعة، وكل ما قُيِّم صُنِّف عاليًا عدا الصمت، والتهديد بالنقل إلى بلد ثالث فقد قُيِّم بالمتوسط، إلى جانب أربعة أعمدة تمثل مجموعاتٍ من القوانين ذات الصلة بالموضوع، حظر التعذيب في اتفاقية التعذيب، وحظر المعاملة القاسية، وغير الإنسانية، والمهينة، والقانون الأمريكي المحلي، والرابع هو القانون الدولي المألوف، وقد أخبرت جين دالتون ـ الغاضبة جدًّا ـ لجنة الخدمات المسلحة في مجلس الشيوخ، أن العمود الأخير قدَّم بوضوح مثالًا بيانيًّا حول طريقة عمل المجموعة التي كانت مُسخرةً لأجل الوصول إلى نتيجة محددة، رسمها البيت الأبيض عن طريق مذكرة الـ OLC:

> كان عمود موجود في الأصل في خريطة بقعة الضوء، يحمل العنوان الآتي: القانون الدولي المألوف؛ لذلك فإن أحد الأمور التي كان علينا تقييمها هو ما

إذا كانت التقنيات ملائمة للقانون المألوف أم لا، وتتضمن خريطة بقعة الضوء السماح بالتقنيات الـ 36 وفقًا للقانون الدولي المألوف؛ لأن رأي الـ OLC وما جاء في تقرير مجموعة العمل يؤكدان أن القانون الدولي المألوف لم يفرض قيودًا على التصرفات.

لقد كان هذا الضوء الأخضر خطًّا قانونيًّا بكل تأكيد، وكان وجوده مخجلًا، وكان أحد تعليقاتي على التقرير ما يأتي: «يجب حذف هذا العمود بالكامل؛ لأنه من المخجل وجوده، وعليه فإنه لا يعكس القانون»[152].

كان دالتون وموراً يعارضان بشدة الإدارة التي اختصت بتسخير المعلومات للحصول على نتيجة محددة، بغض النظر عن الحقائق والمعارضة الداخلية، وقد كان الأسوأ من هذا، وجود إدارة استثمرت التعذيب بعمق وسيلةً لتعزيز نتائجها. لقد تسلَّمت مجموعة العمل المسوَّدة الأولى من (تقريرها النهائي) في الرابع من فبراير 2003م، وفي اليوم الثاني، ظهر وزير الخارجية كولن باول أمام مجلس الأمن في الأمم المتحدة لعرض قضية غزو العراق، وقد قال باول العالم في هذا الخطاب ما يأتي:

لا يزال لدى القاعدة اهتمام بالغ بالحصول على أسلحة الدمار الشامل؛ وكما حصل في قصة الزرقاوي وشبكة علاقاته، فإنه يمكنني تعقب قصة إرهابي كبير فعال يخبرنا كيف أن العراق يوفر التدريب على هذه الأسلحة للقاعدة، ولحسن الحظ، فإن هذا الإرهابي الفاعل معتقل الآن، وقد روى قصته وسوف أسردها لكم الآن، كما وصفها بنفسه.

لقد كان هذا الإرهابي الكبير مسؤولًا عن إحدى معسكرات تدريب القاعدة في أفغانستان، وقد جاءت معلوماته مباشرةً من حيث تورطه الشخصي مع مستويات عُليا من القاعدة؛ لقد قال: إن ابن لادن ومساعده الأعلى في أفغانستان، والقائد الراحل للقاعدة محمد عطا، لم يعلموا أن مختبرات القاعدة الموجودة

في أفغانستان كانت قادرةً بشكل كافٍ على إنتاج هذه الوسائط الكيميائية والبيولوجية؛ كان عليهم الذهاب إلى مكان آخر، كان عليهم أن يتوجهوا إلى خارج أفغانستان للمساعدة. أين ذهبوا؟ إلى أين توجهوا؟ لقد ذهبوا إلى العراق.

إن الدعم (غير مسموع) الذي قُدِّم تضمن أن تقدِّم العراق تدريبًا على الأسلحة الكيميائية والبيولوجية لاثنين من شركاء القاعدة بدأ في ديسمبر 2000م. لقد قال: إن مقاتلًا عرف باسم (أبو عبدالله العراقي) أُرسِل إلى العراق مراتٍ عدةً بين عامي 1997م و2000م، للمساعدة على الحصول على السموم والغازات. وصف عبدالله العراقي العلاقة التي أقامها مع الضباط العراقيين بأنها كانت ناجحةً[153].

لقد كان المصدر الثرثار المفترض لهذه القصة هو علي عبدالعزيز الفاخيري، وهو ليبي الأصل عُرف باسم ابن الشيخ الليبي، وقد اعتُقل وهو في طريقه إلى الباكستان في ديسمبر 2001م في أثناء معركة تورا بورا، وقد استُجوِب الليبي في قاعدة باغرام الجوية من قبل فريق مكتب التحقيقات الفيدرالي بقيادة موظفين من نيويورك، وهما: جاك كلونان Jack Cloonan وراسيل فينشر Russell Fincher. أنشأ فينشر وهو مسيحي محافظ، أقام علاقةً محددةً مع الرئيس السابق لمعسكر الخالدين للتدريب بالصلاة معه جنبًا إلى جنب ومناقشة الدين، وقد شارك الليبي بمعلومات حول متدربي المعسكر السابقين زكريا موسوي، وريتشارد رييد حول مؤامرة القاعدة المؤكدة لتنفيذ هجوم على السفارة الأمريكية في اليمن هذه المعلومات، على كل حال لم تتضمن احتمالاتٍ تتعلق بوجود علاقات بين القاعدة وصدام حسين.

وبعد أيام عدة، قام (ألبرت) وهو موظف السي. آي. إيه ذاته الذي هدد عبدالرحيم الناشري بالبندقية، والمثقب في السنة اللاحقة في بولندا - بمقاطعة إحدى جلسات فينشر، وأعلن أنه بناءً على قرارت الأبيض فقد تولت السي. آي. إيه استجواب الليبي، وقد أخبر الليبي: «إنك ذاهب إلى مصر، وحين تصبح هناك، سأبحث عن والدتك، وأُهينها»، وبعد قليل عاد

ألبرت مع فريق قام بتقييد الليبي وتغطية رأسه وربطه إلى حمالة للسفر إلى القاهرة، وقد شرح جورج تينت في مذكراته عام 2007م، الأمر ببرود: «كنا نعتقد أن الليبي كان يحتفظ بمعلومات تهديد مهمة في ذلك الوقت؛ لذلك نقلناه إلى بلد ثالث للحصول على معلومات أكثر»[154].

أمضى الليبي سنتين في سجن العقرب وهو أكثر السجون تحصينًا في مصر؛ حيث تم تعذيبه إلى أن افتعل الرواية التي رواها باول للأمم المتحدة. وعندما أُعيد أخيرًا إلى سجون الولايات المتحدة في فبراير2004م، أنكر القصة مباشرةً، مستشهدًا ببرقيات السي. آي. إيه الميدانية التي تصف عملية انتزاع المعلومات منه بالتعذيب في أثناء استجوابه، وقد ذكرت لجنة التحقيق في مجلس الشيوخ في عام 2006م، ما يأتي:

> اعترف الليبي -بعد نقله إلى بلد أجنبي- في عمليات استجوابه الأولية أنه قد كذب على هذه الدولة الأجنبية حول العمليات المستقبلية ليتجنب التعذيب، وقد أخبر السي. آي. إيه أن الحكومة الأجنبية قد شرحت له وجود قائمة طويلة من الأساليب التي ستستخدم ضده وكلها صارمة جدًّا، وأن عليه الاعتراف؛ لأن ثلاثة آلاف شخص قد سبقوه إلى هذا المكان وجميعهم اعترفوا.
>
> بناءً على ما قاله الليبي، قالت الحكومة الأجنبية: إن الموضوع الآتي سيكون له علاقة بالقاعدة في العراق، وكان لا يعرف شيئًا عن هذا الموضوع، وحتى إنه كان يجد صعوبةً في افتعال القصص حوله، وقد أشار الليبي إلى أن إجاباته لم تعجب المحققين، ومن ثم وضعوه في صندوق صغير أبعاده ما يقارب 50سم×50سم. وادَّعى أنه بقي محتجزًا في هذا الصندوق مدة 17 ساعة.
>
> وعندما أخرجوه من الصندوق، زعم الليبي أنه كان قد أُعطي فرصته الأخيرة ليقول الحقيقة. وعندما لم يرضِ الليبي محققيه، دُفِع وصُفِع على الصدر فوقع على ظهره، وقد أخبر الليبي الذين يحاولون انتزاع المعلومات منه في السي. آي. إيه أنهم استمروا في لكزه مدة 15 دقيقة.

قال الليبي للمحققين إنه سُئل (بعد الضرب) ثانيةً عن علاقة القاعدة بالعراق، وفي هذه المرة افتعل قصةً تقول: إن ثلاثةً من أعضاء القاعدة ذهبوا إلى العراق للاطلاع على الأسلحة النووية؛ لقد قال الليبي إنه استخدم أسماء لأشخاص حقيقيين مرتبطين بالقاعدة؛ ليتمكن من تذكر تفاصيل قصته المفبركة، وليجعلها قابلةً للتصديق من قِبَل قسم المخابرات الأجنبي، وقد لاحظ الليبي أن ذلك (أرضى محققيه الأجانب) الذين أصدروا الأوامر بإعادته إلى غرفة كبيرة، بدلًا من ذلك الصندوق الذي مساحته 50سم×50سم، وتقديم الطعام له.

وعلى حد قول الليبي، وبعد أيام عدة من النقاش حول السلاح النووي العراقي تطرق قسم المخابرات الأجنبي إلى موضوع الجمرة الخبيثة، والأسلحة البيولوجية. أشار الليبي إلى أنه لا يعرف شيئًا عن البرنامج البيولوجي، وحتى إنه لا يفهم معنى مصطلح بيولوجي، وقد قال: إنه لم يستطع إنشاء قصة حول هذا الموضوع، لذلك ضُرِب بطريقة لم تترك آثارًا على جسده. بقي الليبي عاجزًا عن إنشاء كذبة حول الأسلحة البيولوجية؛ لأنه لا يفهم ماذا يعنيه مصطلح (الأسلحة البيولوجية)[155].

كان تاريخ برقيات السي. آي. إيه التي أنشأت منها لجنة المخابرات التابعة لمجلس الشيوخ هذه الرواية 4/ فبراير 2004م، ولكن هذه اللجنة كانت قد أدركت منذ زمن بعيد أن ما قاله الليبي للمصريين كان على الأرجح وليد التعذيب، وأشار ملخص وكالة استخبارات الدفاع منذ فبراير 2002م -في مدة ما بين الشهر أو الشهرين بعد تسليم الليبي- إلى تقارير المخابرات المصرية، التي ادعى فيها الليبي أن ثلاثةً من أعضاء القاعدة الفاعلين قد تدربوا على الأسلحة النووية في العراق، وقد حذرت وكالة استخبارات الدفاع قائلة: إن التقرير الأول الذي حصلنا عليه من ابن الشيخ، والذي ادعى فيه أن العراق ساعدت جهود القاعدة الكيميائية، والبيولوجية، والإشعاعية والنووية). على كل حال، كان يفتقر إلى تفاصيل محددة حول تورط العراقيين، وهي المواد الكيميائية، والبيولوجية، والإشعاعية، والنووية المقترنة بالمساعدة، والموقع الذي دُرِّب فيه،

من الممكن أنه لا يعرف تفاصيل أكثر، على الأرجح أن هذا الشخص يتعمد تضليل المحققين الذين يسعون لانتزاع المعلومات، لقد عانى ابن الشيخ بسبب هؤلاء لأسابيع عدة، وربما يكون وصف (هكذا) سيناريوهات لهؤلاء المحققين يساعد على الحفاظ على اهتمامهم[156].

عرض باول تلك السيناريوهات التي شُحذت بسبب جولات التحقيقات التعسفية اللاحقة من دون إعطاء مواصفات، ومن دون تحفظ في خطابه أمام مجلس الأمن في الأمم المتحدة في فبراير 2003م.

في اليوم الثاني، التقى ألبرتو مورا مباشرةً مع جون يو؛ للاعتراض على هيكل المذكرة القانونية التي علمت مجموعة العمل أنها لا تؤثر فقط في المحققين العسكريين في غوانتانامو وأفغانستان، بل وعلى الأرجح تسيطر على المحققين في العراق كذلك؛ قال مورا:

> لقد دافع يو المؤلف الأساسي لمذكرة OLC بشكل عفوي عن بنود مذكرته، ولكنه كان دفاعًا عن بنود حسبتها غير صحيحة. وبالسؤال عما إذا كان الرئيس قادرًا على إصدار أمر بتطبيق التعذيب، أجاب السيد يو، (نعم). عندما سألتُ عن هذا، أجاب أن عمله كان عرض القانون، وأشار أيضًا إلى أن وجهة نظري المعاكسة مثلت تعبيرًا عن السياسة القانونية التي ربما تود الإدارة مناقشتها والموافقة عليها، ولكنها لم تكن هي القانون، فسألته: أين يمكن أن أناقش هذا الموضوع؟ فأجابني: لا أعلم، ربما هنا في البنتاغون[157].

وبعد أقل من شهر منذ لقاء مورا مع هاينز ونائب المستشار العام لوزارة الدفاع دانيل ديل أورتو، والتهديد نشر مذكرته التي استنكرت تقنيات رامسفيلد المعتمدة، التقى ثانيةً مع هاينز، وديل أورتو لمناقشة تقرير مجموعة العمل.

> لقد أخبرتهم أن مسوَّدة التقرير لم تكن منتجًا جيدًا لقد كانت نتيجة العملية الخطأ لمجموعة العمل ومذكرة OLC الفاسدة. أظن أنني حثثته على إبقاء التقرير

مسوَّدةً وعدم إنهائه، لقد اقترحت عليه أن يأخذ التقرير، ويشكر قيادة مجموعة العمل على جهودها، ووضع التقرير في درج وعدم إظهاره مرة أخرى أبدًا.

❊ ❊ ❊

في يوم الجمعة 7مارس 2003م، وفي الساعة 6:59 بعد الظهر، أرسل موظف مكتب التحقيقات الفيدرالي الذي يقيم في غوانتانامو رسالةً إلكترونيةً إلى مراكز القيادة بدأت كما يأتي:

«بما أنه ليس لدي ما أفعله، فقد خطرت لي فكرتان يوم الجمعة ليلًا». قال الموظف: حاولت أن أتعامل مع المعتقلين الذين هم موضع اهتمام مكتب التحقيقات الفيدرالي، ولدى اطلاعي على القوائم العديدة أُعِدت لمشاريع مكتب التحقيقات الفيدرالي الخاصة والحالية، حيث عثرت على أسماء 33 من المعتقلين ISNs، وهم ضمن اهتمام قسم عمليات تمويل الإرهابيين التابع لمكتب التحقيقات الفيدرالي. لقد كان محمد ولد صلاحي السجين رقم 760، واحدًا من قائمة المعتقلين التي تضم 33 معتقلًا، وواحدًا من ثمانية كانوا مشمولين بمشاريع مكتب التحقيقات الفيدرالي الخاصة.

طلب الموظف من مراكز القيادة مراجعة قائمته للتأكيد أنها حقًّا قضايا مكتب التحقيقات الفيدرالي الأولية، ومن ثم الانتقال إلى مجال اهتمام آخر، وأكثر إلحاحًا.

بأخذ (غزوة) DIA/DHS بعين الجِدِّ التي ظن أنها ستثير الغضب، وأكد جازمًا أن علينا التوصل إلى إستراتيجية تبدو منطقية (للقائد العام) ولا تبدو مجرد حماية. من وجهة نظري، هناك العديد من الجوانب لهذه الإستراتيجية.

1. لا يوجد دليل حقيقي على أن تقنيات أخرى قد تكون ناجحة (إذ لا بد من أن يقوم شخص ما بتحليل حقيقي للمادة 63، ويثبت تلك القضية ولكن كن

حذرًا. لقد سمعت كثيرًا من الناس يقللون من أهمية النجاح المزعوم لـDHS، حيث يُطلب من المعتقل أن يؤدي التحية العسكرية، ولكننا نستخدم أيضًا معايير سلوكية مهمة كي لا يبقى مطأطئ الرأس وهو يتحدث إلينا... إلخ)

2. إمكانية حقيقية أن يكون المعتقل وفقًا (للمادة الثالثة) شاهدًا في المحكمة؛ حيث إن أي تقنية تُستخدم تكون مثيرةً للجدل، في حين قد يكون هذا موضع خلاف في القضايا المطروحة أمام اللجان، فإنه لا يوجد مؤشر على أن البنود الاستثنائية ستكون حازمةً. (أخذت وزارة العدل على عاتقها إجراءات التحقيق المقترحة، وستكون هذه القضية حاسمةً).
3. عدم وجود ضرورات حقيقية تتطلب تقنيات استثنائية.

أنا واثق من أن هذه القضايا ليست جديدةً، ولكنني أود أن أجد من يأخذها على عاتقه؛ لا أحب أن أخسر، ولا أشعر بالراحة تمامًا حيال النقاشات التي سمعتها، خصوصًا إذا حصلت الإجراءات الجديدة على موافقة وزارة العدل، ويجب أن تكون إستراتيجيتنا وحجتنا أكثر حدةً على ما أعتقد، ويجب أن تتضمن شيئًا من التعاون مع DIA وDHS. الأمر الذي يثير قضايا إضافية إذا تمت الموافقة على الإجراءات الجديدة، ويجب حينها على DOJ ومكتب التحقيقات الفيدرالي و OGC أن يدلوا برأيهم حول صلة الموظف بعملية تتضمن تقنيات كهذه حتى لو كانت معتمدةً. لا يمكننا وضع موظفينا في أي مكان قريب من المشكلة، وإن قالت وزارة العدل تستطيع توظيفهم؛ مثال: يمكنني تصور عملية تعاونية حيث يكون دليل المادة الثالثة مناسبًا وذا صلة بالموضوع، وحيث يمكننا إنشاء إستراتيجية تقوم مكتب التحقيقات الفيدرالي بتجريبها أولًا – لأسابيع، وحيث تشمل كلًّا من DIA وDHS بوصفهما محللَيْن/مراقبَيْن، للتقدم المقدَّر حدوثه بمرور الوقت، بينما تنتظر DHS دورها في الانضمام مع تقنياتها المعتمدة في حال فشل مكتب التحقيقات الفيدرالي، هل يضع ذلك موظفي مكتب التحقيقات الفيدرالي في خطر كونهم جزءًا من عملية تستخدم تقنيات لم تتغاضَ عنها المحاكم الأمريكية؟ على كل حال، هما فكرتان ربما تؤيدان أفكارك[158].

تعليق رامسفيلد لاستخدام تقنيات الفئة الثانية والثالثة كان يعني أن تقتصر مهمة محققيJTF GTMO في 16/يناير 2003م، على الأساليب التقليدية للدليل الميداني، ولكن عقب استجواب القحطاني استخدم المحققون العسكريون سلسلة أساليب متنوعةً من طقوس الذل، وفي أثناء ذلك الوقت كتب موظف مكتب التحقيقات الفيدرالي تلك الرسالة الإلكترونية، وقد كان اثنان من زملائه يجريان مقابلةً مع معتقل يدعى يوسف محمد مبارك الشهري، وقد أخبرا المفتش العام لوزارة العدل لاحقًا أنهما خططا لبناء الألفة مع الشهري في ثلاث مقابلات، ولكن بعد ذلك، وفي أثناء المقابلة الرابعة حدث ما يأتي:

> أخبرهما الشهري أن نساء وضيعات جئن وأخذنه من زنزانته في منتصف الليل، وقمن باستجوابه لساعات عدَّة، وقد قال إنه كان مجبرًا في التحقيق على الاستماع إلى تسجيل لأغنية (مزيج المواء) لساعات عدة، وقد رَششنه بالعطر، وألبسنه ألبسةً نسائيةً، وقد أخبرنا الموظف أنه واجه محققةً شابةً من المخابرات العسكرية لم يكن اسمها معروفًا، وقد اعترفت أنها اعتدت على معتقله، وأخضعته للمعاملة التي زعم أنه عُومِل بها. أخبرنا الموظف أن الشهري أصبح غير متعاون بعد هذه الحادثة، وأن التقنيات التي طُبِّقت عليه كانت ذات نتائج عكسية[159].

ذكر الفريق راندال شميدت Randall Schmidt والعميد جون فارلو John Furlow في تحقيقهم حول مزاعم مكتب التحقيقات الفيدرالي، بإساءة معاملة المعتقلين في منشأة الاعتقال في خليج غوانتانامو، كوبا ما يأتي[160]:

> لقد كان العطر فكرة المحقق الأول عند ميلر، بينما كان بيكر يراقب استجواب القحطاني في ديسمبر، أمر إحدى المحققات التي كانت قد كُلِّفت باستجواب معتقل آخر في قاعدة PX العسكرية بشراء زيت الورد، ومسحه بالمعتقل وقت التحقيق، فكان رد فعل المعتقل أنه حاول ضرب المحققة وفقد توازنه، ووقع عن كرسيه، وكسر سنه، ولم تكن المحققة متدربةً على تدليك المعتقل بالعطر منذ أن

كانت تلك تقنيةً معتمدةً، وقد اختتم التقرير باقتباس تقنية الفئة الثالثة التي اعتمدت لاحقًا وهي الاتصال الجسدي اللطيف غير المؤذي)، ولكن ممارسة التقنيات لم تتوقف بإلغاء رامسفيلد التصريح لتقنيات كهذه؛ حيث قام رقيب ممن كانوا يخدمون بصفة محققين عسكريين في غوانتانامو بإخبار فارلو بعد أن أدى القَسم: أن إحدى زميلاته استخدمت بشكل روتيني في أثناء الاستجوابات إما العطر، أو الفازلين؛ كانت تضع السائل أو العطر على يدها وتمسح به يدي وذراعي المعتقل، واستخدمت عطر فيكتوريا سيكريت؛ لتصبح رائحة المعتقل كرائحة النساء[161].

لدى شرح مفهوم (انحراف القوة) حذر ألبرتو مورا قائلًا: إذا كان بعض القوة جيدًا، فسيظن المحققون أن تطبيق المزيد من القوة سيكون أفضل، وكذلك إذا كان بعض الإكراه بين الجنسين قائمًا على الدين، فإن استخدام المزيد من الإكراه سيكون أفضل. بدأت هذه الديناميكية تُطبَّق في مارس 2003م، عندما قامت محققة بمسح حبر أحمر على ذراع المعتقل وليس عطر فيكتوريا سيكريت. وقد ذكر تقرير شميدت فارلو هذه الحادثة كالآتي: لقد أمسكت المحققة المعتقل من كتفه، وأظهرت له الحبر الأحمر في يدها، وقالت: بالمناسبة، أنا حائض، وألقى المعتقل نفسه على الأرض، وبدأ يضرب رأسه بالأرض[162].

وبدلًا من كبح محققيه، كان الجنرال ميلر يركز على الحصول على تصريح جديد باستخدام التقنيات التي طُبِّقت في تعذيب القحطاني. قبل اجتماع فبراير مع نائب وزير الدفاع باول وولف ويتز Paul Wolfowitz -وبوجود مسوَّدة خطة التحقيق مع صلاحي على الطاولة- طلب ميلر من ديان بيفر أن تكتب مذكرةً إلى موظفي هاينز، تصر على أنه ينبغي أن نحصل في الحال على موافقة من أجل تقنيات التحقيق، وأننا سوف نتحدث إلى السيد وولف ويتز حول هذا الموضوع. إن السمة التي نسعى إليها هي العزلة والتحقيق المستمر مدة 20 ساعةً، نحتاج التزامًا من قيادة عُليا بالسماح لنا بالقيام بهذه المهمة. أخبر وولف ويتز ميلر: أنه سوف يوافق على التقنيات خلال أسبوع.

بعد شهر تقريبًا، لم يفعل رامسفيلد شيئًا؛ كانت لديه مسوَّدة تقرير مجموعة العمل التي أوصت بالموافقة على ست وثلاثين تقنيةً كان قد اقترحها بيكر في يناير، منها 26 تقنيةً للاستخدام العام، تتضمن تغطية الرأس، والتلاعب بالنظام الغذائي، ومعايرة النوم، والتهديد بالنقل، وعشر تقنيات (استثنائية) للاستخدام مع بعض القيود، وهي: العزلة، والتحقيقات المطولة، والتبرج الإجباري، والوقوف المطول، وحرمان النوم، والتدريب الجسدي، ولكم الوجه والمعدة، والتجريد من الملابس، وزيادة الاضطراب باستخدام الكراهية الشديدة، والإغراق الوهمي الذي مُنِع بمقتضى القانون المحلي والدولي، فضلًا عن أنه يتطلب الحصول على تصريح من جهة عُليا لا تقل شأنًا عن وزارة الدفاع، وذكرت المسوَّدة ثلاث تقنيات أخرى لم تستطع مجموعة العمل تقييمها لافتقارها للمعلومات الكافية، وهي: الوضعيات المرهقة، وحرمان الضوء والمحفزات السمعية، والتغطيس في الماء، والتبليل[163].

ومن المذكرات التي كانت متوافرة لدى رامسفيلد أيضًا مذكرة المحامي العام للجيش والقوات البحرية، ومذكرة نائب المحامي العام للقوات الجوية، الفريق الاستشاري المشترك JAG، ومذكرة هيئة القضاة الاستشاريين لقائد سلاح البحرية، وكانت كلها تنبه إلى فشل مذكرة يو في تطبيق الدستور الموحد للقضاء العسكري، الأمر الذي يمكن أن يضع العديد من المحققين، ومديريهم تحت خطر المحاكمة الجنائية داخليًّا وخارجيًّا، حيث إن هذه التقنيات غير فاعلة، ويمكن أن تفسد أي محاولات مستقبلية لمحاكمة المعتقلين، ويمكن أن تجعل الجنود والجنديات الأمريكيين عرضةً للمعاملة بالمثل في حال اعتقالهم[164].

وقد كرر رئيس هيئة الأركان الجنرال ريتشارد مايرز هذه التحذيرات في اجتماعه مع رامسفيلد، والقائد العام للقيادة للجنوبية الجنرال جيمس هيل، وفي 12/مارس 2003م، أرسل أحد الموظفين لاحقًا رسالة إلكترونية إلى ديان بيفر، ذكر فيها أن مايرز اقترح بعض التقنيات التي يمكن أن تكون غير قانونية وفقًا لمدى استخدامها، وكتب بيفر وهو مذعور إلى مكتب هاينز قائلًا: هذه الرسالة ليست بالخبر الجيد، يبدو أن هناك خطأ ما، وتابع هيل الموضوع بإرسال مذكرة إلى الجنرال مايرز تؤكد ما يأتي: نظن أنا وجيوف ميلر Geoff Miller أننا نحتاج

إلى أكبر عدد ممكن من الأدوات المناسبة، وأكد أن تقنيات الفئة الثانية والثالثة التي اعتُمِدت سابقًا؛ مثل: الوضعيات المرهقة، وحرمان الضوء، والمؤثرات السمعية، واستخدام رهاب المعتقل كالخوف من الكلاب، والتواصل الجسدي اللطيف غير المؤذي، كانت ذات أهمية لزيادة قدرتنا على استكمال المهمة الآن وفي المستقبل[165].

بعد أسبوع، التقى رامسفيلد مع وولفويتز، وهاينز، ومايرز، ودالتون، ووكيل وزارة الدفاع ستيفن كامبون، ودوغلاس فيث، ومارشال بلنغسليا Marshall Billingslea. وأعلن رامسفيلدبعد الاجتماع أنه سوف يوافق على أربع وعشرين تقنيةً مقترحةً، منها تسع عشرة تقنية من دليل الميدان العسكري بالإضافة إلى التلاعب بالنظام الغذائي، والتلاعب بدرجات الحرارة، ومعايرة النوم، والعزلة التي أوصت باستخدامها مجموعة العمل بشكل محدد فقط، ومن ثم قدم مايرز مذكرةً تطالب رسميًّا بمذكرة توافق على هذه التقنيات، وعارض بلنغسليا بمذكرة من إنشائه يحث فيها رامسفيلد بأن يعمل بجهد أكبر، للموافقة على بقية التقنيات الموجودة في تقرير مجموعة العمل لاستخدام كل تقنية وفقًا لحالتها، وبموافقة الوزارة هذا التقرير الذي عُمِّم بشكل انتقائي في اليوم السابق، وحافظ على هيكل مذكرة يو القانونية وأيَّدَ خمسًا وثلاثين تقنيةً، واستبعد فقط الإغراق الوهمي وثلاث تقنيات كانت قد اقترحتها مسوَّدات سابقة لم تستطع مجموعة العمل تقييمها لافتقارها للمعلومات الكافية؛ لذا وبشكل صادم نُزِع التقرير النهائي من مجموعة العمل بتوجيه من دانييل ديل أورتو، ونائب المستشار العام لهاينز، وقد كتب مورا في تعليقه على التقرير: «كان عليَّ ملاحظة أنني المستشار العام للبحرية، لم أتسلم نسخةً كاملةً من تقرير مجموعة العمل، ولم يحصل عليها أي شخص من إدارة البحرية، لم يُعمَّم التقرير لاستطلاع الرأي، ومع الوقت سآخذ على عاتقي تقريرًا لم يُنجز بعد».

أرسل رامسفيلد مذكرةً في 16/إبريل 2003م، للجنرال هيل بعنوان **التقنيات المناهضة للمقاومة على الحرب على الإرهاب**، أقرت هذه المذكرة أربعًا وعشرين تقنيةً، أربع منها تتطلب قرارًا وفقًا للضرورة العسكرية، وإخطارًا مسبقًا لرامسفيلد شخصيًّا، وتتضمن هذه التقنيات -تقنيات التشجيع/التثبيط، وتحطيم الذات والكبرياء، أسلوب الشرطي الجيد،

والشرطي السيئ، والعزلة- وقد ورد في المذكرة بعض الإيضاحات والتحذيرات، وفيما يخص تقنية تحطيم الذات والكبرياء، قالت المذكرة:

> تحذير: تشترط المادة رقم 17 من ميثاق جنيف: «يجب ألا يتعرض سجناء الحرب الذين يرفضون التحقيق للتهديد، أو الإهانة، أو لأي نوع من المعاملة التي تؤدي إلى البؤس والخسران»، أما الدول الأخرى التي تعتمد أن هؤلاء المعتقلين يحق لهم أن يكونوا سجناء حرب فإنها تعدُّ هذه التقنيات غير مطابقة لبنود جنيف. وعلى الرغم من أن بنود جنيف غير سارية على التحقيق مع المقاتلين الأعداء غير القانونيين، إلَّا أنه لا بد أن تؤخذ هذه الآراء على محمل الجدِّ قبل تطبيق التقنيات[166].

وفيما يتعلق بالعزلة، فقد ورد في المذكرة:

> تحذير: استخدام العزلة تقنيةَ تحقيق تتطلب تعليماتٍ تنفيذيةً مفصلةً، وتتضمن توجيهاتٍ محددةً بخصوص مدة العزلة، والفحص الطبي والسيكولوجي، والحصول على تصريح لإطالة مدة العزلة، من قِبَل الرتبة المناسبة في التسلسل القيادي. لم يعرف إن استُخدِمت هذه التقنية عادةً بهدف التحقيق لأكثر من 30 يومًا، وقد ترى الدول التي تعتقد أن المعتقلين خاضعون لحماية سجناء الحرب أن استخدام هذه التقنية مخالف لبنود جنيف 3، البند 13 الذي يشترط حماية سجناء الحرب من أعمال الترويع، والبند 14 الذي يشترط حق سجناء الحرب باحترام الذات، البند 34 الذي يمنع العنف، والبند 126 الذي يؤكد المعايير الأساسية للمعاملة، وعلى الرغم من أن بنود جنيف غير سارية على استجواب المقاتلين غير القانونيين الأجانب، فإنه لا بد أن تُؤخذ هذه الآراء مأخذَ الجِدِّ قبل تطبيق التقنية.

obeikan.com

وفي الوقت ذاته، أوضح رامسفيلد أن القائمة التي تتضمن أربعًا وعشرين تقنيةً، لم تكن محددةً بوضوح، وأن تقنياتٍ أخرى يمكن أن تكون متاحةً لمحققي ميلر:

إذا كنت ترى أنك بحاجة إلى المزيد من تقنيات التحقيق لاستخدامها مع معتقل محدد، فعليك إخباري عن طريق قائد هيئة الأركان العامة، وبطلب خطي يصف التقنية المطلوبة، ووسائل الحماية المقترحة، والسبب الجوهري لتطبيق التقنية مع المعتقل المحدد.

* * *

وقد تضمنت نسخة جلسة استجواب محمد ولد صلاحي في 22/ نوفمبر2005م، أمام لجنة المراجعة الإدارية في غوانتانامو الفقرة الآتية:

المعتقل: أصدر مكتب مكتب التحقيقات الفيدرالي في غوانتانامو في عهد الجنرال ميلر، قائمةً بأسماء المعتقلين ذوي الأهمية العليا في خليج غوانتانامو، تتضمن 15 شخصًا، وكنت أنا واحدًا منهم، فهل تعلم ما هو رقمي في القائمة؟ إنه رقم 1. وبعد ذلك أرسلوا فريقًا من مكتب التحقيقات الفيدرالي كان قائدهم، وقد عملتُ معه بشكل خاص من أجل قضيتي؛ لقد أهانني؛ لأن معنى هذه الكلمة بالعربية سيئ جدًّا، وكأنك تقول لي: إني اغتُصِبت، أو إنني لوطي، أو شيء كهذا. لقد سألته لماذا قال لي هذا: فأجاب؛ لأنني في حالة سيئة جدًّا. لم أصدقه؛ لأن المحققين يكذبون، وإذا كانت مجموعة من الناس تكذب، فإنه يصعب عليك تحديد من يقول الحقيقة، مع أنه كان صادقًا في بعض الجوانب. ظننت أنه رجل صادق. ظننت أنه رجل محترم، وبما أنهم محققون فإن الكذب جزء من عملهم. ظننت أنه كان يسخر مني عندما أخبرني أنني الرقم 1 في المعسكر، ولكنه كان يقول الحقيقة، ولم يكن يكذب كما ستثبت الأحداث المستقبلية، وقد بقي معي حتى 22/ مايو2003م.

الضابط المسؤول: هل تعني بقاءه معك أنه كان يعود ويحقق معك بين الحين والآخر؟

المعتقل: لا، لقد بقي على هذه الجزيرة، وكان يحقق معي بشكل يومي حتى 22/ مايو 2003م.

الضابط المسؤول: حسنًا. لقد فهمتك الآن.

المعتقل: لقد أخبره قائده أنني كنت متورطًا في مؤامرة الألفية، وقد أخبرته بأنه ليس لي علاقة بها، وقد أعطوني قائمةً من الاتهامات مع العديد من الإجابات المثيرة للشك. لقد أرادني أن أعطيه أي شيء، ولكنني لم أفعل؛ لأنني حقًّا لم أقم بهذا العمل، ولم أقتل أحدًا، لم أختطف أحدًا، ولكنني رأيت هذا الرجل (رمزي بن الشيبة). لم أكن أعرف اسمه، ولكنني لم أخبره بأني قلت للتو: إنني لم أره أبدًا. لقد قال لي: كيف عرفت ذلك؟ وبعد ذلك وافقت على استخدام جهاز كشف الكذب ولكن (ابن الشيبة) رفض لأسباب عدة؛ لقد تبين أن ابن الشيبة متناقض وكذاب. أخبروني أن مصداقيتي عالية جدًّا؛ لأنني وافقت على استخدام الجهاز، لقد أخبروني ذلك بأنفسهم. لقد تعرض هذا الرجل للتعذيب أيضًا؛ لأنني قمت بتحقيقاتي الخاصة أيضًا.

الضابط المسؤول: هل عُذِّب رمزي حقًّا؟

المعتقل: نعم، لقد سألت الرجل اليمني الذي قال (رمزي) إني أرسلته إلى أفغانستان. كنت أعرفه وقد رأيته، ولكني لم أرسله إلى أفغانستان، لماذا قال ذلك؟ لقد قالوا لي أنت تصدق كل ما يقال إليك (لقد كان الرجل اليمني الذي اعتُقِل مع رمزي). قال: المحققون يكذبون، أما أنا فقلت: لا، إنهم لا يكذبون لقد رأيته، ولكنني لم أرسله إلى أفغانستان. قالوا لي: إنك نسيت شيئًا. إن (رمزي) قد عُذِّب. كنا نسمع معاناتَه وآهاتِه كل ليلة.

(رمزي) هو رمزي بن الشيبة الذي سكن في ألمانيا مع مختطف طائرة الخطوط الأمريكية رحلة رقم 11-الطيار محمد عطا الذي أصبح بعد 11 سبتمبر موضوع مطاردة دولية منظمة؛ لدوره المزعوم في تنظيم ما يسمى خلية هامبورغ)، في الذكرى الأولى للهجمات، وبعد شهرين من وصول صلاحي إلى غوانتانامو، عن طريق باغرام، وبعد أن أنهى تحقيقًا في دولة عربية استمر مدة ثمانية أشهر ونصف، اعتُقل ابن الشيبة مع عدد من مشبوهي القاعدة في أثناء إطلاق نار في إحدى ضواحي كراتشي، وبعد خمسة أيام من تلك المداهمة، ذكرت صحيفة لوس أنجلس تايمز أن الولايات المتحدة كانت تسعى إلى استلامه من باكستان لمحاكمته جنائيًّا، متوعدةً إياه بعقوبة الموت. في الحقيقة، لقد كان أصلًا بين أيدي موظفي السي. آي. إيه الذين قيدوه إلى السقف وأمطروه بوابل من دويٍّ الموسيقى في إحدى منشآت أفغانستان، وهي على الأرجح دارك بريزون (السجن المظلم)، وفي اليوم الثاني علمت التايمز أن السلطات الأمريكية قد نقلت الرجال الموجودين في الأماكن الأخرى إلى التحقيق في مواقع سرية؛ كان ذلك الموقع هو المغرب؛ لقد حُقِّق مع ابن الشيبة في المنشأة ذاتها التي عُذِّب بنيام محمد فيها قرب الرباط، وقد بقي هناك مدة الخريف والشتاء. وبعد ذلك في مارس 2003م، وبعد أيام من اعتقال خالد شيخ محمد، أُرْسِل ابن الشيبة على وجه السرعة إلى إحدى مواقع السي. آي. إيه السوداء في بولندا، حيث كان الدكتور جيمس ميتشل ينسق التحقيق المعزز لمحمد، بحلقاته الـ 183 من الإغراق الوهمي[167].

على كل حال، أخبر صلاحي لجنة المراجعة الإدارية أنه لم يكن ذلك من شأني وتابع قائلًا:

> قالت لي مكتب التحقيقات الفيدرالي إنني كنت أتلاعب معهم، وبعد ذلك في 22/ مايو2003م، قال لي أحدهم: إن جلستنا هذه ستكون الأخيرة، لقد أخبرني أنه لا يستمتع بقدومه إلى هنا، أنا أنصحك بأن تخبرنا الحقيقة فقط. أخبرته بأنني لا أكترث، وقال لي: إلى اللقاء يا صديقي العزيز، وبعد يومين جاء المحققون الجدد بقيادة امرأة اسمها [...]، لقد لقبوها بـ [...]، كانت امرأةً محترمةً وجميلةً جدًّا، جاءت بوصفها عضوًا في فريق عمل سيمونس من مكتب

التحقيقات الفيدرالي مع شخص آخر غريب الأطوار ظننت أنه من السي. آي. إيه، أو شيء من هذا القبيل، ولكنه كان صغير السن. قالا لي: سنعطيك فرصةً لقول الحقيقة، أو سنتركك في السجن إلى الأبد، فقلت لهما: افعلا ما تشاءان، لماذا وضعتموني في السجن؟ ماذا فعلت؟ قالا: لدينا دليل وستخبرنا حالًا. قلت: لقد أخبرتكما بكل شيء، أنا لم أفعل شيئًا. أنا متعب، ثم جاء محقق [...] مع جندي، كان اسمه الحقيقي [...]، ولكنني تذكرت اسمه الحقيقي. لقد ذكر أحدهم اسمه مصادفةً، وتذكرت أنه كان أول رقيب التقيته. لم أكن أكرهه، ولكنه كان رجلًا بغيضًا جدًّا. على كل حال فقد كلَّفته بي. وبعد يومين سمعتهم ينادونها [...] هكذا. لم أعرف إذا كان ذلك اسمها الحقيقي. لقد كانت الشخص المسؤول، وقاموا بتعيين رجل آخر يدعى [...] أو [...]، وكان رجلًا مميزًا، ولم أتمكن من رؤية وجهه أبدًا.

الضابط المسؤول: عندما قلت (مغطى)، لم أكن متأكدًا، فماذا تعني بذلك؟

الضابط المسؤول: هل تعني البرقع، حيث يوجد فتحتان للعيون؟

المعتقل: نعم، كان لديه فتحتان لعينيه، وكان يرتدي قفافيز. لقد كُلِّف بمهمته الخاصة. بدؤوا بالحديث معي قائلين: انظر، إننا لسنا من مكتب التحقيقات الفيدرالي ونحن نريدك أن تعترف بهذه الجريمة، وهي أنك متورط في هجمات 11 سبتمبر وفي مؤامرة الألفية. قلت: لا لم أكن متورطًا قالوا: حسنًا، انسَ الأمر. لقد حوَّلوني في 18/ يونيو2003م تقريبًا، من كتلة مايك إلى كتلة الهند ليعزلوني بشكل كامل؛ أخذوا مني جميع أغراضي، واشتكيت لـ [...]؛ لأنني ظننت أنها امرأة محترمة، لم أستطع تحمل النوم على المعدن بسبب آلام في ظهري وأنت لا تعلمين كم هذا مؤلم، ويمكن أن ينتهي بي الأمر بالموت، أو أي شيء آخر. قالت: لا، لن تموت. لقد حاولوا إعطائي مسكنًا للألم؛ ولكنني رفضت ذلك نوعًا من الاحتجاج. كيف يمكنكم إعطائي المسكنات؟ أحتاج فقط إلى شيء أنام عليه

وسأكون بخير. أخذوني إلى طبيب في البحرية هنا، إنه رجل طيب، فأخبرته أنني بحالة سيئة جدًّا، وقال لي: حسنًا، سأقترح أن يعطوك بعض المواد؛ لأنك تعاني آلامًا حادَّة في العصب الوركي، ولكنني لا أستطيع أن أعدك؛ لأن هؤلاء الناس هم من يقرر ذلك، وليس أنا. أتمنى أن يطّلعوا على تقريري الطبي.

في هذه اللحظة من الجلسة، ووفقًا لما كُتِب على جانب النسخة باللون الأسود العريض، حصل أمر جدير بالملاحظة: في هذا الجزء من جلسة لجنة المراجعة الإدارية، بدأ أداء آلة التسجيل يسوء، وقد سبب هذا العطل تشويه ما تبقى من الشريط الثالث من الجزء 3487 إلى 4479. ناقش المعتقل كيفية تعذيبه من قِبل أشخاص عدة في أثناء وجوده هنا في غوانتانامو. لقد استُبدلت آلة التسجيل بواحدة جديدة، وأنهينا الجلسة. وفيما يأتي استعادت اللجنة الجزء الذي تعطل:

كان المعتقل يشرح معاملته الطبية عندما لاحظ أن أحد أعضاء اللجنة مرر ملاحظةً إلى الضابط المسؤول. تساءل المعتقل عن سبب ذلك، فأخبره الضابط المسؤول أنه كان لدى عضو اللجنة سؤال حول المعاملة الطبية. طلب عضو اللجنة من المعتقل أن يلخص له معاملته الطبية والمعاملة التي تلقاها على أيدي محققيه. ذكر المعتقل أن المعاملة الطبية التي تلقاها كانت جيدةً، ومع ذلك قرر أن يبدأ بشرح مفصل عن سوء المعاملة المزعوم الذي تلقاه من المحققة التي كان اسمها [...]. حاول المعتقل أن يشرح للجنة أعمال [...] ولكنه بدا منفعلًا وغاضبًا بشكل واضح؛ لقد أوضح أنه أُرهِق جنسيًّا وعلى الرغم من أنه يحب النساء لكنه لم يحب ما قامت به [...]. لاحظ الضابط المسؤول أن المعتقل كان غاضبًا؛ لذلك أخبره بأنه غير ملزم بسرد القصة. كان المعتقل ممتنًّا جدًّا، وقرر ألا يستفيض بسرد سوء المعاملة المزعوم من قبل [...]. أعطى المعتقل معلوماتٍ مفصلةً بشأن سوء المعاملة المزعوم الذي تعرض له من قبل [...] و [...]. ذكر المعتقل أنهما دخلا الغرفة وهما يغطيان وجهيهما وشرعا بضربه. لقد ضرباه

> ضربًا موجعًا جدًّا حتى إن [...] قد انزعج. إن المعاملة التي تعرض لها المعتقل لم تعجب هذا الشخص الذي بدأ يتعاطف معه، وعلى حد تعبير المعتقل، كان [...] يصرخ ويطلب من [...] و [...] التوقف عن ضرب المعتقل. أراد المعتقل أن يُري اللجنة الندبات وأماكن الجروح في جسمه، ولكنها رفضت، وقد وافقت اللجنة على أن هذا اختصار نزيه للجزء المشوه من الشريط[168].

لقد أكد تحقيق وزارة العدل حول دور مكتب التحقيقات الفيدرالي في التحقيقات التعسفية ما قاله صلاحي: إن موظفي مكتب التحقيقات الفيدرالي قد سلموه إلى المحققين العسكريين في غوانتانامو في مارس2003م، وقد انتقدت المذكرة العسكرية للتقرير التي صدرت بتاريخ 23/ مارس2003م، مكتب التحقيقات الفيدرالي على هذه الخطوة،وقد ذكرت المذكرة أنه: قام موظفو مكتب التحقيقات الفيدرالي ببناء علاقة ألفة قوية مع صلاحي، ولكنهم لم يستخدموها بشكل عام للحصول على المعلومات، بينما تُستخدم الألفة عادةً وسيلةً للحصول على المعلومات، إلا أن موظفي مكتب التحقيقات الفيدرالي لا يرغبون -على ما يبدو- في إزعاج المعتقل، أو دفعه إلى القيام بأمور لا تشعره بالراحة؛ وذلك من أجل الحفاظ على الألفة[169]. وأكد تقرير وزارة العدل حديث صلاحي عن مقابلته في يونيو بمحققة عرَّفت عن نفسها بأنها موظفة مكتب التحقيقات الفيدرالي تدعى (سامانثا مارتن) Samantha Martin، ولكنها في الحقيقة رقيب عسكري في فريق غوانتانامو للمشاريع الخاصة التابع لوكالة استخبارات الدفاع. كانوا يرتدون لباسًا غير رسمي ويخبرون المعتقلين أنهم موظفو مكتب التحقيقات الفيدرالي، وتبين بعد ذلك أنها كانت خدعةً شائعةً في عام 2003م، ولا تخص المحققين العسكريين فقط. في ذلك الصيف، ذكر موظف الإشراف التابع لمكتب التحقيقات الفيدرالي في غوانتانامو أن هذا الأمر كان عملًا شائعًا أيضًا لدى موظفي السي. آي. إيه حتى لا يُكتشف وجودهم في المنشأة[170].

إن ادعاء القوات المسلحة ومحققي السي. آي. إيه أنهم موظفون في مكتب التحقيقات الفيدرالي -وهو عمل يهدف بوضوح لاستغلال سمعة الوكالة على أنها تدير تحقيقات تعسفية-

يهدد جهودها التي قامت بها على مدى شهور للحفاظ على موظفيها من ألاعيب القوات المسلحة ومزاحها الازدرائي. عندما اكتشف أحد موظفي الوكالة لاحقًا في ذلك العام أنه حُقِّق مع صلاحي في يونيو من قِبَل موظف مزيف، وأنه استمر في لعب الدور في التحقيق الخاص، قام موظف الوكالة بالإشارة إلى هذه الحادثة بالتحديد بنقل أخبار انتهاكات القوات المسلحة إلى أعلى مستوًى عن طريق التسلسل، وذكر البلاغ ما يأتي: لم تسفر هذه التكتيكات عن فهم معنى طبيعة تحييد التهديد حتى الآن، ويعتقد CITF أن التقنيات قد دمرت أي فرصة لمحاكمة هذا المعتقل، وقد تابع البلاغ محذرًا: إذا أُطلِق يومًا ما سراح هذا المعتقل، أو إذا انتشرت قصته بطريقة ما، فإنه لن يُحاسَب موظفو وزارة الدفاع؛ لأن موظفي مكتب التحقيقات الفيدرالي هم من مارسوا تقنيات التعذيب هذه، وسيتحمل مكتب التحقيقات الفيدرالي المسؤولية كاملةً أمام الجماهير[171].

إن التحقيق الخاص بصلاحي يبرز، في الحقيقة، سلسلةً من الحيل الوحشية المتزايدة. لقد عُدِّلت خطة التحقيق في الأسابيع التي تلت مذكرة الموافقة الثانية، وفي 1/يوليو وقع الجنرال ميلر طلبًا حول الحالة القانونية للمشاريع الخاصة لصلاحي، وللحصول على موافقة على التحقيق مدة 90 يومًا يتضمن تقنيات لم تكن محددةً في وثيقة التوجيهات الخاصة بوزارة الدفاع، ووفقًا لخطة ميلر كان التحقيق يبدأ، بإعادة تفعيل تقنيات وحشية مختارة من المجلس العسكري الأرجنتيني: وبعد تحقيق استمر من ثلاثة إلى خمسة أيام في معسكر دلتا، قام فريق من عناصر الشرطة العسكرية مجهزًا بشكل كامل لمكافحة أعمال الشغب بأخذه من زنزانته بمرافقة كلاب حراسة، وأرسلوه على وجه السرعة إلى مروحية؛ لتطير به فوق المحيط وهو مهدد بالموت، أو بترحيله إلى زنزانة في إحدى دول الشرق الأوسط، ويُعاد بعد ذلك إلى الجزيرة، وترحيله إلى منشآت معسكر إيكو الانفرادي التي أتموها مؤخرًا خارج معسكر دلتا، حيث سيتعرض هناك إلى تغييرات شديدة في الجو المحيط به، وسيُقيَّد إلى الأرض، ويُترك في الغرفة مدة أربع ساعات بينما يستمر إصدار الضجيج بشكل مستمر، ويُحقَّق معه مدة 16 ساعة تتبعها أربع ساعات النوم، ويستمر ذلك أيامًا عدة[172].

Openkan.com

لم ينتظر محققو ميلر تصريح رامسفيلد للبدء بالتحقيق مع صلاحي، وقد قامت لجنة الخدمات العسكرية لمجلس الشيوخ بمراجعة المذكرات العسكرية بدءًا من يوليو 2003م، وأدلت بما يأتي:

> تشير المذكرات إلى أنه حُقِّق مع صلاحي في حالات عدة منذ 8/يوليو، وحتى 17/يوليو على يد محقق مقنع يدعى السيد X. في 18/يوليو 2003م، قام السيد X بالتحقيق مع صلاحي، وعرَّضه لأنماط متنوعة من الإنارة وموسيقى الروك، ونغمة بركة الغرق؛ وتجعل الأجساد ترتطم بالأرض، وفي 10/ يوليو 2003م، وُضِع صلاحي في غرفة تحقيق واقفًا، ومقيدًا، وأطفئ التكييف حتى أصبحت الغرفة حارةً تمامًا. وفي اليوم الثاني، أُحضِر صلاحي إلى حجيرة تحقيق، وظلَّ واقفًا مقيدًا مع إطفاء التكييف مجددًا. وبعد السماح لصلاحي بالجلوس، قام المحقق بأخذ كرسيه، وتركه واقفًا لساعات عدة وفقًا للمذكرة، كان صلاحي مرهقًا بشكل واضح وظهرت عليه علامات التعب. كان ذلك في اليوم الرابع من تحقيقات صلاحي المطولة.
>
> في 17/ يوليو 2003م، أخبر المحقق المقنع صلاحي عن حلم راوده؛ حيث رأى أربعة معتقلين مقيدين معًا من الأرجل، قاموا بحفر حفرة طولها 6 أقدام، وعمقها 6 أقدام، وعرضها 4 أقدام. ثم رآهم يلقون فيها تابوتًا خشبيًّا بسيطًا غير مصبوغ رُسم عليه الرقم 760 باللون البرتقالي، وهو رقم الاعتقال التسلسلي لصلاحي ISN [173].

أخبر المحقق المقنع المعتقل أن حلمه يعني أنه لن يغادر غوانتانامو إلا إذا بدأ بالكلام، وإنه سيموت هنا حقًّا لكبر سنه، وسيدفن على أرض نصرانية ذات سيادة أمريكية، اكتشفها المحققون العسكريون في العام 2005م، بعد يومين اتبع السيد X هذا الأسلوب بإخبار المعتقل بأن عائلته قد سُجِنت، وفي الأسبوعين اللاحقين، وحينما حُوِّل طلب ميلر -المرفق بتوصيات

obeikan.com

الموافقة- من هيل إلى بيلنغسليا وولفويتز، منع المحققون صلاحي من النوم بإمطاره بوابل من الأضواء الصاعقة والموسيقى، ووضعه في ثلاجة حيث غمره الحرّاس بالثلج والماء البارد لإبقائه مستيقظًا[174]. وفي الأول أو الثاني من أغسطس قام مبعوث بزيارة صلاحي وفقًا لمذكرة 2/ أغسطس 2003م.

كانت تلك الرسالة بسيطة: لقد سئم زملاء المحقق من سماع الأكاذيب ذاتها، وقد فكروا جديًّا بالتخلص منه، وما أن يفعلوا ذلك حتى يختفي ولا يسمع به أحد. وقد أكد المحقق للمعتقل ثانيةً بأنه سوف يستخدم خياله للوصول إلى أسوأ السيناريوهات التي يمكن أن يبتدعها خياله، وأخبره أن الضرب، والألم الجسدي ليسا أسوأ شيء في العالم، وفي النهاية، وبعد الضرب مدةً من الوقت، يميل الإنسان إلى فصل عقله عن جسده. على كل حال، توجد أمور أسوأ من الألم الجسدي، وقد أكد المحقق للمعتقل أنه سيتكلم في النهاية؛ لأن الجميع يفعلون ذلك، وحتى ذلك الحين، سوف يختفي في قعر حفرة مظلمة جدًّا، وسوف يُمحى وجوده، وسوف تُلغى ملفاته الإلكترونية من جهاز الحاسوب، وسوف تُجمع ملفاته وتُصنف بعيدًا، وسوف ينسى الجميع وجوده، ولن يعلم أحد ماذا يحدث له، ومن ثم لن يهتم أحد به[175].

في الثاني من أغسطس 2003م، استقبل صلاحي زائرًا آخر، إنه في هذه المرة رئيس ICE التابع لميلر الذي ادَّعى أنه الكابتن كولنز وهو العقيد البحري الذي أُرسِل من البيت الأبيض مباشرةً، وقد ذكر تقرير شميدت - فارلو، ما يأتي:

> لقد أشار (الكابتن كولنز) إلى أنه أُرسِل من البيت الأبيض في محاولة لإقناع الخاضع للتحقيق الثاني الخاص بضرورة التعاون مع من يحقق معه، لقد عرض رئيس الفريق الخاص رسالةً على هذا المستجوَب، تشير إلى أنه بسبب عدم تعاون هذا المستجوَب فإن خطة السلطات الأمريكية بالاشتراك مع سلطات من بلد المستجوَب، هي استجواب أمه، وقد أشارت الرسالة إضافةً إلى ذلك أنه إذا كانت والدته غير متعاونة فستُعتقل، وستُنقل إلى سجن أمريكي في غوانتانامو مدةً طويلةً[176].

أكدت تلك الرسالة التي كشفت عنها لجنة الخدمات العسكرية لمجلس الشيوخ، أن والدة صلاحي ستكون المرأة الوحيدة التي تُعتقل في هذا السجن الذي لا يضم سوى الرجال فقط[177].

طلب صلاحي في 7/أغسطس 2003م، مقابلة الكابتن كولنز مجددًا، وسجل محققو القوات المسلحة في اليوم الثاني في مذكرة التقرير أنهم فهموا أن المعتقل قد اتخذ قرارًا مهمًّا، وأن المحققين متلهفون لسماع ما سيقوله، وقد ذكرت المذكرة أن صلاحي لم يكن يرغب بالمتابعة لحماية الآخرين على حساب نفسه وعائلته[178]. من الواضح أن رامسفيلد قد وافق على خطة التحقيق الخاصة بصلاحي، وإن لم يكن مقتنعًا بها، بعد خمسة أيام، في 13/ أغسطس 2003م، مع تغيير واحد وهو: سيُنقل صلاحي بالقارب بدلًا من المروحية، وقد أخبر بيكر مشرف مكتب التحقيقات الفيدرالي في الموقع أن ميلر قرر أنه من الصعب لوجيستيًّا إقلاع المروحية؛ لأن ذلك سيجعل العديد من الموجودين في القاعدة على علم بالأمر[179].

في 21/ أغسطس 2003م، قام فريق الإنشاءات بتجهيز زنزانة معسكر إيكو لصلاحي، حيث أُغلِقت من الداخل لمنع النور من دخول الزنزانة، ولُفَّ الجزء الخارجي بستارة لمنعه من التواصل البصري مع الحراس[180]. وبعد ذلك، في 24/ أغسطس 2003م، زُوِّد صلاحي بنظارة تعتيم، وقُيِّد، ونُقِل على ظهر مركب أبحر إلى خليج غوانتانامو، حيث سمحوا له بالاستماع إلى محادثات المسافرين الآخرين الخادعة التي خُطِّط لها مسبقًا[181]. هذا ما ذكره تقرير تشيرتش Church لعام 2005م. ذكرت صحيفة وول ستريت جورنال في عام 2007م، أن رحلة المركب جعلت السيد صلاحي يظن أنه سيُقتل، وقد تبول في بنطاله من الخوف[182].

لقد سرد صلاحي تجربته عندما استُؤنِفت تسجيلات جلسة المراجعة الإدارية في 22/ نوفمبر 2005م:

> الضابط المسؤول: حسنًا، هل يمكن أن تحدثنا عمَّا حصل قبل الرابع والعشرين؛ لأنني حصلت على المواد كلها في أغسطس2003م؟ فإذا كان بإمكانك البدء بما

جرى في أغسطس؛ لأنك قلت: إنه كان يومًا شديدًا. أبعدنا عن هناك وجعلنا نذهب إلى هذا المكان السري، وبذلك يمكننا التقدم قليلًا.

المعتقل: حسنًا، بالضبط، لقد أخذني هذان الرجلان، وقد استغرقت الرحلة في المركب مدة ساعة، ثم أخذاني إلى مكان حيث كنت أتأوه، وقد لاحظت صوتًا كان يتكلم إلى رجلين عربيين، كان أحدهما يتظاهر بأنه مصري، والآخر أردني، وقد كان يخبرهما كم هو ممتن لأنهما ساعداه، وقد أخبراه باللغة العربية أنهما كانا هناك ليعذباني، وأنهما لم يستطيعا نقلي إلى الأردن، أو مصر، أو أي بلد كتلك البلدان. ثم قالا له أن يدقق بهذا، ثم سلماني إلى الفريق العربي، ونقلاني إلى مكان مدة ساعة تقريبًا، ثم نقلاني إلى مكان آخر لا أعرفه. كانوا يضربونني في كل مكان (ثم أظهر المعتقل الضربات)؛ وضعوا الثلج في قميصي حتى الذوبان، ثم وصلت إلى ذلك المكان، وسلماني ثانيةً إلى [...]، ثم أحضرا طبيبًا، لم يكن طبيبًا نظاميًّا، وإنما كان جزءًا من الفريق. لقد كان يشتمني ويقول لي: كلمات بذيئة جدًّا. لقد أعطاني كثيرًا من العقاقير لكي أنام، وكان يحرسني أشخاص مقنعون؛ لذلك لم أستطع رؤية أحد منهم. لقد كنت فاقدًا للوعي مدة أسبوعين، أو ثلاثة، وبعد ذلك قررت أن الأمر لا يستحق العناء؛ لأنهم قالوا لي: إما أن أتحدث أو سيستمرون في ذلك. فقلت إنني سأخبرهم بكل ما يريدونه.

لقد أخبرتهم -عندما كنت في كندا- أنني كنت أخطط إلى هجوم إرهابي مع رسام، ولكنني لم أتابع مع رسام؛ لأنه لم يعاود الاتصال بي، وبعد ذلك كان يتعاون بشكل كامل مع مكتب التحقيقات الفيدرالي، وبالطبع قال: إنه لا يعرفني؛ لأنه حقًّا لم يكن يعرفني، ولكنني أخبرتهم أنني كنت أحاول القيام بأعمال وحدي، وطلبوا مني كتابة ذلك فكتبته، ووقعت عليه. لقد ورَّطت معي كثيرًا من الناس الأبرياء؛ لأنني أردت تأليف قصة تبدو معقولةً. ظنوا أن قصتي غير صحيحة؛ لذلك وضعوني على جهاز كشف الكذب وقد اجتزته، ثم أرادوا كل

شيء، أرادوا أن أخبرهم أنني سأقول لهم كل شيء. كنت فقط أريد الحصول على بعض الأمن. إن لم يستوعب أحدهم هذا الأمر فلن يستطيع أحد أن يفهم؛ لأنني أنا من يعاني الجوع، والحراس يضربونني، لقد كان مكانًا سيئًا جدًّا[183].

استمر التحقيق الخاص بصلاحي في سبتمبر وأكتوبر على الرغم من أن المعتقل استمر في التعاون، وذكر ميلر مرارًا في تغطيته الأسبوعية في أثناء تلك المدة، حيث بدأ يُظهر أيضًا بعض أعراض الإرهاق، وفي 17/أكتوبر 2003م، أرسل محقق من JTF GTMO رسالةً إلكترونيةً إلى المقدم ديان زيرهوفر، وهو أحد الأطباء النفسيين في BSCT، ليخبره: لقد أخبرني صلاحي أنه يسمع أصواتًا الآن، وأنه قلق لأنه يعلم أن ذلك أمر غير طبيعي، فهل يمكن أن يحدث أمر كهذا، حيث يبدو وكأنه مخدر إذا ما تعرض لقليل من المثيرات الخارجية مثل ضوء النهار، والتفاعل البشري، ... إلخ؟ أجاب زيرهوفر: يمكن أن يسبب الحرمان الحسي هلوسةً، وغالبًا ما تكون هلوسةً بصريةً أكثر مما تكون سمعيةً، ولكنك لا تعلم، يمكنك في الظلام افتعال أمور كثيرة من شيء بسيط[184].

في 26/ يونيو 2003م، بينما كان محققو JTF GMTO ينهون (خطة تحقيق صلاحي الخاصة) التي سمح بها رامسفيلد، أصدر الرئيس بوش بيانًا بأنه يجب على المفتش العام لـ السي. آي. إيه جون هيلغرسون أن يقتبس شيئًا مما يأتي ويضمنه في تقريره الخاص في العام المقبل:

أعلنت الولايات المتحدة اليوم؛ في اليوم العالمي للأمم المتحدة لدعم ضحايا التعذيب، تضامنها الكبير مع ضحايا التعذيب في العالم. إن التعذيب هو إهانة للكرامة الإنسانية في أي مكان وفي كل مكان، وقد التزمنا ببناء عالم ينعم بحماية حقوق الإنسان واحترامها وفقًا لمبادئ القانون.

إن التخلص من التعذيب حق إنساني ثابت، إن ميثاق مناهضة التعذيب وأي نوع من المعاملة القاسية، والمهينة، وغير الإنسانية الذي وافقت عليه الولايات المتحدة

وأكثر من 130 بلدًا آخر منذ العام 1984م، يمنع الحكومات من إلحاق الألم الجسدي، أو الذهني الحاد أو المعاناة بشكل متعمد بالأشخاص الموجودين في سجونهم، أو تحت سيطرتهم. ولكن الدول ذات الأنظمة المجرمة تستمر بممارسة التعذيب، تلك الأنظمة التي تتناسب أساليبها الوحشية مع تصميمها على تحطيم الروح الإنسانية. إن الضرب، والحرق، والاغتصاب، والصدمات الكهربائية هي من الوسائل المروعة التي تستخدمها مثل هذه الأنظمة لإرهاب مواطنيها، وإن هذه الجرائم الدنيئة لا يمكن أن تتجاوز عنها الدول التي التزمت بالعدالة.

إن الدول المشهورة بالاعتداء على حقوق الإنسان، ومن ضمنها، بورما، وكوبا، وكوريا الشمالية، وإيران، وزمبابوي يأملون بإبعاد انتهاكاتهم عن أعين العالم، وذلك بعرض حيل مدروسة، وبإبعاد المراقبين الدوليين لحقوق الإنسان، حيث بدأ العالم الآن مع حركة تحرير العراق، يعلم بشاعة العقود الثلاثة التي كان الدكتاتور يضحي بالشعب العراقي، بالإضافة إلى أن الأعمال الوحشية التي قام بها البعثيون أخذت تتصاعد، وهي تنتشر في أنحاء البلاد، بما فيها الأعداد الكبيرة للمقابر الجماعية التي تحتوي على بقايا آلاف الرجال، والنساء والأطفال، بالإضافة إلى غرف التعذيب المخبأة داخل القصور والهيئات الحكومية، وإن أكثر الأدلة الدامغة ما تزال في حكايات الناجين من التعذيب الذين يروون منظومةً واسعةً من الأعمال السادية التي ارتُكِبت ضد الأبرياء، وتذكرنا شهادتهم بشجاعتهم الكبيرة في مقاومة أحد أكثر الأنظمة وحشية في التاريخ، وتذكرنا بوجود أعمال وحشية تحدث خلف الأبواب المغلقة في الدول الأخرى التي تُعدُّ سجونًا بحد ذاتها.

لقد التزمت الولايات المتحدة أمام العالم بأسره بالقضاء على التعذيب، وسنكون نحن القدوة في ذلك. لقد طلبتُ من الدول جميعها أن تنضم إلى الولايات المتحدة ومنظومة الدول الملتزمة بالقانون إلى التحقيق في أعمال التعذيب، ومحاكمة

المتورطين فيها، والالتزام بمنع أي عقاب قاسٍ ووحشي للمعتقلين، وطلبت من الدول جميعها أن تتكلم بوضوح ضد التعذيب بأشكاله جميعها، وأن تجعل من إنهاء التعذيب جزءًا جوهريًّا من سياستها، وعلاوة على ذلك فقد حثت الحكومات؛ لكي تنضم إلى الولايات المتحدة في دعم مراكز معالجة ضحايا التعذيب، والمساهمة في صندوق الأمم المتحدة المالي لدعم ضحايا التعذيب، ودعم جهود المؤسسات غير الحكومية لوقف التعذيب ودعم ضحاياه[185].

لقد جاء البيان في خضم تبادل متزايد حاد للرسائل بين البنتاغون، والسيناتور باتريك ليهي Patrick Leahy، حول الالتزام الأمريكي بميثاق مناهضة الإرهاب في إبريل، وبينما كانت التقارير تكشف تعرض المعتقلين في السجون الأمريكية إلى تقنيات (الإجهاد والإكراه) التي تتضمن التقييد في وضعيات مرهقة، وحرمان النوم والطعام، والضرب، كتب جيم هاينز إلى كين روث Ken Roth المدير التنفيذي لمنظمة هيومان رايتس واتش، ليخبره: إن سياسة الولايات المتحدة تدين وتحرم التعذيب، وعند استجواب المقاتلين الأعداء، فإنه يُطلب من الموظفين اتباع هذه السياسة، والقوانين المعمول بها التي تحرم التعذيب، وإذا تطلبت الحرب الشاملة على الإرهاب تحويل المقاتلين الأعداء إلى دول أخرى لمتابعة الاعتقال نيابةً عنا؛ فإن الحكومة الأمريكية تعطي تعليماتها للحصول على ضمانات بعدم تعذيب هؤلاء المقاتلين[186].

لقد أراد ليهي، وهو الديموقراطي رفيع المستوى في اللجنة القضائية لمجلس الشيوخ، أن يعرف المزيد من وجهة نظر الإدارة بالقوانين المعمول بها.

في يونيو، جهَّز أولى الطلبات الرسمية المتعددة للحصول على نسخ من المذكرات السرية لمكتب المستشار القانوني، وطرح ستة أسئلة محددة لمستشارة الأمن القومي غوندوليزا رايس Condoleezza Rice:

أولًا: لقد ذكر السيد هاينز في رسالته أنه عند استجواب المقاتلين الأعداء، فإنه يُطلب من الموظفين الأمريكيين اتباع القوانين المعمول بها لمنع التعذيب. ما

هذه القوانين؟ ومع التسليم بأن الولايات المتحدة قد وافقت على ميثاق مناهضة التعذيب والأشكال الأخرى للمعاملة، أو العقاب الوحشي، والمهين، وغير الإنساني، فهل يُعدُّ هذا الميثاق واحدًا من هذه القوانين؟ وهل يُلزم الموظفين الأمريكيين به داخل الولايات المتحدة أو خارجها؟

ثانيًا: هل تقبل الإدارة أن يكون لدى الولايات المتحدة التزامًا محددًا وفقًا لـ CAT بعدم المشاركة بالمعاملة الوحشية، والمهينة وغير الإنسانية؟

ثالثًا: عندما وافقت الولايات المتحدة على CAT، فإنها بدأت بالتحفظ بشأن تحريمها للمعاملة الوحشية، والمهينة، وغير الإنسانية، ذاكرةً أنها تفسر المصطلحات التي تعني: المعاملة، أو العقاب الوحشي، والقاسي، وغير الإنساني على أنه محظور وفقًا لتعديلات الدستور الخامس، والثامن، و الرابع عشر. هل تُعامل تحقيقات المقاتلين الأعداء جميعها بطريقة تتفق وهذا التحفظ؟

رابعًا: لقد استنكرت وزارة الخارجية مرارًا في تقارير الدولة السنوية حول ممارسات حقوق الإنسان العديد من تقنيات التحقيق المشابهة لتقنية (الإجهاد والإكراه) التي استخدمها الموظفون الأمريكيون في أفغانستان، هل يمكنك التأكيد أن الولايات المتحدة لا تستخدم أساليب التحقيق المحددة التي أدانتها وزارة الخارجية في دول مثل مصر، وإيران، وأريتريا، وليبيا، وبورما؟

خامسًا: ذكرت وزارة الدفاع في مارس أنها كانت تحقق في موت معتقلين اثنين كانا محتجزين في قاعدة باغرام الجوية في أفغانستان؛ بسبب صدمة بطنية حادة. ما هو وضع ذلك التحقيق، ومتى تتوقعين إنجازه؟ هل قامت وزارة الدفاع أو السي. آي. إيه بالتحقيق في ادعاءات أخرى بشأن تعذيب، أو إساءة معاملة المعتقلين، وإذا كان الجواب نعم، فما النتائج التي توصلوا إليها؟ وما الخطوات المتبعة في حال اكتشاف أن الموظفين الأمريكيين قد شاركوا بسلوك غير قانوني؟

أخيرًا، لقد قدَّمت رسالة السيد هاينز تفسيرًا مرحبًا به، وهو أنه عندما ينقل المعتقلون إلى دول أخرى؛ فإن الحكومة الأمريكية تصدر توجيهات للحصول على الضمانات المناسبة بعدم تعذيب هؤلاء المعتقلين الأعداء، فكيف تتابع الإدارة هذا الموضوع حتى تجزم أن هذه الوعود قد نُفذت، وخصوصًا عندما تكون الدول المعنية معروفة بممارستها للتعذيب؟[187]

وقع ليهي الرسالة بملاحظة مكتوبة باليد: كوندي Condi – أريد فقط أن أتأكد أننا ضمن المخطط الأخلاقي الصحيح في حال اعتُقل أي شخص أميركي في الخارج. بات Pat.

أعادت رايس رسالة ليهي إلى هاينز للإجابة عنها، وفي 25/يونيو 2003م؛ أي في اليوم الذي سبق إعلان الرئيس يوم التعذيب، كتب هاينز إلى ليهي: نستطيع أن نؤكد لك أن سياسة الولايات هي التوافق مع التزاماتها بجميع التزاماتها القانونية في معاملتها للمعتقلين، وبالتحديد الالتزامات القانونية التي تحرم التعذيب.

تتضمن هذه الالتزامات التي اعترف بها هاينز بشكل مباشر: الالتزام بمنع الأعمال الوحشية، أو المعاملة اللاإنسانية، والمهينة، أو العقوبة القاسية والمهينة، وقد حُدِّدت (بمقياس وحشي، وغير عادي)؛ حيث ضم مواد الحماية المعدلة الخامسة، والثامنة، والرابعة عشرة، وأكد هاينز أيضًا أن الولايات المتحدة ملتزمة بشكل كامل بنواهي الـ CAT حول ترحيل المعتقلين من أجل التعذيب، وبالتذكير أن الولايات المتحدة حصلت على الضمانات قبل عملية الترحيل، وقد اتخذت الإجراءات من أجل التحقيق في مزاعم التعذيب الموثوقة، واتخذت الإجراء المناسب إذا كان هناك أي سبب يدعو إلى الظن أن هذه الضمانات لم تُنفَّذ[188].

في 9/ سبتمبر 2003م، بعد أن تعرض صلاحي للترحيل، والتهديد بالإعدام المزيفيْن اللذين وافق عليهما رامسفيلد. كتب ليهي إلى هاينز مُرحبًا في بيانه الواضح حول تنفيذ الولايات المتحدة التزامات CAT بشأن المعاملة الوحشية، والقاسية، وغير الإنسانية. لقد تابع ليهي بتركيز حيث استبعد بيان السياسة

هذا استخدام العديد من تقنيات (الإجهاد والإكراه) التي ذُكِرت في التقارير الصحفية في الأشهر العديدة الماضية، وقد لاحظ ليهي في الوقت نفسه أن المصداقية المطلقة لهذه السياسة تعتمد على تطبيقها من قبل الموظفين الأمريكيين حول العالم، وقد تابع (بهذه الروح)، سأكون ممتنًّا إذا وضحتم لي كيف أُرسِل التزام سياسة الإدارة بـ CAT إلى الموظفين المنخرطين مباشرةً في عمليات الاعتقال والتحقيق؟ بالإضافة إلى ما ذكرتم في رسالتكم؛ فإن التزام الولايات المتحدة وفقًا للمادة 16 من CAT هو أن تتعهد بمنع المعاملة القاسية، والمهينة، وغير الإنسانية. ما الذي فعلته الإدارة لتمنع الانتهاكات؟ هل أصدرت توجيهاتٍ جديدةً، أو قوانين، أو أوامر عامةً لتطبيق السياسة التي وصفتها في رسالتك في 25/يونيو؟ إذا تحقق ذلك، سأكون شاكرًا إذا بعثت لي نسخةً منها.

إنني أتفهم أن التحقيقات التي قامت بها القوات المسلحة قد حُدِّد جزء منها من قِبَل دليل الميدان العسكري 52 - 34 الذي يمنع استخدام القوة، والتعذيب الذهني، والتهديدات، والإهانات، أو التعرض لأي نوع من المعاملة غير الإنسانية والمرهقة، وقد أكد دليل الميدان أن استخدام القوة تقنية ضعيفة؛ لأنها تسفر عن نتائج غير جديرة بالثقة، ويمكن أن تفسد الجهود اللاحقة لجمع المعلومات، ويمكن أن تُحمِّل مصدر المعلومات المعتقل على قول ما يظن أن المحقق يريد سماعه، هل توجد توجيهات إضافية يمكن أن تضاف على أي حال، لتحديد وتعيين النواحي الموجودة في دليل الميدان هذا؟ ما الآلية الموجودة لضمان الالتزام بهذه التوجيهات؟

والأهم، هو أنَّني أتطلع إلى أن تؤكد لي أن المحققين الذين يعملون لدى الوكالات الأخرى، بما فيها السي. آي. إيه، يعملون وفقًا للتوجيهات ذاتها التي تعمل بها وزارة الدفاع، إذا اختلفت توجيهات تحقيقات السي. آي. إيه، أو أي توجيهات

أخرى مستخدمة من قبل شخص يعمل لصالح أو نيابة عن الحكومة الأمريكية، فهل يمكنك أن توضح كيف سيتم ذلك، ولماذا؟

وحول عمليات ترحيل المعتقلين إلى دول أخرى، كتب ليهي:

ما زلت قلقًا؛ لأن مجرد الوعود من دول معروفة بممارسة العنف بانتظام لا تكفي، وبما أنك قلت: إن الولايات المتحدة ستتابع أي معلومة موثوقة بأن هؤلاء المعتقلين يتعرضون لسوء المعاملة، فكيف يمكن لهذه المعلومات أن تظهر للعيان طالما لا يمكن لأحد الوصول إلى هؤلاء المعتقلين؟ وهل أخذت الإدارة مأخذ الجدِّ في سعيها للحصول على ضمانات لدخول منظمات كمنظمة الصليب الأحمر الدولي إلى المعتقلين بعد ترحيلهم؟ إن لم تفعل، فأنا أحثك على فعل ذلك[189].

❊ ❊ ❊

بعد أسبوعين، قامت طائرة بوينغ 737 لا تحمل أي علامة، باستعادة الرأسمالي الممول المزعوم لأحداث 11 سبتمبر مصطفى الحوساوي من سجن سالت بيت، حيث أقلعت الطائرة من كابول إلى سيزماني- بولندا، بعد استلام كل من خالد شيخ محمد، وأبي زبيدة، وعبدالرحيم الناشري، ورمزي بن الشيبة، وترحيل محمد إلى موقع أسود جديد في بوخارست- رومانيا، واستأجرت السي. آي. إيه طائرةً كانت قد توقفت في المغرب، وأقلعت من الرباط الساعة 8:10 صباحًا في 23/سبتمبر 2003م، ووصلت إلى غوانتانامو قبل فجر اليوم الثاني. بينما كان صلاحي يخبر المحققين ما يريدون سماعه في معسكر إيكو، وضع كل من ابن الشيبة، والناشري، وأبي زبيدة، والحوساوي في منشأة سرية، جديدة خارج معسكر دلتا تسمى حقول الفراولة)[190].

بعد أيام، وبعد عام تقريبًا من زيارة محامي السي. آي. إيه جوناثان فريدمان إلى غوانتانامو حين أوعز إلى بيكر، وديان بيفر، وآخرين أن ينقلوا معتقلين مختارين بعيدًا عن انتباه ICRC، أجرت بعثة من الصليب الأحمر تحقيقًا رسميًّا حول منشآت الاعتقال في القاعدة العسكرية، وبعد ذلك أدرجت نصيحة فريدمان في إجراءات الإدارة المعيارية في معسكر دلتا:

4-17 مستويات الزيارة

يجب أن يكون للمعتقلين جميعهم مستوًى مخصص لهم للتواصل مع ICRC، وتظهر هذه المستويات المختلفة كما يأتي:

1. ممنوع الدخول: يمنع أي نوع من التواصل مع ICRC، بما في ذلك تسليم رسائل الـ ICRC.
2. محدود: يُسمح لـ ICRC بسؤال المعتقل عن الصحة، والرعاية فقط؛ تُمنع الأسئلة المطولة.
3. غير محدود: يُسمح لـ ICRC بالدخول بشكل كامل، والتحدث مع المعتقل.
4. مرئي: يقتصر الدخول على المعاينة المرئية لحالة المعتقل الجسدية، ولا يُسمح بأي نوع من التواصل، ولا تسليم رسائل ICRC [191].

في انتهاك فاضح للقانون الدولي الذي يضمن للصليب الأحمر الوصول إلى سجناء الحرب، والمعتقلين المدنيين الذين اعتُقِلوا بسبب النزاع المسلح، فإنه لم يُكشف لوفد الصليب الأحمر عن وصول أربعة معتقلين جدد إلى غوانتانامو، وذلك وقت زيارتهم في أكتوبر من العام 2003م، لقد بقي أبو زبيدة، وابن الشيبة، والناشري، والحوساوي معتقلين سريين على الجزيرة مدة سبعة أشهر، وبعد ذلك في 27/مارس2004م، نقلوا فجأة إلى مواقع السي. آي. إيه السوداء، تمامًا عندما كانت المحكمة العليا تُحضر لجلسة استماع رسول ضد الرئيس بوش، في القضية التي أكدت فيها المحكمة أنه سُمح لمعتقلي غوانتانامو بتقديم طلبات حق المعتقل بإجراء تحقيق في قانونية حبسه.

وعلى كل حال، فقد أخبر جهاز الـ ICRC بوجود أربعة معتقلين آخرين في (منطقة محظورة) على بعثة الصليب الأحمر (لضرورات عسكرية) وهم: صلاحي، وعبدالله تبارك، وعبدالرحمن قادر، ومعظَّم بيك، وبعد اجتماع جدلي مع ميلر في نهاية زيارة 9/أكتوبر 2003م، استمر ساعةً، حيث أخبر قائد فريق الصليب الأحمر فينسنت كاسارد الجنرال، بما يأتي:

obeikan.com

> لا تشعر ICRC أنها ملزمة بإجراءات الإدارة المعيارية السابقة التي أنشئت بين الـ JTF، والفريق السابق لـ ICRC. طلب اللواء ميلر من السيد كاسارد أن يشير إلى الأجزاء التي لم يوافقوا عليها في SOP. أجاب (كريستوفر جيرود وهو عضو في ICRC) أن ICRC لديها SOP خاص بها يتبعونه عالميًّا، حيث يُجيز لهم دخولًا غير محدود إلى المناطق جميعها، وإلى المعتقلين كلهم. لقد أقرت الـ ICRC إجراءات الإدارة المعيارية لـ JTF، وسوف ينفذونها من دون أن يقتنعوا بها[192].

وقد حذر كاسارد، ميلر في الاجتماع من تأثير التحقيقات التي تؤثر في الصحة الذهنية للمعتقلين، معترضًا بالضبط على محاولة السيطرة على المعتقلين باستخدام العزل، والضغط النفسي و ... القهر. لقد أكد ميلر أن المعتقلين كانوا يعاملون بطريقة إنسانية، بالإضافة إلى أنه أكد أيضًا أن 85% من معتقلي معسكر دلتا قد حصلوا على ميزات بدرجة تفوق مبادئ ومتطلبات (اتفاقيات جنيف)، وقد أضاف ساخرًا: هل اعترضت ICRC على هذه الميزات الإضافية؟ تابع كاسارد عمله؛ صرَّح السيد كاسارد أن الـ ICRC قلقة من التعامل مع القرآن في المعسكرات، وبالتحديد ما حصل في أغسطس، وخصوصًا حادثة إساءة استعمال القرآن، لقد سمعت ICRC من المعتقلين أن عناصر الشرطة العسكرية قد أساؤوا معاملة القرآن، فأجاب اللواء ميلر: إنه تولى عملية التحقيق كاملةً، ووجد أن هذه الحادثة كانت عابرةً، وإنها حصلت عندما بدأت عملية تفتيش الزنزانة حيث قام أحد عناصر الشرطة العسكرية برفع الفرشة، وعثروا مصادفة على قناع الجراحة الذي احتوى على القرآن، فوضع القرآن على الأرض نتيجةً لهذه الحادثة. وقد تابع ميلر مشيرًا إلى أن المعتقلين استخدموا هذه الحادثة لإثارة الاضطراب في المعسكر. وحدث ذلك وقت وصول عناصر جدد من الشرطة العسكرية إلى غوانتانامو؛ حيث وصل أكثر من 1200 عنصر وقتذاك، وقد أكد اللواء ميلر أنها كانت حادثةً عرضيةً، وأن لدى JTF احترامًا بالغًا للدين والقرآن، وأشار كاسارد إلى أنه سعيد بإنجاز مثل هذا التحقيق المتقن، على كل حال اهتمت ICRC بهذه الادعاءات، وأخبر ما يقارب 20 معتقلًا ICRC بأنهم تعرضوا للحلاقة عقابًا على الاضطراب الذي تسببوا به، بينما ذكر ميلر أنهم حلقوا للمعتقلين لأسباب

صحية فقط ومن قِبَل حلاق مؤهل، وقد حصلت الموافقة على الحلاقة من قيادة JDOG، ولم يفعلوا ذلك نوعًا من العقاب[193].

أضاف ميلر: إن استخدام المحققين للملفات الطبية من أجل الحصول على المعلومات لتطوير إجراءات التحقيق، وليس انتهاكًا للخصوصية التي بين الطبيب والمريض، وكذلك أكد كاسارد عندما ادَّعى الجنرال أن المحققين لم يقتربوا من الملفات الطبية للمعتقل، وأن الكوادر الصحية فقط هي التي استخدمت هذه الملفات وطلب من ICRC توثيق هذه الحقائق، مظهرًا القلق من أن اللواء ميلر لم يتخذ النقاش على محمل الجِدِّ، وأخيرًا فقد كذب ميلر تمامًا على البعثة حول طبيعة اعتقال صلاحي في معسكر إيكو، وحول أسباب وضعه في منطقة محظورة على ICRC:

> أشار السيد كاسارد إلى صدمة ICRC عندما لاحظوا توسع معسكر إيكو، حيث اقتنعت أن معسكر إيكو عنيف للغاية، وأن التحقيقات تنفذ فيه بطريقة صارمة جدًّا، أوضح ميلر أن معسكر إيكو قد أُنشِئَ للمعتقلين الذين ينتظرون عملية انتداب محامٍ لهم في المحكمة، وإنه مكان مناسب يسمح للمعتقلين بإجراء محادثات خاصة مع محاميهم، وفيه حاليًّا عدد قليل جدًّا من المعتقلين بسبب اعتدائهم الخطير على عناصر الشرطة العسكرية.

بالطبع، لم يكن الصليب الأحمر، ولا حتى الزائر الآخر الذي وصل إلى غوانتانامو بعد أسابيع من مغادرة وفد الصليب الأحمر، على علم بمشاريع ميلر الخاصة، أو مذكرات المصادقة لرامسفيلد، أو التشويهات القانونية الغريبة التي قام بها ديان بيفر، وجون يو.

لقد عاد المقدم ستيوارت كوتش Stuart Couch إلى القوات المسلحة بعد هجمات 11 سبتمبر التي قُتل فيها صديقه المقرب ميشيل هوروكس Michael Horrocks عندما اختُطفت الطائرة التي كان يقودها، وارتطمت بالبرج الجنوبي لمركز التجارة العالمي، ليخدم مدعيًا عامًّا في اللجان العسكرية في غوانتانامو، وقد كان ستيوارت كوتش طيارًا سابقًا في

البحرية قبل أن يتقاعد في 1999م من الخدمة الفعلية للقيام بتجربة قانونية خاصة، وذكر ستيوارت كوتش لمراسل صحيفة وول ستريت جيس برافين Jess Bravin في 2007م، أنه قام بذلك من أجل أن يبدأ العمل سريعًا ضد هؤلاء الأشخاص الذين هاجموا الولايات المتحدة. وقد انتقل إلى لجان كريستال سيتي، مكاتب فيرجينيا في أغسطس 2003م، وكان سعيدًا أنه وجد أن محمد ولد صالح المشغِّل المزعوم لهجمات 11 سبتمبر، وكان واحدًا من الذين كُلِّف في محاكمتهم.

بعد شهرين، عندما وصل المقدم كوتش إلى غوانتانامو للمرة الأولى، قام بجولة في المكاتب، وقاعة المحكمة التي ستتخذها اللجان العسكرية مقرًّا لهم، وبعد ذلك انتقل إلى غرف التحقيق في معسكر دلتا من أجل أن يراقب أولى جلسات التحقيق. وفي 2007م، حيث قال لأحد الذين يجرون المقابلات: إنه سيشاهد تحقيق إحدى الحالات التي كنت أتعامل معها[194].

> سأشاهد التحقيق من مرآة ذات اتجاهين، لآخذ فكرةً فقط كيف سيكون سلوك المعتقل. بينما كنت أنتظر إحضار المعتقل من زنزانته، سمعت هذا الصوت عاليًا حقًّا، كما تعرف إن الطريقة الوحيدة لوصف هذا الشيء هي أنه موسيقى الميتال الصاخبة، عندما بدأت تُعزف أسفل القاعة موسيقى الهارد كور روك آند رول –والميتاليكة– روك ميوزك. بعد ذلك خرجت من الحجيرة، ونظرت أسفل القائمة، فسمعت موسيقى الميتال الصاخبة تدوِّي، ورأيت ضوءًا صاعقًا قادمًا من المدخل، فذهبت باتجاه المدخل، وقد كان الباب مفتوحًا، واستدرت، ونظرت إلى الداخل فرأيت معتقلًا يجلس على الأرض، وكان يرتدي بدلةً برتقاليةً، ومُقَيَّد اليدين والرجلين، ووفقًا لما استطعت رؤيته، كانت يداه ملاصقتين للأرض، وكانت جميع الأنوار مطفأةً، ماعدا ذلك الضوء الصاعق، لقد كان يهتز إلى الأمام والخلف، وقد استطعت أن أرى أنه كان يصلي، كانت شفتاه تتحركان، وفي ذلك الوقت جاء رجلان مدنيَّان إلى المدخل، وسألاني: من أنت؟ ماذا تريد؟ فقلت لهم: أنا المقدم كوتش، هل أدركتم ماذا يحصل هنا؟ أوقفوا تلك الموسيقى،

لقد صدمت بما رأيت، وقد واجهت صعوباتٍ في التوثيق، فخرجوا وسحبوا الباب وراءهم، وبعد ذلك قالوا فقط، ابتعد عن الطريق، أو كلمات بالمعنى ذاته؛ لذلك عدت إلى الحجيرة، حيث كان يرافقني في جولتي محامٍ من القوات الجوية. فقلت له: هل رأيت ذلك؟ أجاب: نعم. فقلت: أنت تعلم أنَّ لدي مشكلة في ذلك، فقال: إن ذلك مصرح به[195].

لم تكن تجربة كوتش عاديةً، وقد ورد في رسائل إلكترونية كان قد أرسلها موظفون من مكتب التحقيقات الفيدرالي في غوانتانامو في 2002م، و2003م، عدد من أحداث كهذه: لقد وُضِعت في حجيرة مراقبة بين غرفتين للمقابلات، لأراقب مقابلةً، بدأت كما يأتي.

لقد كانت الحجيرة مزدحمةً جدًّا، حيث يوجد العديد من الأشخاص يراقبون مقابلةً في الغرفة من الطرف الآخر للحجيرة؛ كان المعتقل في تلك الغرفة يجلس على كرسي ثُبِّت بالأسلوب نفسه الذي ثُبِّت به باقي المعتقلين، كانت قدماه مقيدتين؛ لكيلا يستطيع مغادرة الغرفة، على كل حال لم يحصل كثير من المحادثة؛ لأن الأضواء كانت مطفأةً، وكان الضوء الصاعق يومض، وكانت تُعزف موسيقى الروك العالية. لقد استمر ذلك مدة 30 إلى 60 دقيقةً حسب تخميني، وقد أخبرني بعض موظفي مكتب التحقيقات الفيدرالي أن مثل هذه الأساليب كانت في ذلك الوقت شائعةً إلى حد كبير[196].

قال شخص آخر إنه رأى مشهدًا مشابهًا، مع تنوع غريب:

لدى مغادرتي مبنى المقابلة في معسكر دلتا في الساعة 8:30 صباحًا تقريبًا، أو بعد ذلك، وبعد مقابلة أحد المعتقلين في تاريخ غير معروف، سمعت في المدخل موسيقى عاليةً، وشاهدت ومضاتٍ ضوئيةً. مشيت في الرواق إلى غرفة المراقبة لأرى ماذا يحدث، ونظرت من غرفة المراقبة إلى داخل غرفة التحقيق المجاورة في ذلك الوقت، رأيت معتقلًا آخر يجلس على أرض الغرفة، وقد لُفَّ علم إسرائيل

حوله، وبعد ذلك غادرت غرفة المراقبة مباشرة، ولم أرَ أي شخص داخل الغرفة، فظننت أن ذلك كان عملًا استُخدِم من قبل DOD DHS؛ لأن الأشخاص الذين كانوا موجودين في الرواق بجانب غرفة التحقيق تلك بالتحديد، كانوا يرتدون زيًّا عسكريًّا أصفر اللون يشبه اللون الذي يرتديه جنود الاحتياط في DOD DHS وDODMP.[197]

تساءلت إحدى المذكرات العسكرية التي كانت بلا تاريخ، وكانت بعنوان نظرة تاريخية على التقنيات غير الملائمة المستخدمة في GTMO: هل الصراخ والموسيقى العالية والأضواء الساطعة مناورة بيئية؟ راجعت تلك الوثيقة التي ما زالت سريةً، وقد وُضِعت من قبل لجنة الخدمات المسلحة التابعة لمجلس الشيوخ في تقريرها لعام 2008م، ممارسات التحقيق في غوانتانامو بقيادة اللواء ميلر، ووجدت بوضوح أن المحققين كانوا يستخدمون بانتظام العديد من التقنيات، إنْ لم تكن كلها التي تتطلب إخطارًا من وزير الدفاع[198]. أظهر تقرير ثالث لمكتب التحقيقات الفيدرالي في ذلك الوقت، وبشكل واضح أن ما يؤمن به محققو ميلر يمكن تنفيذه ضمن معطيات التحكم البيئي والحراري التي حددها رامسفيلد بشكل مبهم:

عندما دخلت إلى غرفة التحقيق في حادثتين مختلفتين، وجدت السجين مقيد اليد والقدم على الأرض بوضعية الجنين من دون كرسي أو ماء؛ ولأنهم كانوا يُتركون هناك مدةً تتراوح بين 18 إلى 24 ساعة، فإنهم كانوا معظم الوقت يتبولون، أو يتغوطون على أنفسهم، وفي إحدى الحوادث، خُفِّضت حرارة التكييف، فكانت الحرارة باردةً جدًّا في الغرفة، وكان المعتقل الحالي يرتجف من البرد، وعندما سألت عناصر الشرطة العسكرية عما يحدث، أخبروني أن تحقيقات اليوم السابق تطلبت هذه المعاملة، وكان على المعتقل ألا يتحرك، وفي حادثة أخرى، كان التكييف مطفأ، الأمر الذي جعل حرارة الغرفة التي لا تهوية فيها تصل إلى أكثر من 100 درجة. كان المعتقل تقريبًا فاقد الوعي على الأرض، وإلى جانبه كومة من الشعر، وكأنه بالحرف الواحد قام بنتف شعره في الليل، وفي

حادثة أخرى حيث لم تكن فقط درجة الحرارة مرتفعةً إلى درجة لا تُحتمل، بل كانت تُعزف أيضًا موسيقى الراب العالية جدًّا، وكان المعتقل مقيد اليد والقدم في وضعية الجنين على أرض مبلطة منذ اليوم السابق[199].

في صيف 2003م، كان من الواضح تمامًا كم كانت الوثيقة، وحتى القائمة المعدلة للتقنيات المعتمدة مرنةً، وفي مذكرة رامسفيلد في 16/إبريل 2003م، عُرِّفت معايرة النوم، على أن معايرة أوقات نوم المعتقل (مثال: قلب دورة النوم من الليل إلى النهار) إنها ليست تقنية حرمان النوم، فمتى تصبح المعايرة حرمانًا؟

في 2/يونيو 2003م، أصدر قائد القيادة الجنوبية الجنرال هيل تعليماتٍ توضيحيةً تمنع المحققين من إبقاء المعتقل مستيقظًا أكثر من 16 ساعةً، أو أن يسمحوا له بالاستراحة قليلًا، ثم يعاودون إيقاظه مدةً لا تتجاوز أربعة أيام متتاليةً[200].

إلا أن موظفًا من مكتب التحقيقات الفيدرالي وصل إلى غوانتانامو بعد إصدار هذه التعليمات، وحضر اجتماعًا لقيادة الأركان مع اللواء ميلر، ورؤساء الأقسام في غوانتانامو حيث كُشِفت إستراتيجية جديدة تسمى استعمال الرّمال (الرّمال في الأسطورة هو رجل يبث النوم في عيون الأطفال برش الرمل المنوِّم في أعينهم). في 3/أغسطس 2003م، وصفت رسالة إلكترونية من الرائد جيمس روجرز الذي أصبح ضابط عمليات، وعنصر مراقبة المخابرات في غوانتانامو، خطة (الرّمال) كالآتي: استجواب المعتقل مدة 15 ساعة، والسماح له بالاستراحة في زنزانته 5 ساعات، ونقله إلى زنزانة أخرى كل نصف ساعة في ما تبقى من دورة 24 ساعة، ثم قال: سرعان ما يبدأ المرح. وبحلول الخريف، خُصِّص المعتقلون غير المتعاونين في معسكر وايد لبرنامج المسافر الدائم، ولم تحدد توجيهات هيل المدة لذلك، ولكنها حُدِّدت وفقًا لتعاون المعتقل[201].

وصل في ذلك الوقت إلى غوانتانامو المقدم كوتش، وقد كان واضحًا داخل (مختبر المعركة) أن التمرد الذي أدى إلى إبطال مذكرة رامسفيلد في ديسمبر 2002م، قد فشل: كان

موظفو مكتب التحقيقات الفيدرالي يتجنبون بشكل كامل مسارات تحقيق بعينها؛ لأن تحقيقات القوات المسلحة كانت قاسيةً جدًّا وطُفيليَّةً، وفي أكتوبر 2003م أمرت قوة العمل للتحقيقات الجنائية موظفيها بالوقوف بعيدًا عن التحقيقات التعسفية، وقد ذكرت المذكرة أن التعذيب الجسدي، والعقاب البدني، والتعذيب الذهني كلها تكتيكات تحقيق غير مقبولة، وغير مسموح بها تحت أي ظرف.

> عندما يدير موظفو CITF تحقيقًا مشتركًا مع منظمة أمريكية أخرى، ويستخدم أحد أعضاء هذه المنظمة تكتيكاتٍ قاسيةً ووحشيةً، أو تبدو للمحقق كذلك، فإنَّ على موظف CITF أن يتبرأ من التحقيق، وأن يبلِّغ القيادة عن طريق التسلسل في CITF عن الحادثة، وتوثيقها في مذكرة للتوثيق[202].

إن كوتش بوصفه طيارًا في القوات البحرية، حيث كان يخضع لدورة تدريب SERE، قال لمراسل شبيغل في 2008م: إنه تفهم مباشرةً ما رآه في غرفة التحقيق. لقد كنت أراقب معاملة سجين الحرب في سجن العدو، وكانت تحاكي سوء المعاملة الذي تدربت عليه للصمود في حال الاعتقال، إنه سوء المعاملة الذي تستخدمه الدول المنبوذة في انتهاك مواثيق جنيف، كما وصفها مدربه في SERE. لقد عاد إلى مكتب اللجان العسكرية في فيرجينيا، وقال لاحقًا: إن الحادثة بدأت تؤرقني في الليل، ولا أستطيع التوقف عن التفكير بها، ويتساءل إذا كان عليه الابتعاد أيضًا. ولدى منعه من سرد تجربته إلى العائلة والأصدقاء، طلب نصيحة كبير ممثلي النيابة العامة في سلاح البحرية، الشخص الذي عرف عنه أنه يعرف بعضًا من جوانب عملية غوانتانامو[203].

قال كوتش في مقابلة 2007م: لقد وصفت له ما رأيت، وكيف كان شعوري تجاه ذلك، وقلت له: إنها أشياء لا يمكنك تخيلها. إنك لست مجنونًا. إنها قضية حقيقية. إنها مشكلةٌ ويجب أن تعالجها، عليك أن تعالج هذه المشكلة[204].

* * *

وقبل أيام عدة من زيارة المقدم كوتش الأولى إلى غوانتانامو، عين الرئيس بوش جيم هاينز في منصب القاضي الفيدرالي في محكمة استئناف الدائرة الرابعة للولايات المتحدة، وقد رغب هاينز باتباع جاي بايبي Jay Bybee، الذي رأى وظيفته رئيسًا لمكتب المستشار القانوني مكافأةً له بالحصول على عضوية في محكمة استئناف الدائرة التاسعة في وقت مبكر من هذا العام، لقد انتقل يو أيضًا ليُعين أستاذًا زائرًا في معهد المشروع الأمريكي، وجامعة شيكاغو.

جاك غولد سميث -الذي خدم تحت رئاسة جيم هاينز في وزارة الدفاع، وأُبعد عن عملية مجموعة العمل- تولى في أكتوبر منصب رئيس OLC. بدأت اللجنة القضائية لمجلس الشيوخ -في ذلك الوقت- التجهيز لأولى جلسات الاستماع حول ترشيح هاينز، وبعد ستة أسابيع، استنتج غولد سميث أن مذكرة يو، في مارس 2003م التي أرشدت مجموعة العمل و مقاييس الإدارة) في أغسطس 2002م، ومذكرة بايبي كانت فاسدةً قانونيًّا، ومتحيزةً في مغزاها وأسلوبها، وبذيئةً بشكل مفرط، وقد كتب غولد سميث في مذكراته 2007م التي كانت بعنوان رئاسة الإرهاب، أن اهتمامه الأساسي كان منصبًّا على أنه يمكن لأحدهم الاعتماد على الضوء الأخضر الذي حصلوا عليه؛ لتبرير التحقيقات الأكثر عنفًا من التي سُمِح بها بشكل محدد، ومن ثم الدفاع عنها بوجود المبرر، وهو أنهم كانوا يعملون على أساس وجهة نظر الـ OLC القانونية[205].

بعد أسبوع من عيد الميلاد، اتصل غولد سميث بهاينز ليخبره أنه لا يمكن للقوات المسلحة بعد الآن الاعتماد على الرأي القانوني الصادر في 1/مارس 2003م، إلا أن الأنباء التي تقول: إن محققي القوات المسلحة كانوا يعملون من دون غطاء من مذكرة يو، تبدو وكأن لها تأثيرًا طفيفًا في عمليات GTMO؛ وفي 2/ يناير 2004م، وافق البنتاغون على خطتي تحقيق استثنائيتين، وقد ظلّت محتويات إحداها محجوبةً[206]. وبعد أسبوعين، ترك المتخصص العسكري جوزيف ديربي Joseph Derby الذي كان عنصرًا في سريَّة الشرطة العسكرية 372 التي انتشرت في سجن (أبو غريب) في العراق، قرصًا مدمجًا ممتلئًا بالصور، وملاحظةً مجهولة المصدر لمحققي CITF الذين تمركزوا في السجن، حيث إن معظم الصور قد أُخِذت بين 18/أكتوبر و31/أكتوبر 2003م، تمامًا بعد شهرين من قيادة اللواء ميلر لفريق استطلاع من البنتاغون

لمراجعة عمليات الاعتقال، والتحقيق في العراق، وقد حث نظراءه على عمل الشيء ذاته في منشآت غوانتانامو. اتهم ميلر اللواء كيث دايتون قائد مجموعة الاستطلاع في العراق وقت زيارته قائلًا: إنكم لم تحطموا المعتقلين نفسيًّا. وبعد أيام قليلة بدأت الخطط بالانتشار لإدخال الكلاب في الأعمال العسكرية، وكذلك الوضعيات المرهقة، وتنظيم النوم، والتحقيقات مدة 24 ساعةً، والعزلة، والموسيقى العالية، والتحكم في الضوء، والتعرية في مراكز الاحتجاز الأمريكية في العراق[207].

في الأشهر الثلاثة السابقة بُثَّت صور المتخصص العسكري ديربي على شريط مدته 60 دقيقةً، حيث قام المقدم كوتش بجمع صورٍ لما حدث لمحمد ولد صلاحي في الصيف والخريف الماضيين في غوانتانامو.

ولكونه المدعي المخصص لصلاحي، كان كوتش يراقب خلاصة المعلومات حول مقابلات صلاحي، وقد لاحظ في الخريف أن ذلك الموريتاني أصبح فجأةً يعطي المعلومات بشكل وافر جدًّا.

> لقد صدر كثير من التقارير، وبسبب حجمها – وصلتُ إلى درجة أنني لم أعد أستطيع الاحتفاظ بكل ما قاله، لقد احتفظت بما رأيته في رحلتي الأولى، وقيل لي أيضًا: إن صلاحي هو رهن (مشروع خاص). جاء ذلك كله دفعةً واحدةً، وأنا أفكر، حسنًا، لماذا أصبح المعتقل كثير الإنتاج (يعطي المعلومات بشكل وافر)؟ ما الذي يحدث؟[208]

وفي الوقت ذاته، قدَّم صلاحي ما دعاه كوتش قائمةً بالأشخاص البارزين في القاعدة في ألمانيا وأوروبا، وقيل: إنه أيَّد ادعاءات رمزي بن الشيبة التي انتُزِعت منه في مواقع السي. آي. إيه السوداء، وهي أن صلاحي وجههم مع ثلاثة من مختطفي الطائرة المقيمين في ألمانيا إلى معسكرات القاعدة في أفغانستان للتدرب على هجمات في الولايات المتحدة.

كان كوتش يعلم بتلك الادعاءات، وكانت تلك المزاعم من بين عناصر ملف صلاحي التي لفتت انتباهي، وجعلته متحمسًا لمحاكمة شخص قد يكون على علاقة بالهجمة الإرهابية التي

قُتل فيها صديقه، ولكن الملف لم يذكر شيئًا عن الظروف التي قدَّم ابن الشيبة بمقتضاها هذه المعلومة. وبعد ذلك، عندما ظهر صلاحي وكأنه أصبح كثير الكلام، من غير أن توجد معلومات عن ظروف استجوابه في غوانتانامو، لقد جاء اعتراف صلاحي في ملخصات مصححة من عشر صفحات، وقد كان النص كله مكتوبًا بالحروف الكبيرة، وما زال كوتش يتساءل، لماذا أصبح المعتقل كثير الإنتاج هكذا؟ هل بسبب القهر الجسدي؟ هل وعدوه ببعض الأمور؟ وحتى تصريحه السري للغاية لم يكن كافيًا لاستشفاف معلومات حول ظروف استجواب صلاحي، وكل ما كان وراء نطاق ملخصات المقابلة كان محجوبًا ومحظورًا.

لقد استنتج كوتش أن صلاحي كونه مشروعًا خاصًّا قد واجه نوعًا من تقنيات التحقيق (المعززة)، وقد كانت لديه إشارة، من زيارته في أكتوبر 2003م، حول مصدر هذه التقنيات، وقد علم بفضل تدريبه في SERE ما الذي يمكن أن تؤدي إليه هذه التقنيات، إذ ضمَّ التدريب (غزوًا مزيفًا)، وبعد ذلك اعتُقِلت، ولقد شرح ذلك في مقابلة 2007م. كان من الواضح أن بصمات فيتنام، ومعاملة طيارينا على أيدي الفيتناميين الشماليين، قد كانت أصل المبادئ الإرشادية التي كانوا يحاولون تعليمها؛ إنهم كانوا يحاولون الحصول على سيطرة تامة، وشاملة على الشخص. لقد تحكموا في مكان وجودك، وماذا تلبس، وماذا تأكل، وماذا تشرب، ومتى تنام. إنها سيطرة تامة، وشاملة، والهدف من تلك السيطرة، ضمن تمارين SERE، هو إكراه المشارك على توقيع اعترافات كاذبة. سأل الشخص الذي أجرى المقابلة: هل اعترفت؟ أجاب كوتش، أنا لا أريد التحدث عن هذا.

لم يكن من الصعب على كوتش أن يتخيل كيف يمكن لتقنيات SERE أن تشكل ركيزة برنامج التحقيق لما بعد 11 سبتمبر. قال: كانوا يشاهدون الجنود والجنديات، وجنود البحرية، وقوات سلاح الجو، وفقمات الأسطول، وجماعات نماذج العمليات الخاصة في هذه البيئات، وكان بعضها يتحطم؛ لقد شعروا أنه من الجيد استخدام هذه التقنيات، وأن التعويذة هي أننا انتفعنا من هذه التقنيات ذاتها مع شعبنا.

ولكنَّ الذي سقط سهوًا من ذلك التحليل، هو أننا عندما نذهب إلى مدرسة SERE، كنَّا متطوعين. نذهب إلى هناك، ونحن نعلم أننا ذاهبون للتدريب، وذاك النوع من العقاب، والمعاملة القاسية، هو لمصلحتنا في النهاية، ونحن نعلم أن كل شيء سينتهي في مدة أسبوع، والذي يتطوع ليكون هناك، ليس كمن لا يعرف متى سيُطلق سراحه من الاعتقال.

أود أن آخذ مأخذ الجدِّ، أنني لست هنا في هذا المكتب الشخص الوحيد الذي لديه مخاوف حول تقنيات التحقيقات تلك؛ لأن اثنين من كبار المحامين كانا قلقيْن بشأن ذلك أيضًا، أحدهما قائد بحري، والآخر مقدم في الأسطول البحري، وكذلك يوجد محامون آخرون في المكتب يهتمون بهذا الأمر، لقد كنا نراقب كيف كانت طبيعة معاملة هؤلاء المعتقلين، من لحظة أخذهم من ميدان المعركة حتى اليوم، وكيف سيبدو ذلك في قاعة المحكمة، أو عندما نقف أمام أعضاء اللجنة العسكرية، ونحاول إقناعهم بأن هذا الدليل دليل جيد[209].

لقد كتب كوتش تلك المخاوف في (التقييم التنفيذي) في مارس 2004م، الموجه إلى العميد سكوت بلاك Scott Black، قال فيها: إن المحامين في مكاتبنا قلقون بشأن ادعاءات المعتقلين حول سوء المعاملة في GTMO، وأفغانستان، وقد اتخذنا نحن شخصيًّا الإجراءات لمعالجة هذه القضية، وإن التقنيات المستخدمة من قِبل مجموعات المخابرات للحصول على المعلومات، هي قرار سياسي يؤثر بشكل واضح في جهودنا بالمتابعة القضائية، بل ونكون عاجزين عن التحكم في مثل هذه الأعمال[210].

في هذه الأثناء، كان كوتش يعمل مع موظف في NCIS، وكان قد وكِّل بقضية صلاحي ليجمع (اللغز الكبير للصور المقطعة) لمحنته، ولما لم يكن لديه أي معلومات رسمية، فقد عمل الموظف (بشكل سرّي)، متحدثًا إلى المحققين، متصيدًا المستندات؛ لأنها سجلات التحقيق، مستعيدًا قطعًا أكبر وأكبر.

وبعد ذلك، في فصل الربيع، أخرج الموظف الرسالة التي أظهر فيها مبعوث البيت الأبيض المزيف صالحي يقول فيها: إن والدته كانت في السجن، وسيؤتى بها إلى غوانتانامو. وقد ذكر كوتش أن ذلك كان تلميحًا واضحًا إلى أنها ستصاب بالأذى، أو أنها أصيبت به، كانوا يقولون للمعتقل: لقد أخذنا عائلتك، لقد أخذناهم إلى السجن، وبدؤوا بالبكاء، ومن الأفضل لك أن تبدأ بإخبارنا بما تعلم، وقال كوتش، بالنسبة إلي، كان ذلك كل شيء.

لقد رأى كوتش، أن صلاحي قد عُذِّب؛ ولأن المادة 15 من ميثاق مناهضة التعذيب يطلب من كل دولة وقعت على هذا الميثاق، أن تضمن أن أي بيان يُصدر نتيجةً للتعذيب يجب ألا يُستشهد به دليلًا في أي إجراء قضائي، ولا يمكن استخدام أي شيء ورد في ملخصات المقابلة، ولا حتى ما أتى في سياق معايير البينات المخففة للجان العسكرية، ولكن الذي سيفعله كوتش، بوصفه نصرانيًّا بروتستانتيًّا، وفيما يتعلق بمحاكمة صلاحي سوف يحقق نتائج أعمق من السؤال عن الدليل الذي أراد أن يقدمه، وقد قال كوتش: إن الركن الأساسي في العقيدة النصرانية هو الكرامة الإنسانية، ونحن نؤمن أن ذلك مذكور في الإنجيل «لقد خُلقنا على صورة إله». لقد خُلقنا على صورته، ونحن ندين لبعضنا بمستوًى معين من الكرامة، ومستوًى معين من الاحترام، وقد أقر كوتش أن ممارسة ذلك الاحترام صعبة إزاء المشاعر العميقة مثل الانتقام، أو الخوف، إلا أنَّ جانبًا آخر للموضوع وهو: ما الذي يتوقعه الإله منا أن نفعله تجاه شقيقنا الإنسان؟ هؤلاء الأشخاص اعتُقِلوا، وإنهم خارج ميدان المعركة، وإننا مسؤولون عن رعايتهم، وإطعامهم، وخدمتهم الاجتماعية، هل من الملائم أن نتعامل معهم بأسلوب وحشي، وغير إنساني، ومهين للحصول على المعلومات؟

> قال كوتش: إن لديه هذا الشعور المستمر بأن الإله لن يقبل بذلك، وإنني أكون مغضبًا لله عندما أحاكم شخصًا وفقًا لهذا النوع من البينة، ولكنه كان قلقًا من ألا يفعل شيئًا ينبغي أن يفعله، وكافح باعتزاز، وبفخر في عمله، وكانت إرادته أن يقوم بأمور صعبة، وأن يسير إلى آخر المشوار، ومن ثم، في منتصف ذلك الوقت بالضبط، عندما استلمتُ هذه المعلومات من عميل NCIS، لقد كانت

هذه المستندات المروَّسة باسم وزارة الخارجية، وفي نهايتها استماع، وقراءة لهذه المعلومات كلها، وقضينا شهورًا كثيرةً من الجدال في هذه القضية، حيث كنت في ذلك الأحد في الكنيسة، وكان لدينا معمودية. وصلنا إلى الجزء من الشعائر الذي يردده المحتشدون - هنا كنت أعيد صياغة التعبير، والأساس هو أننا نحترم الكرامة الإنسانية لكل إنسان، ونبتغي السلام والعدالة على الأرض. وعندما قلنا تلك الكلمات في ذلك الصباح، ومع أن كثيرًا من الناس كانوا في تلك الكنيسة، إلا أنني شعرت أنني الوحيد في المكان، وكنت أشعر أن ذلك لا يصدق.

لا يمكنك المجيء إلى هنا يوم الأحد، كونك مسيحيًّا، ولا يمكنك أن توافق على الإيمان بكرامة أي إنسان، وأن تقول سوف أبحث عن العدل والسلام على الأرض، وأن تستمر في المحاكمة مستخدمًا هذا النوع من الأدلة، وفي تلك المرحلة أكون قد عرفت ما عليَّ فعله؛ سأتخذ القرار[211].

لقد استقال كوتش، وسمَّى التقنيات التي تعرض لها صلاحي بأنها مؤذية أخلاقيًّا في اجتماع مع العقيد بوب سوان Bob Swann، رئيس هيئة الادعاء في اللجان العسكرية، وأوضح أنه لهذا السبب فقط رفض أن يستمر في المشاركة في تلك المحاكمة، ووفقًا لرواية صحيفة وول ستريت حول ذلك الاجتماع، لقد أبدى سوان رد فعل ساخط، وسأل كوتش: ما الذي يجعلك تظن أنك أفضل منا؟ أجاب كوتش عاليًا: ليست القضية كذلك، ليست هذه هي الفكرة، وفي المناقشة اللاحقة أقام سوان الحجة على أن اللجان العسكرية للرئيس كانت في حِلٍّ من ميثاق التعذيب. واجه كوتش سوان بالضغط عليه بأن يعرض صياغةً قانونيةً سابقةً تشير إلى أنه يمكن لرئيس الولايات المتحدة أن يتجاهل أي اتفاقية وافقت عليها الولايات المتحدة، وبعد الاجتماع، كتب كوتش رسالة استقالة رسمية، وطلب بشكل خاص أن يُعلَم هاينز بمخاوفه، وأخبر متحدث إحدى اللجان العسكرية صحيفة وول ستريت أن هاينز لم يُعلَم بالقضايا التي أثارها المقدم كوتش، ولا يتوقع أن يُعلَم بالعمليات الداخلية ضمن مكتب اللجان العسكرية[212].

في مقابلة 2007م، تحدث كوتش عن شعوره بالإهانة عند اكتشافه أن الولايات المتحدة كانت تقوم بتلك الأنماط من الأعمال.

كان أحد الأسباب التي جعلتنا نذهب إلى مدرسة SERE نحن العسكريين أننا كنا نظن دائمًا أننا أشخاص طيبون، لقد كانت الولايات المتحدة دائمًا تلعب دور العدل والخير، وننظر إليها بصورة جيدة؛ كنا دائمًا أمةً نغضب عندما تستخدم الدول الأخرى أساليب، ومنهجيةً قهريةً على سجنائها، وعندما كنت في المدرسة الثانوية، قرأت العديد من التقارير حول سجناء الحرب الذين اعتقلهم الفيتناميون الشماليون، وعما عانوه على أيديهم في هانوي هيلتون. كنت دائمًا أحترمهم إلى أقصى حدٍّ، وبصراحة كنت أحتقر الفيتناميين الشماليين كثيرًا بسبب معاملتهم. لقد حصل العديد من النقاشات حول اتفاقيات جنيف في تلك التقارير، وكان لدى هؤلاء الرجال والنساء من المعتقلين في معسكرات سجون الحرب، الأمل بأن يروا العالم، على خلفية اتفاقيات جنيف، وما كان يجري عليهم، وإنهم سيحصلون يومًا على العدالة.

كان للتجربة الفيتنامية الأثر العميق في تفسيرات قانون السلوك، وقد نسب ذلك مباشرةً إلى جعل مدرسة SERE هي البداية؛ لأن ذلك النوع من السلوك لم يكن مقبولًا؛ ولأن ذلك بالنسبة إليَّ يُعدُّ جزءًا من الأساس الذي بدأت أرى منه ما كان يحصل لصلاحي. كنت غاضبًا جدًّا؛ لأننا إذا تنازلنا وقايضنا على مبادئنا بصفتنا أمةً، فإن هؤلاء الأشخاص سوف يفعلون أكثر من اختراق الطائرات لمركز التجارة العالمي والبنتاغون.

استنتج كوتش: إن ذلك هو الوضع الخطير التقليدي.

أظن أننا، بصفتنا حكومةً، عندما تبنينا سياسةً سمحت بإذلال الأشخاص الآخرين، وتجريدهم من المشاعر الإنسانية، بصرف النظر عن هوية هؤلاء

obeikan.com

الأشخاص، أو عن الأمور التي اتُّهِموا بها، عندما نتبنى ذلك على أنه وسيلة استجواب مقبولة وجائزة، فإننا نكون قد ركبنا ذلك المنزلق الخطير، وأصبح من السهل أن ننزلق في الخطر بأنفسنا. سأعود إلى إيماني المسيحي، إننا مخلوقات آثمة أصلًا، ونحن مخلوقات آثمة أكثر إذا اتبعنا سياسةً تسمح لنا بإساءة معاملة المخلوقات الأخرى، وبتأييد من الحكومة بشكل أساسي، فإن الأمر سيخرج عن السيطرة عندما يتولى هذا الأمر أشخاص شريرون[213].

نهاية اللعبة

محمد ولد صلاحي

أصدر قاضي المنطقة جيمس روبرتسون James Robertson في 9/إبريل 2010م، مذكرة أمر قضائي، كشف عنها موضحًا فيها قراره فيما يتعلق بدعوى محمد ولد صلاحي للتحقيق في شرعية حبسه؛ خلُص حكمه إلى ما يأتي:

مشكلة الحكومة أن دليلها على اتهام صلاحي بتقديم الدعم المادي للإرهابيين ضعيف جدًّا، أو أنه مشوب بالإكراه وسوء المعاملة، أو حُجِب بما لا يمكن أن يقدم دليلًا لمحاكمة جنائية ناجحة، ولكن الحكومة تريد الاحتفاظ بصلاحي إلى أجل غير مسمىً؛ بسبب قلقها من أن يجدِّد صلاحي قَسمه للقاعدة، وأن يصبح إرهابيًّا بعد إطلاق سراحه، وقد يكون هذا القلق في محله، فقد قاتل صلاحي مع القاعدة في أفغانستان (منذ عشرين عامًا)، واقترن بستة من عناصر القاعدة، والإرهابيين المعروفين على الأقل، وبطريقة ما وُجِد وعاش مع أعضاء خلية القاعدة في مونتريال، ولكن المحكمة التي تنظر في قضايا التحقيق، وفي قانونية حبس المعتقلين لا يمكنها الاحتفاظ بمعتقل إلى أجل غير مسمًى بناءً على الشك، أو بسبب تكهن الحكومة بأنه سيقوم بأعمال غير قانونية في المستقبل، وعليه فإن محكمة النظر في قانونية حبس المعتقلين يمكن أن تعتمد على تكهنها بأن رجلًا لن يكون خطيرًا في المستقبل، ومن ثم تأمر بإطلاق سراحه في حال اعتقاله

قانونيًّا قبل كل شيء، لقد كانت القضية التي كان يجب على الحكومة أن تقيم الأدلة لإثباتها، هي إن كان صلاحي وقت اعتقاله (جزءًا من القاعدة أم لا)، ووفقًا للتقرير الذي أمامي، فلا يمكنني الحكم على أنه كان كذلك.
لقد تبيَّن أن حبسه غير قانوني، وتمَّت الموافقة على طلبه في التحقيق بقانونية حبسه؛ لذلك يجب إطلاق سراح صلاحي من السجن، وهذا أمر القضاء[214].

لقد ابتدأ صلاحي برفع التماس للتحقيق في قانونية حبسه قبل خمسة أعوام بملاحظة كتبها بيده باللغة الإنكليزية في 3/ مارس2005م، يقول الالتماس: «مرحبًا، أنا محمد ولد صلاحي، معتقل في GTMO تحت الرقم التسلسلي760، أرفق هنا التماسًا للتحقيق في قانونية حبسي، لقد سلمت نفسي للحكومة الموريتانية في سبتمبر2001م، عندما طلبوا مني ذلك، وقد سلمتني حكومتي في النهاية إلى الولايات المتحدة، ومنذ ذلك الوقت وأنا لا أزال معتقلًا هنا في GTMO، كوبا.

لم أرتكب أي جرائم ضد الولايات المتحدة، وحتى إنَّ الولايات المتحدة لم تتهمني بارتكاب الجرائم، وعليه فأنا أقدم طلبًا لإطلاق سراحي في الحال.
لمزيد من التفاصيل حول قضيتي، سأكون سعيدًا بعقد جلسات استماع مستقبلية.

مع تحياتي
ولد صلاحي»[215]

بإعلان إطلاق سراح صلاحي على موقع وزارة الدفاع في اليوم الثاني، أعلن البنتاغون نجاح (مختبر المعركة) خاصته؛ لقد أنتج المقاتلون الأعداء الخمس مئة الذين لا يزالون معتقلين في غوانتانامو أكثر من أربعة آلاف تقرير استخباراتي، وقد ورد في التصريح الصحفي: «إنه كَمٌّ هائل من المعلومات الذي لم يسبق له مثيل من دائرة فهمنا للقاعدة، وللمنظمات الإرهابية الأخرى». وقال التصريح: إن الفضل في هذا النجاح يعود إلى JTF - GTMO.

لا تزال قوى العمل المشتركة، خليج غوانتانامو، كوبا JTF - GTMO المستودع الفريد، والأفضل لمعلومات القاعدة في وزارة الدفاع، وقد اعترف العديد من المعتقلين بعلاقتهم الوثيقة، أو الاتصال بكبار قادة القاعدة، وقد قدَّموا رؤىً قيمةً حول بنية تلك المنظمات، والمجموعات الإرهابية المتعلقة بها، وحدَّدوا المزيد من الأعضاء الفاعلين، والداعمين للقاعدة، ووسعوا إدراكنا لمدى حضورهم في أوروبا، والولايات المتحدة، وفي أنحاء مناطق عمليات القيادة المركزية الأمريكية كافةً، وقدم المعتقلون أيضًا معلومات حول أشخاص مرتبطين بسعي القاعدة للحصول على الأسلحة الكيميائية، والبيولوجية، والنووية[216].

واختتم التصريح الصحفي قائلًا: «إن (GTMO هو مركز التحقيق الإستراتيجي الوحيد لوزارة الدفاع، وسيبقى فاعلًا طالما الحرب على الإرهاب جارية، وطالما يُعتَقل محاربون أعداء جُدُد، ويرسلون إلى هناك، إن الدروس التي أُخِذت في GTMO طورت كلًّا من البراعة العملياتية للاستخبارات، وتطوير عقيدة التحقيقات الإستراتيجية».

أصبحت الخطوط الرئيسة في وسائل التحقيق معروفةً بحلول ربيع 2005م، حيث بعث 12 جنرالًا وأدميرالًا متقاعدًا رسالةً مفتوحةً إلى اللجنة القضائية لمجلس الشيوخ، يعارضون فيها تعيين ألبرتو غونزاليس بدلًا من جون أشكروفت، مشيرين إلى دور غونزاليس في القرار الذي اتخذته إدارة بوش بحرمان المعتقلين حقوق الحماية المنصوص عليها في اتفاق جنيف، وقد قالوا: «إنه قرار يسير يدًا بيد مع قرار التراخي بتعريف التعذيب، ومن ثم تغيير أساليب التحقيق». لقد انتقد القادة، وكبار المحامين العسكريين السابقين سلسلة مذكرات الـ OLC التي أُعِدت بناءً على تعليمات غونزاليس، وحلَّت فيما بعد محلَّ الفكرة الراسخة منذ زمن طويل، وتطورت في دليل الميدان العسكري الذي يمنع التهديدات والإهانات، أو جعل المعاملة غير الإنسانية وسيلةً، أو أداةً للمساعدة في التحقيق، وقالوا: «إن الدليل هو نتاج عقود من الخبرة التي أوضحت أمرًا من بين أمور كثيرة، وإن أساليب التحقيق تلك تعطي نتائج لا يمكن التعويل عليها، وهي عادةً تعيق المزيد من العمليات الاستخباراتية. إن عدم أخذ حكمة الدليل في هذه النقطة المركزية

بالحسبان يُظهر تجاهلًا مزعجًا لعقود من خبرة كانت صعبة المنال للقوات المسلحة الأمريكية المحترفة»[217].

وبحلول ربيع 2005م، كان من الواضح أيضًا، مما أظهرته احتجاجات، وارتدادات المدَّعين العسكريين مثل ستيوارت كوتش، ومن الاضطراب المزمن المحيط باللجان العسكرية، ومن الإمكانية المتكررة للمعتقلين بالتعبير عن قضاياهم في دعاوى التحقيق في قانونية حبسهم، وإن قرارات الإدارة الأمريكية غير الحكيمة، والمخالفة للحظر المحلي والدولي للتعذيب قد أفسدت إمكانية حدوث محاكمات ممكنة، والأسوأ من ذلك أن جلسة استماع لجنة المراجعة الإدارية الخاصة بصلاحي التي عُقدت مؤخرًا في ذلك العام، حيث تعطل الشريط الذي سجل الوقائع الملائمة، قد قدَّمت لمحةً غير مريحة حول ما تنوي الحكومة فعله إذا كانت (مشاريعها الخاصة) قادرةً على رواية حكاياتها الخاصة بها للمحاكم الفيدرالية التي تنظر في قضايا التحقيق، وفي قانونية حبس المعتقلين.

بعد شهر من جلسة الاستماع في ديسمبر 2005م، وقع الرئيس بوش قانون معاملة المعتقلين الذي يمنع المعاملة غير الإنسانية، ويمنع المحاكم الفيدرالية القضائية من النظر في التماسات معتقلي غوانتانامو للتحقيق في قانونية حبسهم. وحاولت الإدارة أن تقول في مناقشاتها: إن قانون معاملة المعتقلين يمنع المحكمة العليا من الاستماع إلى اعتراض سالم أحمد حمدان للجان العسكرية. عندما اعترضت المحكمة على أن لجان غوانتانامو لم تكن تشكل بانتظام المحكمة التي تعطي الضمانات القضائية التي يدرك الشعب المتحضر أنها أساسية لا غنى عنها، فتوجه البيت الأبيض إلى الحزب الجمهوري في الكونغرس للفوز بإقرار قانون اللجان العسكرية الذي يفترض أنه يعالج قضايا العدالة في الدعاوى القضائية للجان العسكرية، بينما يهمل بشكل لافت حق معتقلي غوانتانامو من الالتماس للتحقيق في قانونية حبسهم[218].

في جلسات لجنة المراجعة الإدارية السنوية الخاصة بصلاحي، استمرت الحكومة بتأكيد اتصال صلاحي بالقاعدة، وأنه كان عنصرًا فاعلًا فيها، وكان يجنِّد المجاهدين بمن فيهم أعضاء فريق اختطاف 11 سبتمبر، وقد قدَّم الدعم التقني لشبكات التواصل لدى القاعدة،

ولكنها لم تحاكمه أمام اللجان العسكرية التي أُعيد تشكيلها، حيث اتُّفِق على أن معاملته هي القضية التي جَرت في 9/مارس 2006م، حيث كتب صلاحي لأحد محاميه، وهي سيلفيا رويس Sylvia Royce ما يأتي:

«لقد استلمت رسائلك، ورسائل نانسي التي تضمنت قانون DTA الجديد، وقد قرأت كل شيء، وكما لاحظتِ، فإنني لم أحاكم من قِبل اللجان العسكرية؛ لأنني لم أرتكب أيًّا من الجرائم المذكورة في القانون الجديد.

لقد طلبتِ مني أن أكتب لكِ كل شيء أقوله للمحققين: أظن أنكِ لستِ في وعيكِ! إذ كيف يمكنني وصف تحقيق متواصل استمر سبعة أعوام، وكأنك تطلبين من شارلي شين أن يخبرك بعدد النساء اللواتي واعدهن.

ومع ذلك فقد زودتك بكل شيء تقريبًا في كتابي الذي منعتك الحكومة من الوصول إليه. علاوةً على ذلك، كنت سأتعمق أكثر من ذلك، ولكنني اكتشفت أن ذلك غير مُجدٍ لتجعلي القصة الطويلة قصيرةً، ربما عليك التقسيم التاريخي إلى مرحلتين كبيرتين:

1. قبل التعذيب (أعني أنني لم أكن أستطيع الصمود): أخبرتهم بالحقيقة التي تؤكد أنني لم أفعل شيئًا ضد بلدكم، وقد استمرت هذه المرحلة حتى 22/مايو 2003م.
2. مرحلة ما بعد التعذيب: حيث أطلقتُ عناني، وقبلتُ بكل اتهام يوجهه المحققون إليَّ، حتى إنني كتبت ذلك الاعتراف الشائن بأنني خططت لضرب برج CN في تورونتو بناءً على نصيحة الرقيب [...]. كنت أريد فقط أن أتخلص من التعذيب، ولا يهمني كم سألبث في السجن لأن إيماني يشعرني بالراحة.

على أحدكم أن يأتي لزيارتي، وإلا فسوف أصاب بالجنون!

إضافة إلى ذلك، أشك بأن الحكومة ستزودكم بالمعلومات التي زودتهم بها. أعني أن معظمها صحيحة، وإن كانت لا تدينني، والأجزاء التي أدانتني كلها أكاذيب، ولا أزال أصرُّ على أنه لم يكن أيٌّ من بياناتي في خليج GTMO، أو الدول الدكتاتورية الأخرى ملزمًا.

حول الموضوع: أعتقد أن أعمال إدارتك كلاعب الشطرنج السيئ، فهو يستمر بالقيام بالحركات الخطأ، وإذا ما حوصر، فإنه يغش. لماذا لم يفكر فقط قبل أن يقوم بالحركة، أو أنه يتخلى عن اللعبة؟ ليس من الضروري أن يلعب كل شخص الشطرنج، أو أن يكون رئيسًا»[219].

في الأسبوع الذي كتب فيه صلاحي تلك الرسالة، خسر الحزب الجمهوري في مجلس الكونغرس انتخابات الدور النصفي، وبينما كان ينعقد الكونغرس الجديد في يناير، أعلنت الإدارة أنها تتراجع عن تعيين جيم هاينز في محكمة الاستئناف الفيدرالية، وبقي هاينز في منصبه مستشارًا عامًّا لوزارة الدفاع، وفي نوفمبر 2007م، تدخل هاينز بقوة ليعيق ظهور المقدم ستيوارت كوتش أمام لجنة المجلس التشريعي.

عُقدت جلسة الاستماع بعد رفض المحامي العام المعين ميشيل موكاسي أن يبين ما إذا كان الإغراق الوهمي تعذيبًا في جلسة الاستماع لتأكيد هذا الموضوع في مجلس الشيوخ، وأن الجلسة كانت لسبر حقيقة معاملة المعتقلين. إن كوتش الذي ستنتشر خبراته في صحيفة وول ستريت بعنوان ضمير كولونيل، بوصفه المحامي العسكري المقبل لصلاحي في مارس 2007م، قد حصل على إذن من رؤسائه للإدلاء بشهادته في طريقة تعذيب صلاحي التي أعاقت أي إمكانية للمحاكمة أمام اللجان العسكرية، وإن ضعف العديد من قضايا المعتقلين الآخرين بُني على إفادات انتُزِعت تحت الضغط. استلم كوتش في عشية الجلسة رسالةً إلكترونيةً تُخبره أن هاينز قد قرر أنه: «من غير المناسب لك بصفتك قاضيًا ومحاميًا سابقًا، أن تُدلي بشهادة في أمور ما زالت معلقةً في نظام المحكمة العسكرية، وعليك ألا تظهر غدًا أمام اللجنة للشهادة»[220].

في يونيو 2008م، أصدرت المحكمة العليا أخيرًا، حكمًا قاطعًا في قضية بومدين ضد بوش مفاده أن لمعتقلي غوانتانامو الحق في المطالبة بإجراء تحقيق في قانونية حبسهم في محكمة فيدرالية، وفي السنة الثانية ضغط صلاحي ومحاموه بقضيته أمام القاضي جيمس روبرتسون، وهو أحد القضاة الأساسيين السبعة عشر الذين عُيِّنوا للاستماع إلى أكثر من مئتي طلب رُفعت بعد التماس بومدين في 9/ إبريل 2010م، ولخَّص روبرتسون في كلمة له غير محجوبة قضية الحكومة ضد صلاحي بالطريقة الآتية:

> لقد بقي صلاحي في السجن منذ نوفمبر 2001م، من دون اتهامه بارتكاب أي جريمة، حيث اعتُقِل في البداية للاشتباه بتورطه في (مؤامرة الألفية) الفاشلة لتفجير مطار لوس أنجلوس الدولي، ثم نقلته الولايات المتحدة إلى خليج غوانتانامو في أغسطس 2002م، ولا يزال موجودًا هناك منذ ذلك الحين.
>
> قضية الحكومة هي أساسًا أن صلاحي كان على صلة وثيقة بالقاعدة منذ بداية العقد في 1990م، ولا بد أنه كان (جزءًا) من القاعدة حين اعتقاله، وتقول الادعاءات: إن صلاحي كان يجند للقاعدة، فقد جنَّد شخصين أصبحا من مختطفي أحداث 11 سبتمبر، وجنَّد شخصًا ثالثًا أصبح فيما بعد منسقًا لأحداث 11 سبتمبر، وإنه دعم ابن عمه -بشكل فاعل- الذي كان أحد المستشارين الروحيين لأسامة بن لادن، وإنه نفذ أوامر لتطوير سعة الاتصالات اللاسلكية للقاعدة، وكان على اتصال مع خلية القاعدة في مونتريال.
>
> لقد اعترف صلاحي أنه سافر إلى أفغانستان في بداية 1990م، ليجاهد ضد الشيوعيين، وإنه بايع القاعدة حينها، وقد ادَّعى على كل حال، أن علاقته بالقاعدة انتهت بعد عام 1992م، ورغم أنه بقي على اتصال بأشخاص كان يعرف أنهم أعضاء في القاعدة، لكنه لم يقدم شيئًا للقاعدة بعد ذلك الوقت.

obeikan.com

لقد اعتمد ادعاء الحكومة بشدة على أقوال صلاحي نفسه، وقد تبقى مصداقية هذه الأقوال التي أنكر صلاحي معظمها قيد الدراسة[221].

أوضح روبرتسون في حكمه: لقد صدرت قرارات سابقًا عن محاكم في التماسات المعتقلين التي يطالبون فيها إجراء تحقيق في قانونية حبسهم، ووجدت أن تخويل الكونغرس في العام 2001م للرئيس باستخدام القوة العسكرية، قد منحه سلطةً مطلقةً في اعتقال وحبس أولئك الذين يشكلون خطرًا حقيقيًّا على أمننا الوطني، وقد ذكر هذا التفويض أسماء أشخاص معينين كان الرئيس قد أقرَّ أنهم خططوا، وأقرّوا، ونفذوا، أو قدموا الدعم للهجمات الإرهابية التي حدثت في 11 سبتمبر، وقد اعتُقِلوا من أجل منع حدوث أي أعمال إرهابية دولية مستقبلية ضد الولايات المتحدة من قبل أشخاص أمثالهم.

وقد ناقشت الحكومة في تقارير سابقة ضرورة استمرار اعتقال صلاحي؛ لأنه كان جزءًا من القاعدة عندما احتُجِز، وأنه دعم هجمات 11 سبتمبر، وذلك في تجنيد أعضاء من خلية هامبورغ للانضمام إلى فريق الاختطاف. في ذلك الوقت استمع روبرتسون إلى النقاشات في أثناء المحاكمة، وإلى ما يفيد أن الحكومة قد تجاهلت تأييدها في ادعاء 11 سبتمبر، معترفةً بما ذكره روبرتسون في حكمه، وهو أن صلاحي ربما لم يكن على علم بهجمات 11 سبتمبر، بدلًا من ذلك استعاضت الحكومة بادعاء آخر في (مذكرة الساعة الحادية عشرة)، التي صيغت عقب التزام قاضٍ آخر بقضية تضمنت تشكيلًا مزعومًا لسرية طالبان التي لم يكن أعضاؤها جزءًا من القاعدة فقط، بل وقدموا الدعم المادي والهادف للقاعدة أو طالبان؛ لحربهم ضد شركاء تحالف الولايات المتحدة الذين يمكن أيضًا أن يُحرموا إطلاق سراحهم.

لقد رفض روبرتسون ذلك الادعاء الأخير كليًّا، واصفًا إياه بأنه (فكرة مجهضة منذ البداية): إن الدعم المادي والهادف للقاعدة هو جريمة يمكن إقامة دعوى بشأنها اعتمادًا على قوانين اللجان العسكرية الصادرة في 2006م و2009م، وقد لاحظ روبرتسون من الدليل الذي قدمته الحكومة في محاضر محاكمة صلاحي أنه من الواضح أن الحكومة ليس لديها قضية

جنائية قابلة للمحاكمة ضد صلاحي فيما يتعلق بالدعم المادي والهادف، وما تبقى كان ادعاء الحكومة بأن صلاحي كان جزءًا من القاعدة بموجب النموذج الذي هو جزء من إجراءات قضايا مطالبة المعتقلين بإجراء تحقيق في قانونية حبسهم، فإن الحكومة تتحمل مسؤولية إثبات قانونية حبس المعتقلين من دون تهمة، أو محاكمة بموجب تخويل الرئيس المذكور أعلاه برُجحان الأدلة، وقد قالت الحكومة في قضية صلاحي أساسًا: إن من كان قاعدة ذات يوم، فإنه يظل قاعدة دائمًا، والواقع أن صلاحي أقسم يمين الولاء للقاعدة مدة تسع عشرة سنة قبل جلسة الاستماع لالتماس العام 2009م الذي طلب فيه التحقيق بقانونية حبسه؛ أي في وقت كانت الولايات المتحدة تدعم قوات المجاهدين في أفغانستان بمن فيهم قوات القاعدة، ما يعني أن صلاحي هو الذي يحمل عبء إثبات أنه لم يعد عضوًا في القاعدة بعد الآن.

لقد قال القاضي روبرتسون في كلمته:

> لقد اعترف صلاحي بحرية أنه أعلن البيعة في 1990م، بعد أن تلقى التدريب في معسكر الفاروق للتدريب في أفغانستان، وأنه عاد إلى أفغانستان في 1992م ليقاتل ضمن فرقة مدفعية الهاون لدى القاعدة ضد الحكومة الأفغانية المدعومة من السوفييت في مدينة غارديز في شهادة عن طريق الفيديو من غوانتانامو، وأخبر صلاحي المحكمة أن ذلك كان عندما انتهت علاقته بالقاعدة، لقد شهد بأنه كان جزءًا من القاعدة فقط لينضم إلى الجهاد ضد الشيوعيين، وأنه بعد رحلته الأخيرة إلى أفغانستان في 1992م، قطع صلته مع القاعدة، ولم يعد يقدم المزيد من الدعم للمنظمة.
>
> لقد قالت الحكومة: إنه بغض النظر عن قطع صلاحي علاقاته مع القاعدة في 1992م، فإنه ظل يجند بصورة فاعلة للقاعدة من عام 1991م إلى 1999م على الأقل، والدليل على ذلك الافادات التي قدمها صلاحي للمحققين كما أوضح روبرتسون.

الادعاء الأكثر إيذاءً ضد صلاحي أنه شجع رمزي بن الشيبة، ومروان الشيحي، وزياد جراح في أكتوبر1999م، على الانضمام إلى القاعدة، وقد عرف عن ابن الشيبة أنه جهة الاتصال الأولية بين الخاطفين في هجوم 11 سبتمبر، وقد أصبح الشيحي، والجراح اثنين من الخاطفين، واعترف صلاحي تحت التحقيق القسري بتسهيل سفر العديد من المختطفين في هجوم 11 سبتمبر إلى الشيشان، وسوَّغ مساعدته على أنها (مجرد) جهاد، أمّا شهادة صلاحي الآن فهي عدم فعل شيء أكثر من إيواء ابن الشيبة، وأصدقائه لليلة واحدة فقط[222].

لقد كشف ما ذكره روبرتسون، أن هذا (الاعتراف) كان متضمنًا في تقرير استخبارات 2/ أغسطس2003م، الصادر من غوانتانامو. لقد كان 2/أغسطس، 2003م، هو اليوم الذي قام فيه رئيس التحقيق لدى ميلر الذي عُيِّن ضابطًا بحريًّا مبعوثًا من البيت الأبيض مباشرةً، بزيارة صلاحي في أثناء (استجوابه الخاص) وأعطاه رسالة تهديد بتحويل والدته إلى غوانتانامو.

وقد كتب روبرتسون: يوجد في هذا التقرير دليل وافٍ على أن صلاحي قد تعرَّض لسوء معاملة بالغ وقاسٍ في غوانتانامو منذ منتصف يونيو2003م وحتى سبتمبر 2003م، وقد قدَّم صلاحي معظم الشهادات إن لم تكن كلها التي كانت تسعى الحكومة لاستخدامها ضده في إساءة معاملته، أو في السنتين اللاحقتين، علاوة على ذلك، يمكن أن تكون الشهادات التي قدمتها الحكومة من معتقلين آخرين لدعم ادعائها قد أُخِذت أيضًا بالإكراه، وقد أشار روبرتسون إلى أن الحكومة قدمت دعمًا لشهادات صلاحي في 2003م، حول التجنيد الذي اشتمل على شهادات من قِبَل كريم مهدي، على كل حال، فقد قدَّم محامي صلاحي إفادات مفادها أن شهادات مهدي قد أُخِذت قسرًا بسبب سوء المعاملة (حرمان النوم)، وأنه كان يتلقى المعلومات من محققيه، وقد اعترف مهدي بأنه قد كذب[223].

وبتطبيق ما سماه (الشك القضائي المناسب لمثل هذه الأدلة المختلطة)، خلُص روبرتسون إلى أن الحكومة قد عرضت دليلًا موثوقًا، وأن صلاحي لم يدحض هذا الدليل، حيث إن صلاحي

قدَّم المأوى لثلاثة أشخاص، ولليلة واحدة في منزله بألمانيا، وقد كان أحد هؤلاء الأشخاص هو رمزي بن الشيبة، وقد دار نقاش فيما بينهم حول الجهاد وأفغانستان، ومع ذلك لم تُعط الحكومة دليلًا موثوقًا على أن صلاحي كان (مجنَّدًا)، وما أظهره دليل الحكومة هو أن صلاحي بقي على اتصال مع أشخاص كان يعلم أنهم أعضاء في القاعدة حتى نوفمبر 1999م على الأقل، وأنه كان يرغب بإجراء إحالة إلى أحد أعضاء القاعدة البارزين في 1997م، فقرر روبرتسون، أنه يمكن أن تُظهر هذه الأسماء أن صلاحي كان متعاطفًا مع القاعدة، وربما يكون (رفيق درب)، ولكنها لم تُثبت أنه كان جزءًا من القاعدة حين اعتقاله.

من البدهي أن صلاحي قد أعلن البيعة، وأنه كان عضوًا في القاعدة في 1990م، وكان على الحكومة أن تُظهر أنه لا يزال (أو أنه أصبح ثانيةً) ضمن بنية القيادة عندما اعتُقِل في نوفمبر 2001م. إنَّ اعتراف صلاحي أنه كان يومًا جزءًا من القاعدة، ولكنه قطع اتصاله بها بعد 1992م يثير أسئلةً حول وجوب تقديم البينة: هل يمكن أن يتحول عبء الإثبات بشكل قانوني إلى صلاحي لإثبات عدم ارتباطه بالقاعدة؟ إذا كان كذلك، فعند أي نقطة يتحول العبء؟

لاحظ روبرتسون أن محكمة استئناف DC، قد حكمت في أثناء مراجعة قرارات تتعلق بقضايا حق المعتقل بإجراء تحقيق في قانونية حبسه (لا يوجد أمر غير دستوري بشأن تحويل عبء الإثبات إلى المعتقل لنقض إثبات الحكومة الموثوق بالدليل المقنع).

إذا كان الحكم كذلك، فكيف يمكن لمعتقلي غوانتانامو -المحتجزين سنوات طويلة في جزيرة نائية، منقطعين عن العالم من غير إمدادات، ولا يمكنهم الوصول إلى مصادر المخابرات، والشهود التي تتكرم الحكومة بها عليهم- كيف يمكن لهؤلاء الأشخاص أن يتحملوا عبء النقض أو (الرد)؟ حتى في القضايا الضعيفة التي تثيرها، ولسوء الطالع، يكون الجواب على التماسات المعتقلين هو أنهم في وضع غير ملائم، وأن فرص الاعتراضات الناجحة نادرة جدًّا. لقد أقرت محكمة الاستئناف بعدم التوازن هذا وثبَّتته: إن وضع العبء الأقل على الحكومة في الدفاع عن الاعتقال في أثناء الحرب أمر مقبول، حيث تكون مصالح الأمن القومي في ذروتها، وتكون حقوق المستأنف الغريب في حضيضها.

يجب أن تنظر محكمة قضايا حق المعتقلين في إجراء تحقيق بشأن شرعية حبسهم، وفي عرض الحكومة الواقعي لقضايا محتملة، وأن تلتفت إلى الملتمس من أجل الدحض عندما يكون ذلك العرض موثوقًا ومهمًّا. على كل حال، إن النظر إلى عرض الحكومة بعين الريبة، (مُبيِّنةً فقط أن الاستنتاجات محكومة بنوعية الأدلة)، يُعدُّ منصفًا للملتمس – وليس مجحفًا بالحكومة[224].

في النهاية، رفض روبرتسون ادعاء الحكومة بأن على صلاحي أن يثبت انفصاله عن القاعدة، وقد رأى: أن القاعدة التي انتمى لها صلاحي في 1991م، كانت تختلف عن القاعدة التي انقلبت على الولايات المتحدة في الجزء الأخير من التسعينيات. لقد انضم صلاحي إلى القاعدة ليقاتل بقايا النظام السوفييتي في أفغانستان، وقد غادر أفغانستان في الوقت الذي أبدى فيه أسامة بن لادن ردة فعل تجاه حشد القوات الأمريكية وقت حرب الخليج الأولى وبعدها، وأعلن الحرب ضد الولايات المتحدة، بدلًا من ذلك، بالإضافة إلى أن الحكومة تحتاج إلى دليل لتبرهن أن صلاحي كان عضوًا فاعلًا في القاعدة قُبيل اعتقاله، عندما كانت القاعدة تستهدف بشكل واضح الولايات المتحدة، ولكنها لم تفعل ذلك، ويجب أن يُطلق سراحه.

لقد جاء قرار روبرتسون بينما كانت إدارة أوباما والكونغرس يتباحثان في كيفية تنفيذ تعهد أوباما لوعده الذي قطعه على نفسه بعد خطاب التولية بإغلاق غوانتانامو، وحتى قبل أن يُنشر رأي روبرتسون، كان الجمهوريون يدينون القرار والإدارة معًا، مع الإصرار على أن هذا القرار وضع الشعب الأمريكي بوضوح في خطر يجب ألا يظل قائمًا، وقد كتبت النائب في مجلس النواب لامار سميث Lamar Smith للمحامي العام إيريك هولدر Eric Holder تطلب استئنافًا، وقال العضو البارز في لجنة المخابرات التابعة لمجلس الشيوخ، كيت بوند Kit Bond إلى الصحفيين بما يأتي: بينما كان ينبغي على وزارة العدل التابع لها هولدر أن تستأنف القرار المثير للغضب، لم أكد أحبس أنفاسي حتى بدا هولدر أكثر عزمًا على إغلاق خليج غوانتانامو من إبقاء الإرهابيين محتجزين حيث ينتمون[225].

لقد استأنفت إدارة أوباما الدعوى، وقالت: إن روبرتسون قد أخطأ في ناحيتين وهما: فشله في نقل عبء الإثبات إلى صلاحي لإثبات أنه قد ترك القاعدة، وفشله في اكتشاف أن قضية الحكومة وطدت كون صلاحي ما زال جزءًا من القاعدة بعد 1992م. علاوة على ذلك فشل روبرتسون في الوصول إلى هذه النتيجة؛ لأنه أصرَّ على التحقق من كل جزء من الأدلة بشكل منفرد، ولم يقم وزنًا للبيانات المتراكمة التي قدَّمها صلاحي، ولم تعزز بأي دليل آخر، وينبغي على محكمة الاستئناف إرجاع القضية -على الأقل- إلى روبرتسون، وتطالبه بدراسة البيانات التي أدلى بها صلاحي بعد تعذيبه.

لقد نوقش الاستئناف أمام هيئة من ثلاثة قضاة في محكمة استئناف دائرة DC في 17/ سبتمبر2010م، وفي جلسة الاستماع تلك، قام أحد القضاة باستجواب قاسٍ لمحامي صلاحي للحكم حول مقاربة روبرتسون في تقييم دعوى الحكومة:

القاضي سينتيل: هل قُيِّمت الأدلة بصورة ملائمة، عندما عوملت أدلة الحكومة كما هي، التي ينظر إليها بعين الشك؟

السيدة دنكان: نعم، فضيلتكم. لقد كانت محكمة المنطقة تقوم بكل ما يجب أن تقوم به محاكم المناطق في قضايا خليج غوانتانامو، إذ رفضت إعطاء الحكومة فرضيةً مقبولةً .

القاضي سينتيل: الآن، لم يقل إنه كان يرفض منحهم التسليم بالمسؤولية، بل تجاوز ذلك، أليس كذلك؟

السيدة دنكان: لا، فضيلتك، لا أظن ذلك.

القاضي سينتيل: لا!

السيدة دنكان: ـ لقد فعل. هو.

القاضي سينتيل: إذن ما الذي يعنيه بقوله إنه كان ينظر إلى الأمر بعين الارتياب؟

السيدة دنكان: هكذا كان.

القاضي سينتيل: يبدو وكأنه يقلل من أهمية الدليل قبل أن يسمعه أصلًا، كأنه...

السيدة دنكان: لقد كان...

القاضي سينتيل: ـ كان على الحكومة التغلب على عبء آخر إلى جانب الأكثرية.

السيدة دنكان: كان يرفض دراسة الأدلة الحكومية من دون نظرة الشك هذه. وعندما تنظر إلى المكان الذي يذكر فيه أنني أطبق الريبة القضائية -حسب رأيه- على هذه الأدلة؛ فإنه يزن مصداقية الأنماط المختلفة للأدلة من أمكنة مختلفة، ويعطيها الوزن الذي يظن أنها تستحقه؛ لذلك فإنه في طلب ذلك التعليق...

القاضي سينتيل: ومع ذلك ليس هذا ما قاله؛ لقد قال: إنه كان ينظر إلى الأدلة بشيء يشبه الشك، وأظن أنه قال ذلك مرتين، أليس كذلك؟

السيدة دنكان: صحيح فضيلتك، لقد قالها مرتين؛ لقد قالها في البداية، وأظن أنه كان يتكلم عن عدم قبوله بدليل الحكومة من دون ارتياب، الذي...

القاضي سينتيل: إنهما أمران مختلفان، القول بعدم قبولها من دون ريبة، والقول إنه يطبق الريبة عليها، فهل استخدمت أي من محاكم المنطقة الأخرى ذلك التعبير، وهو أنني أقارب أدلة الحكومة بعين الشك؟

السيدة دنكان: فضيلتك، لا أذكر إن كان أحد القضاة قد قال ذلك بالحرف.

القاضي سينتيل: هل وافقنا من قبل على مثل هذه الصياغة؟

السيدة دنكان: ليس كلمة الريبة، ولكن المحكمة، في بينسايا نظرت إلى الأدلة الحكومية بشيء من الشك، وتساءلت: إن كانت أدلةً خارجية، كما تعلم، تؤيد الأدلة التي هي بصدد الإصدار في هذه القضية التي لا تقبل عرض الحكومة بمعناه السطحي، بل تقاربها، متخذين قراراتكم الموثوقة حول ما إذا كانت تلك الأدلة بأكملها يمكن أن يعتمد عليها.

القاضي سينتيل: ولكن يجب عليه أن يتخذ القرارات الموثوقة بشأن الأدلة كلها في القضايا كلها.

السيدة دنكان: صحيح، فضيلتك.

القاضي سينتيل: ولكنه عادةً لا يقول حسنًا، أنا موافق، سأطَّلع على أدلتك، ولكنني سأتعامل بها بريبة. إنه يقوم بشيء ما، أو يبدو، وكأنه يقول: إنه يفعل شيئًا مختلفًا هنا أكثر مما فعل في مجرى قضية الألفية.

السيدة دنكان: حسنًا، أنا أتفق معك إلى حد ما، ولكن هذا لا يفرض عبئًا أكبر على الحكومة، إنما يعترف بالطبيعة الفريدة للأدلة، وهي أن الحكومة تعتمد كليًّا على تقارير التحقيق في قضيتها، وبوجه خاص تقارير تحقيق السيد صلاحي بعد الاعتراف بأنه تعرض لها...

القاضي سينتيل: دعونا...، أنا لست متأكدًا من الوقت الذي تخطينا فيه الخط إلى القضايا المحجوبة.

السيدة دنكان: فضيلتك، أنا أعدك بأني...

القاضي سينتيل: حسنًا، جيدًا.

السيدة دنكان: ـ اعرفوا ذلك الخط، وأنا سوف...

القاضي سينتيل: كوني حذرةً.

السيدة دنكان: ـ سألتزم به.

القاضي سينتيل: جيد.

السيدة دنكان: أنا أعد بذلك.

القاضي سينتيل: حسنًا.

السيدة دنكان: القول: إن الظروف التي قدَّم فيها صلاحي شهاداته التي اعتمدت عليها الحكومة، هي -كما أعني- أن الحكومة قد اعترفت في تقارير عامة ضمن مرافعات عامة بأننا سندعو ذلك تعذيبًا، وسيسمونه ظروفًا قسرية، لكنَّ تلك الظروف كما وجدها القاضي روبرتسون، قد أحالت جميع شهادات صلاحي إلى ارتياب المحققين، وعلى افتراض تلك الظروف، وطبيعة الأدلة في هذه القضية

التي لا نعرف دائمًا من الذي صرَّح، وأننا لا نعرف أي ظروف، وتحت أي ظروف صدرت البيانات، وقد جُمعت الأدلة، بالإضافة إلى أن الشك القضائي يُعدُّ مجرد وسيلة لتقييم مصداقية الأدلة تحت هذا الظرف الفريد لقضايا غوانتانامو، وعندما تقرأ رأيه متكاملًا، يتبين أنه لا يضع الحكومة في معيار أعلى، وهو يطبق بصورة ملائمة أرجحية معيار الأدلة، بل يحدد معالم طريقة لديك فيها تفسيرات متناقضة لا تتضافر الأشياء فيها لتقدم تفاصيل أدلة معينة، وأدلة الحكومة النهائية مظهرةً الوزن الذي تستحقه[226].

في النهاية، أعادت محكمة الاستئناف الدعوى إلى محكمة المنطقة لإجراء مراجعة أخرى للسجل، ليس لأن شك القاضي روبرتسون كان في غير محله، ولكن لأن محكمة الاستئناف أصدرت ثلاثة أحكام أخرى في قضايا حق المعتقل المطالبة بإجراء تحقيق في قانونية حبسه في غوانتانامو، منذ قرار روبرتسون الذي أعاد تعريف مستوى النشاط المطلوب حتى يُعدُّ المعتقل جزءًا من القاعدة.

وفقًا للمعيار السائد، فقد كان روبرتسون يبحث عن دليل يثبت أن صلاحي كان يعمل ضمن البنية القيادية في القاعدة عندما اعتُقِل، وأنه كان ينفذ تعليمات وأوامر القاعدة، وقد صدرت أحكام استئنافية لاحقة تقول: إنه ليس من الضروري أن تثبت الحكومة أن المعتقل كان ضمن بنية قيادية المنظمة حتى يثبت أنه كان جزءًا من القاعدة.

ومن وجهة نظرها، كانت المحكمة حريصةً على تحديد الطبيعة الدقيقة لدعوى الحكومة ضد صلاحي، فالحكومة لم توجه أصابع الاتهام الجنائي إلى صلاحي كونه يقدم الدعم المادي للإرهابيين، أو للمنظمة الإرهابية الأجنبية (القاعدة)، بل أكدت المحكمة مستخلصةً مما قاله القاضي روبرتسون أن مشكلة الحكومة هي أن دليلها على أن صلاحي قدَّم الدعم المادي للإرهابيين ضعيف جدًّا، أو أنه مشوب بالقهر وسوء المعاملة، أو أنه محجوب جدًّا، لدرجة أنه لا يمكن أن يدعم ادِّعاءً جنائيًّا ناجحًا، ولا يمكن للحكومة أن تسعى لاعتقال صلاحي وفقًا

لـ AUMF على أساس أنه دعم هجمات 11 سبتمبر، أو أنه دعم قوًى مرتبطةً بالقاعدة، أو بالدعم المادي الهادف للقوى التي تعلن الحرب ضد أطراف التحالف الأمريكي[227]، بل إن الحكومة كانت تطالب المحكمة بإصدار حكمٍ على صلاحي بأنه ما يزال يُعدُّ جزءًا من القاعدة، حتى وإن لم يكن يتلقى الأوامر منها، أو ينسق بفاعلية مع المنظمة.

لقد تقاعد القاضي روبرتسون، وأُعيدَ تكليف القاضي إيميت سوليفان Emmett Sulli-van بالقضية، حيث يترأس حاليًّا دورة اكتشاف الحقيقة المتجددة. وقد كان عليه لاحقًا في هذا العام أن يقيّم مرةً أخرى ادعاء الحكومة أن صلاحي الذي انضم إلى القاعدة في عام 1991م، ليقاتل الشيوعيين في أفغانستان، لا يزال جزءًا من القاعدة، وأنه يشكل تهديدًا مستمرًّا للولايات المتحدة. ولا يزال الرجل المزيف الذي أمر وزير الدفاع دونالد رامسفيلد شخصيًّا بتعذيبه، وتعريضه للإعدام موجودًا فيما سمَّته الواشنطن بوست (القفص الذهبي) في غوانتانامو.

وعلاوة على ذلك ذكر بيتر فن Peter Finn في مارس 2010م، أن كلًّا من صلاحي البالغ من العمر 40 عامًا، وطارق السواح البالغ من العمر 53 عامًا خبير المتفجرات السابق الذي تبرأ من ماضيه بعد اعتقاله قد أصبحا اثنين من أكثر المخبرين الذين احتجزوا في غوانتانامو أهمية على الإطلاق، وإنهم اليوم يقيمون في مجمع مسيَّج في السجن العسكري، حيث يعيشون حياةً متميزةً نسبيًّا -بستنة، كتابة، ورسم- منفصلةً عن باقي المعتقلين الموجودين في بناء على شكل شرنقة وذلك لحمايتهم، ومكافأتهم، وقد كتب فِن: أن رفاقهم الجهاديين قد علموا الآن أنهما يعملان مع الولايات المتحدة، ويريدونهما ميتين انتقامًا لردَّتهما عن التنظيم. لقد كافأتهما الحكومة على تعاونهما، ولكنها رفضت أن تُقرَّ إطلاق سراحهما[228].

قال صلاحي إلى مجلس المراجعة الإدارية في غوانتانامو في عام 2005م: إن المعاملة هي إقرار على ما أصر عليه صلاحي منذ زمن: لقد قدَّم معلوماتٍ، وإخباريات مهمةً طواعيةً منذ أن كان في سجن الولايات المتحدة، وإنه كان صادقًا، ومتعاونًا، ومستعدًّا للمساعدة[229]. فالقسوة التي لا مبرر لها في تعذيبه أفادت فقط في استخلاص ما اتفقت عليه المحكمة من مطالبة

بالمثول أمام القضاء، وكان بلا فائدة، وإن الاعترافات كانت قسريةً، وقد أخبر صلاحي مجلس مراجعة أوضاع المقاتلين قبل سنة أن التعاون الطوعي جعله حساسًا، ومستحقًّا لاهتمام خاص من الولايات المتحدة. سأل رئيس المحكمة صلاحي عندما أُثير موضوع إمكانية إطلاق سراحه في أثناء جلسة الاستماع: ألا تريد العودة إلى بلادك؟

صلاحي: لا؛ لأنني مهدد بسبب كمية المعلومات التي قدمتها إلى الولايات المتحدة، سأصبح ملاحقًا، وسوف أُقتل. أود الحصول على الأمن.

رئيس المحكمة: سوف ندوِّن ذلك، هل يوجد بلد محدد ترغب في الذهاب إليه؟ حتى لا يُقال إننا نتخذ ذلك القرار، شخص آخر يتخذ ذلك القرار، إن الممثل الشخصي مناسب، ولكن سنسجل ذلك.

صلاحي: الولايات المتحدة.

رئيس المحكمة: هل تريد الذهاب إلى الولايات المتحدة؟

صلاحي: نعم أود ذلك.

رئيس المحكمة: حسنًا، لقد سُجِّل ذلك في التقرير، وستُعلَم وزارة الخارجية بهذا الطلب[230].

لقد استأنف صلاحي موضوع الحياة ما بعد غوانتانامو المحتملة في جلسة الاستماع التي عقدتها لجنة المراجعة الإدارية في عام 2005م، لقد أوضح في هذه المرة أنه منذ قيل له: إنه ليس لديه الفرصة أن يستقر ثانيةً في الولايات المتحدة طلب بدلًا من ذلك أن يُرسَل إلى كندا حيث كان يقيم سابقًا، فسأله أحد أعضاء اللجنة، إذا أُرسِلتَ إلى كندا، ماذا ستفعل؟ أجاب صلاحي:

منذ أكثر من أربع سنين، وأنا منعزل عن العالم والواقع أني لا أعرف ماذا يجري في الخارج. أتمنى لو أستطيع الحصول على عائلة، وحياة آمنة من دون أن يحاول أحد أن يلقي عليَّ اللوم، وأن أحصل على شيء من المال؛ لأكون مرتاحًا، وأن

أخدم الله، وأن أحصل على منزل لأعتني بعائلتي الكبيرة. هذا ما كنت أقوم به، وعلى الأرجح سأقوم بذلك إذا سُنحت لي الفرصة. إضافة إلى ذلك، أحتاج إلى بعض المساعدة لأندمج ثانيةً في المجتمع. انظر -على سبيل المثال- إذا ذهبت الآن لأبحث عن وظيفة في مكان ما فإنه عليَّ أن أكتب، أو سوف يسألونني، من هو رب عملك السابق فسأكتب JTF - GTMO. كنت متهمًا بالإرهاب، وسوف يقول لي هل أنت مجنون! اغرب عن وجهي قبل أن أستدعي الشرطة، إن ذلك مفهوم، ما الذي يجعل شخصًا مثلي يحصل على فرصة عمل كهذه. أنا لم أحصل على فرصة كهذه، لذلك فأنا أفهم ذلك بالتأكيد. كنت أفكر فقط في أن إطلاق سراح أي معتقل من دون إعادة تأهيله، أو من دون بعض المساعدة ليشق طريقه في المجتمع؛ أي ما يدعونه إعادة الدمج لأمر سيئ[231].

محمد القحطاني

في 4/فبراير2009م، رفع محامو محمد القحطاني دعوى احتقار ضد حكومة الولايات المتحدة؛ لأنها ترفض باستمرار تسليم الأدلة الجوهرية لمناقشة قضية حق المعتقل المطالبة بإجراء تحقيق في قانونية حبسه، وقد كتب المحامون:

لا يزال مقدم الالتماس القحطاني مسجونًا في غوانتانامو منذ فبراير2002م، وكان يقول باستمرار في أثناء سجنه: إنه كان يُعذب، ويُهدد بالتعذيب من قبل المحققين الأمريكيين العسكريين، والمدنيين، ومنذ أن قدم القحطاني التماسًا في أكتوبر 2006م، يطالب بالتحقيق في قانونية حبسه، كان يؤكد مرارًا وتكرارًا أن أي اعترافاتٍ مزعومة قدمها للموظفين الأمريكيين انتُزِعت جرَّاء التعذيب، والتهديدات بالتعذيب، وحتى الآن، لا تزال الحكومة تنكر بعناد تورط أحد من موظفيها في أعمال التعذيب في أثناء استجواب القحطاني مقدِّم الالتماس، وقد اعترفت سوزان كرافورد منسقة اللجان العسكرية في 14/ يناير2009م، أن

القحطاني قد تعرَّض إلى استجوابات العشرين ساعةً المنهجية، وإلى حرمانه النوم المطوَّل، والعزلة الشديدة مدة 160 يومًا، والتعرية الإجبارية، والإهانة الدينية والجنسية، وتكتيكات الاستجواب العنيفة الأخرى، وأن الحكومة قد شاركت في أعمال تعذيب فظيعة جدًّا لدرجة أنها اقتنعت بوجوب عدم إخضاع الملتمس القحطاني لمحاكمة أمام لجنة عسكرية، وعلى ضوء اعتراف الآنسة كرافورد، لم تعد الحكومة قادرةً على إنكار أن الملتمس القحطاني قد تعرَّض للتعذيب على أيدي موظفين أمريكيين. لكنَّ الحكومة ما زالت مستمرةً بالاعتماد على بيانات القحطاني أمام هذه المحكمة تبريرًا لحبسه الذي استمر سبعة أعوام.

في هذه المرحلة، عُلِّق التماس القحطاني في قضية حقه المطالبة بإجراء تحقيق في شرعية حبسه مدة ثلاث سنين ونصف تقريبًا، وكانت الحكومة تمتلك معلوماتٍ توثق التعذيب الذي عاناه القحطاني على أيدي محققي غوانتانامو، وقد وصل كثير من هذه المعلومات إلى منافذ الإعلام الكبرى منذ أربع سنين تقريبًا. وأنه بُحِثت، وجُمِعت، وقُدِّمَت تقارير تبرئة إضافية إلى هيئات الكونغرس التنفيذية والتحقيقية. إن هذه الوثائق هي وثائق براءة من دون نزاع؛ لأنها متوافرة بشكل معقول، وتميل إلى نسف المعلومات التي قُدِّمت لدعم تبرير الحكومة واعتقاله. وبشكل غير قابل للتوضيح، لم تتخلَّ الحكومة بعد عن الوثائق الأساسية للملتمس القحطاني؛ لكي يتمكن من دحض أدلة الحكومة ضده[232].

لقد اشتملت دعوى الحكومة ضد القحطاني بشكل كبير على شهاداته التي قدَّمها للمحققين ابتداءً من إبريل 2003م، وبعد شهرين ونصف من استجوابه الخاص الذي استمر خمسين يومًا، ومباشرةً بعد اعتقال خالد الشيخ محمد وتعذيبه مطولًا في موقع السي. آي. إيه الأسود في بولندا وفقًا للمفتش العام لوزارة العدل، فقد أشار المحققون العسكريون إلى أن القحطاني أصبح متعاونًا بشكل كامل بعد فشله على جهاز كشف الكذب في 31/مارس 2003م، وبعد مواجهته بحقيقة أن أعضاء آخرين من القاعدة يجري القبض عليهم، وهم يقدمون معلومات

قيمة[233]. ووفقًا للمفتش العام، سُجِّلت مذكرةٌ أخرى في اليوم الثاني تقول: إن القحطاني بدأ بوصف معرفته بالقاعدة بالتفصيل، ومنذ تلك اللحظة قدَّم كميةً كبيرةً من المعلومات المفصلة حول القاعدة وعملياتها قبل 11 سبتمبر[234].

إن 14 عاملًا من أصل 17 كلها تحبِّذ استمرار الاعتقال والمسجلة على ملخص الأدلة غير المحجوبة المتعلقة بالقحطاني بتاريخ 5/أكتوبر 2006م، وأُرسِلت إلى مجلس المراجعة الإدارية في غوانتانامو التي استُنبِطت من المعلومات التي قدَّمها القحطاني للمستجوبين في أثناء مدة التعاون هذه، واشتملت هذه العوامل تحت فئة الإلتزام على ما يأتي:

1. لقد قال المعتقل: إنه سافر في البداية من المملكة العربية السعودية إلى أفغانستان في بداية عام 2001م، تقريبًا ليشارك في الجهاد، الذي اعتقد أنه واجب ديني. وحالما وصل إلى أفغانستان، انضم إلى دورة تدريبية في معسكر الفاروق للتدريب.
2. لقد قال المعتقل: إنه تابع تدريبه مدة ثلاثة أشهر تقريبًا بعد دخوله إلى أفغانستان، وبعد ذلك أُرغِم على إعلان البيعة لأسامة بن لادن، وقد بايع أسامة بن لادن بعينه، من دون أي شهود، في أثناء إقامة أسامة بن لادن في قندهار، أفغانستان.
3. قال المعتقل: إنه في صيف 2001م، وبعد مبايعة أسامة بن لادن، الذي كان يكلفه أحيانًا بإدارة مهمات استشهادية.
4. قال المعتقل: إنه في الوقت الذي وافق على إدارة المهمة لم توضع أي خطة محددة. على كل حال، لقد علم المعتقل أنه بموجب بيعته، فإنه سوف يُستَدعى في وقت لاحق لإدارة مهمة استشهادية.

وضمن فئة (الارتباطات/الاتصالات)، وردت العوامل الآتية:

أ. لقد قال المعتقل: إنه في ما يقارب 24/إبريل 2001م، بعد تخرجه من الدورة التدريبية المتقدمة، قام بزيارة أسامة بن لادن في منزله، لتبجيله ومدحه. وقال المعتقل إلى أسامة بن لادن: إنه سيستمر في خدمته كما يستمر في خدمة النبي

محمد صلى الله عليه وسلم، وفي هذه الزيارة، طلب أسامة بن لادن من المعتقل الاتفاق مع مسؤول رفيع المستوى في القاعدة ليعلمه كيف يخدم دينه.

ب. قال المعتقل إنه: في 22/يونيو2001م، تقريبًا، وبمبادرة منه، التقى أسامة ابن لادن ثانيةً في منزله في قندهار- أفغانستان؛ ليسلم عليه، وليخبره أنه كان جاهزًا لمهمته في الولايات المتحدة، وقد استدعى أسامة بن لادن عنصرًا ميدانيًّا عالي المستوى في القاعدة، وأخبره أن المعتقل عاد من خط المواجهة، وأنه جاهز لاستكمال مهمته إلى أمريكا[235].

أخبر القحطاني لجنة المراجعة الإدارية في جلسة الاستماع في عام2007م، أن هذه الشهادات جميعها كانت معلومات حصل عليها من المحققين في جلسات الاستجواب، وقد أصرَّ قائلًا: إن المحققين زودوني بهذه المعلومات والتفاصيل، وأجبروني تحت الضغط والإكراه أن أتبنى القصة التي يريدون سماعها. لقد كانت المعلومات التي أعطيتهم إياها لا قيمة لها، ولا تساعد على حماية الأرواح، والممتلكات. لم يكن لدي القدرة على إعطاء أي معلومات حول أي شيء سواء في الماضي، أو المستقبل. كنت فقط أكرر المعلومات التي أُعطِيت لي في أثناء التحقيقات. لقد أكد القحطاني فيما تبقى، وهو وصف شخصي لتجاربه المتوافرة علنًا، قائلًا: إن هذا هو البيان الأول الذي أدلي به بملء حريتي ومن دون إكراه، أو تهديد بالتعذيب. أخبر القحطاني المجلس بوساطة مترجم، مستذكرًا القائمة الطويلة من الأساليب المسيئة التي أُخضِع لها من أغسطس 2002م، حتى أغسطس 2003م، ما يأتي:

«يحتاج الإنسان إلى أربعة أمور رئيسة في حياته أُخِذت مني في غوانتانامو؛ أولًا: تكريم الدين، وحرية ممارسته واحترامه. ثانيًا: احترام كرامته الشخصية بالامتناع عن إهانة الإنسان بالضرب، أو الشتم، أو المعاملة السيئة بشكل عام. ثالثا: احترام شرفه، ما يعني عدم إهانته بالإذلال، أو الانتهاك الجنسي. رابعًا: احترام حقوق الإنسان، من حيث السماح له بالنوم، والراحة أينما كان، وأن يكون في مأوىً دافئ، وأن يحظى بالأمن طوال حياته، وأن يحصل على طعام

وشراب كافيين، وأن يحصل على الوسائل التي تريحه، وتساعده على تنظيف جسمه، وأن يحصل على علاج طبي إنساني، وأن يعلم أن عائلته في أمان من التهديدات، أو الأذى. مرة أخرى، لقد أُخِذت مني هذه الحقوق كلها. فقط في غضون هذه المدة من التعذيب الجسدي، والنفسي، والمعاملة اللاإنسانية، وقد أُجبِرت على الإدلاء ببيانات كاذبة، وتلفيق الحكاية»[236].

لقد نُشِرت على الملأ شهادة القحطاني أمام لجنة المراجعة الإدارية في سبتمبر 2007م، عندما أثيرت قضيته للمراجعة ثانيةً في العام الثاني، كرر ملخص الأدلة غير المحجوب ادعاءات عام 2006م، مع بعض التفاصيل، نجد الآن 18 عاملًا من أصل 22 مستمدةً من شهادات القحطاني أمام المحققين تُرجِّح استمرار الاعتقال، وقد أضافت وثيقة17/يناير 2008م، بندًا واحدًا إلى تلك العوامل يُرجِّح إطلاق سراحه، أو نقله: جاء في هذا البند أن محققي المعتقل السابقين أكرهوه على الاعتراف بأنه سافر إلى الولايات المتحدة؛ ليموت، وزعم المعتقل أن المحققين قد وعدوه مقابل هذا الاعتراف بالحرية[237].

وبعد شهر، أعلنت إدارة بوش أنها ستحاكم القحطاني أمام اللجان العسكرية بتهم جرائم الحرب جنبًا إلى جنب مع خالد شيخ محمد، ووليد محمد صالح مبارك بن عطاش، ورمزي بن الشيبة، وعلي عبدالعزيز علي، ومصطفى أحمد آدم الحوساوي الذين كانوا قد نُقِلوا جميعًا إلى غوانتانامو في 2006م، وبعد الاحتجاز المطوَّل في سجون السي. آي. إيه السرية، كانوا كلهم سيواجهون عقوبة الموت. لقد أُحيلت الاتهامات المحلفة إلى سوزان كرافورد، المسؤولة عن عقد اجتماعات اللجان العسكرية في إبريل 2008م، وقد حاول القحطاني الانتحار معبرًا عن يأسه. علم محاموه بهذه المحاولة في أثناء زيارته في إبريل الماضي، عندما شاهدوا ندوبًا نتيجة ثلاثة جروح أحدثها بنفسه متعمدًا، كان أسوأها ذلك الذي أسفر عن جرح عميق، ونزف غزير، وإدخاله إلى المستشفى، وقد ذكرت محامية مركز الحقوق الدستورية جيتانجالي غوتيريز Gitanjali Gutierrez في ملاحظاتها في أثناء زيارتها أن القحطاني قال لها: «لا أستطيع تقبل هذا الظلم، فإذا كنت سأبقى في هذا السجن، فسأضع حدًّا لهذه المعاناة»[238]. في 9/مايو

2008م، رفضت كرافورد التهم الموجهة ضد القحطاني، وخلُصت إلى أننا عذبنا القحطاني، هذا ما قالته لمراسل صحيفة واشنطن بوست، بوب وود وورد Bob Woodward قُبَيل تنصيب الرئيس أوباما في يناير المقبل.

بالرغم من هذا الاعتراف العلني، فقد أحبطت وزارتا العدل لكل من إدارة بوش وأوباما مرارًا وتكرارًا جهود القحطاني لدحض الادعاءات المثارة ضده في جلسات قضية مطالبته بإجراء تحقيق في قانونية حبسه، بعد قرار المحكمة العليا في قضية بومدين 2008م، التي أدركت بعد سنين من الاعتقالات الخارجة عن القانون أنه لا يمكن لهؤلاء القابعين في السجن أن يدفعوا ثمن حالات التأخير القانوني، وقد أقرت المحاكم توجيهاتٍ محددةً؛ لتوفر حلولًا عاجلةً لقضايا حق المعتقل المطالبة بإجراء تحقيق في قانونية حبسه. أحد هذه القوانين التي أعدَّها قاضي محكمة المنطقة توماس هوغان Thomas Hogan، حيث أعطى الحكومة مدة أسبوعين لتسليم الأدلة القوية التي تعزز تبرئته إلى ملتمس طلب التحقيق في قانونية حبسه حالما يُعد إحالة واقعية في هذه القضية، وفي نوفمبر 2008م، عندما اقترب الموعد النهائي للحكومة لتقدم قائمةً طويلةً من المواد التي طلبها محامو القحطاني التي توثق تعذيبه، سعت الحكومة إلى إبقاء قضايا المعتقل كلِّها موكلةً إلى القاضي هوغان، إلى أن تحظى بفرصة لإعادة تشريع القواعد الإجرائية المعمول بها.

أعاد هوغان إصدار التوجيهات، موضحًا وجوب إعطاء الحكومة لمعتقلي غوانتانامو الحق بالوصول إلى أدلة تبرئتهم، وتعديل الموعد النهائي إلى 30/ديسمبر 2008م، عندما مَرَّ شهر بعد الموعد النهائي جاء الردُّ أخيرًا من وزارة العدل لإدارة أوباما الحالية بعدم وجود وثائق تبرئة، إلا أنها اعترفت في الوقت ذاته بوجود بعض الوثائق القابلة للنقاش، والردِّ عليها، وأنها ما زالت ضمن عملية النشر، وربما تُبرَز في وقت ما في المستقبل، فقدَّم محامي القحطاني التماسًا ليجبر الحكومة على تسليم الوثائق المتعلقة باستجوابه.

ليست هذه هي القضية التي تجبر الحكومة على القيام ببحث كوني لتحديد تلك الوثائق (التبريئية)، ولا هي القضية التي تضمنت ادعاءات بسوء المعاملة وحسب، ولكنها قضية لا مراء فيها حول قيام الولايات المتحدة بتعذيب الملتمس القحطاني للحصول على دليل تجريمي، والذي تعتمد عليه اليوم لتبرر حبسه المستمر، ولا تستطيع الحكومة أن تقدم مبررًا لفشلها بالالتزام بالفقرة I.D.1 من (نظام إدارة القضايا) المعدل. إنّ فشل التزام الحكومة بالمواعيد النهائية التي فرضتها المحكمة قد حرمت الملتمس القحطاني معلومات تُعدُّ أساسيةً لنقض إحالة الحكومة الواقعية، وقد مُنِعت هذه المحكمة من إصدار حكم في ماهية احتجاجه على احتجازه المستمر، ومن ثم يجب أن تقول هذه المحكمة كلمتها في قضية الملتمس القحطاني، وأن تطلب من الحكومة الالتزام سريعًا بالفقرة I.D.1، وأن تتوقف عن إهانة المحكمة[239].

لقد كانت أشرطة فيديو استجواب القحطاني من بين المواد التي كان يبحث عنها محامو القحطاني. وفي يونيو 2009م، ولدى ملاحظة أن توجيهات غوانتانامو المتعلقة بحق المعتقل المطالبة بإجراء تحقيق في قانونية حبسه، تتطلب من السلطات القضائية أن تقيِّم المواد التي تمتلكها الحكومة بخصوص المعتقلين وحجم (العبء المترتب على الحكومة) في جمعها، وتقديمها لمحامي المعتقل، فأمرت القاضية روزميري M. كولير Rose Mary M. Collyer من الحكومة تقييم عبء إصدار أي من أشرطة الفيديو الخاصة بالقحطاني، لقد لخصت القاضية كولير جواب الحكومة في أمر لاحق:

> ردًّا على أمر المحكمة الصادر في 2/يونيو 2009م، بكشف الوثائق التي تطالب الحكومة بإصدار تقرير حول العبء الذي سيُفرض فيما لو طلبت المحكمة من الحكومة تقديم جميع التسجيلات السمعية والبصرية للملتمس من 8/ أغسطس 2002م، وانتهاءً بـ 15/يناير 2003م، إن طول كل شريط تقريبًا. من أجل نشر هذه الأشرطة، يجب أن يُراجع كل مقطع على حدةٍ من قِبل وكالات متعددة، تضم وزارة العدل، ومكتب التحقيقات الفيدرالي، ووكالة المخابرات

المركزية؛ لذلك فإن مطالبة الحكومة بتقديم هذه الأشرطة جميعها سيكون مرهقًا جدًّا.

على كل حال، فإن الأشرطة التي أُنتِجت في نهاية المدة ما بين 13/أغسطس 2002م، وحتى 22/نوفمبر2003م، لها على الأرجح أهمية بالنسبة إلى الملتمس. لقد اعتمدت الحكومة لتبرير اعتقال الملتمس على شهاداته التي قدَّمها منذ إبريل2003م، لغاية 2004م، وقد طعن بمصداقية الشهادات وصحتها، حيث ادعى أن شهاداته كانت ملطخةً بالنتائج المتراكمة للمعاملة التعسفية التي حدثت مسبقًا ما يجعل الشهادات غير موثوقة، ولا يمكن الاعتماد عليها؛ لذا فإن الملتمس يطلب معلومات بشأن حالته الذهنية، والجسدية قبل وفي أثناء تقديمه الشهادات التجريمية التي اعتمدت عليها الحكومة، وهكذا فإن التسجيلات السمعية والبصرية التي أنشئت مؤخرًا أكثر احتمالًا لاحتواء معلومات متعلقة بطعن الملتمس على أسس طوعية أكثر من التي أُنشئت من قبل؛ من أجل توفير المعلومات المتعلقة بالملتمس، بل ومن أجل تخفيف العبء عن الحكومة، ستطلب المحكمة من الحكومة تقديم التسجيلات السمعية والبصرية الخاصة بالملتمس التي أنشئت بين 15/نوفمبر 2002م، و22/نوفمبر 2002م فقط[240].

لقد طلب محامو القحطاني الحصول على جزء من أشرطة الفيديو أو كلها التي سُجلت منذ أن عُزِل القحطاني في سجن غوانتانامو في 8/أغسطس 2002م، لغاية اليوم الذي انتهى به (استجوابه الخاص) في 15/يناير 2003م. إن الأشرطة التي طلبت القاضية كولير من الحكومة تقديمها، كانت تلك التي سُجلت في الأسبوع الذي سبق طلب رامسفيلد بدء (الاستجواب الخاص)، وبعد ثلاثة أشهر ونصف من العزلة، واستجواب معسكر دلتا الذي استمر أسبوعًا، وجعل موظف مكتب التحقيقات الفيدرالي يوصي بتركه وشأنه، وأن يدعوه كي يسترد عافيته من جديد[241].

إن الرسالة التي بعثت بها .T.J هارينغتون T.J. Harrington نائب مساعد مدير قسم مناهضة الإرهاب في مكتب التحقيقات الفيدرالي إلى رئيس قيادة التحقيق الجنائي التابع للجيش في 14/يوليو 2004م، تعطي لمحةً عمَّا يمكن أن تصفه أشرطة الفيديو تلك، وبحلول أواخر نوفمبر، ذكر هارينغتون أن المعتقل كان يُظهر سلوكًا مماثلًا لسلوك الإصابة بصدمة نفسية شديدة؛ مثل: التحدث إلى أشخاص غير موجودين، والإبلاغ عن سماع أصوات، والجثوم في زاوية الزنزانة مغطىً بشرشف لساعات بلا انقطاع[242].

بعد سنتين، اختلف محامو القحطاني والحكومة حول المواد التي يجب أن تقدمها الحكومة لتوثيق معاملته على أيدي المحققين العسكريين في غوانتانامو، فظهرت مؤشرات على أن مناورات قضايا حق المعتقل المطالبة بإجراء تحقيق في قانونية حبسه المطولة هي ذاتها تفرض ضريبة على القحطاني. في 10/سبتمبر 2010م، قدَّمت الحكومة (تقرير الحالة) للمحكمة التي أفادت أن القحطاني أخبر المدعين العسكريين في غوانتانامو أنه يريد عزل محاميه، والتخلي عن طلب التماس للتحقيق في قانونية حبسه، وقد ذكر مستشار القاضي المشاور لـ JTF-GTMO في إفادة مرفقة أن القحطاني أخبر مساعد هيئة القضاء في أواخر أغسطس أنه كان يريد أن يعزل محاميه ويلغي قضيته، وقد قال المعتقل رقم 063: إنه سيحاول في المستقبل أن يحصل على مستشار قانوني جديد، ولكنه يريد الآن إلغاء كل شيء[243]. وفي اجتماع تشاوري لاحق أمام القاضية كولير، اختلف محامو القحطاني حول هذا الادعاء، قائلين: «إنهم التقوا القحطاني في 13/سبتمبر، وإنه لا توجد أي فرصة لإبداء نيته بعزل محاميه، أو إلغاء قضية مطالبته بإجراء تحقيق في قانونية حبسه»[244].

ابن الشيخ الليبي

عندما أعلن الرئيس بوش في سبتمبر 2006م، نقل أربعة عشر معتقلًا ذوي أهمية عالية في مواقع السي. آي. إيه السوداء إلى غوانتانامو، وأكد أحد مصادر كولن باول لم يذكر اسمه أمام مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أن صدام حسين قد قدَّم لاثنين من أعضاء القاعدة

الميدانيين تدريبًا على الأسلحة الكيميائية والبيولوجية. وحيث لاحظت هيومان رايتس واتش من رسالة أُرسِلت إلى الرئيس في فبراير2007م، أن الليبي كان واحدًا من ثمانية وثلاثين رجلًا اُعتُقِد أنهم احُتجزوا في سجون السي. آي. إيه وقد اختفوا بشكل عملي، حيث طلبت الرسالة من الرئيس أن يُفصح عن هويات السجناء جميعهم الذين احتجزوا مدةً معينةً في منشآت تديرها، أو تشرف عليها السي. آي. إيه منذ 2001م، وأن تفصح عن مصيرهم ومكان وجودهم، وعن أسماء السجناء جميعهم الذين نُقِلوا إلى سجون الحكومات الأخرى من أجل الإفصاح عن تاريخ ومكان نقلهم[245].

وقتئذ، كانت هناك تقارير غير مؤكدة بأن الليبي وأربعة ليبيين آخرين ممن احتجزتهم الولايات المتحدة قد رُحِّلوا إلى طرابلس. بعد سنين من العلاقات المتصدعة والعقوبات المرتبطة بالإرهاب التي بدأت في عهد رونالد ريغان Ronald Reagan في الثمانينيات، أعلنت إدارة بوش في مايو 2006م، أنها كانت تُجدد العلاقات الدبلوماسية مع ليبيا، خاصةً لدى ذكر تعاون نظام القذافي في (الحرب على الإرهاب). لقد صرحت وزيرة الخارجية كونداليزا رايس في بيان يبشر بعهد جديد في العلاقات الليبية الأمريكية بما يأتي: «لقد اتخذنا هذه الإجراءات نتيجة إدراكنا بالتزام ليبيا المستمر بعدولها عن الإرهاب، وبتعاونها الممتاز الذي قدمته للولايات المتحدة، ولأعضاء المجتمع الدولي الآخرين ردًّا على التهديد الدولي الشامل الذي يواجهه العالم المتحضر منذ 11 سبتمبر»[246]. في أكتوبر 2007م استشهدت صحيفة الواشنطن بوست بمصدر أمني ليبي، يؤكد إعادة الليبي إلى طرابلس قبل مدة قصيرة من ذلك الإعلان، وأنه قد أخبر سجانيه الليبيين أنه بعد تعذيبه في مصر، واستخلاص المعلومات منه في أفغانستان، أنكر الارتباط المزعوم للقاعدة في العراق، حيث كان يُنقل بين مواقع السي. آي. إيه السوداء ومكان (بارد جدًّا) أخبره معتقلوه أنه كان ألاسكا، ولكنه على الأرجح كان موقعًا أسودَ في بولندا[247].

لم تؤكد الحكومة الأمريكية ولا الحكومة الليبية بشكل رسمي نقل الليبي إلى القذافي، ولكنه كان واضحًا في أوائل 2009م، أنه كان بين مجموعة من المعتقلين الأمريكيين السابقين الذين اُحتجِزوا في سجن (أبو سليم) في طرابلس، وقد كانت الحكومة الليبية تواجه ضغطًا

متزايدًا من منظمات حقوق الإنسان ومحامي المعتقلين الأمريكيين الآخرين؛ من أجل السماح لهم بالوصول إلى تلك المجموعة.

في ربيع 2009م، بدأ محامي أبي زبيدة بالعمل عن طريق وسطاء؛ من أجل طلب إمكانية مقابلة الليبي الذي كان زميلًا لأبي زبيدة في معسكر (الخالدين) للتدريب في أفغانستان في تسعينيات القرن العشرين[248]. ومن ثم في 27/إبريل 2009م، سُمح لبعثة هيومان رايتس ووتش لتقصي الحقائق في ليبيا بالدخول إلى سجن (أبو سليم)، حيث استطاعت مقابلة أربعة سجناء سابقين لدى أمريكا، وُصِفوا جميعًا أنهم تعرضوا للتعذيب في السجون الأمريكية؛ كان أحدهم، محمد أحمد محمد الشريعة Shoroeiya، الذي كان يعرف بحسان ربيعي، وقد وصف معاملته على أيدي الأمريكيين في باغرام- أفغانستان حسب ظنه للبعثة على النحو الآتي: «كان المترجم يوجه الأسئلة لنا مع الضرب والإهانات، واستخدموا الماء البارد، والماء المثلج، وقد وضعونا في حوض مليء بالماء البارد، كانوا يجبروننا على البقاء لشهور من دون ملابس. في البداية أحضروا طبيبًا فوضع الجبس على قدمي، وقد كانت إحدى أساليب التحقيق أن يُنزع الجبس من قدمي وأقف عليه»[249].

لقد رأى فريق هيومان رايتس ووتش الليبي أيضًا، حيث أخبرهم أنه حوكم سرًّا من قِبل محكمة أمن الدولة الليبية، وحُكِم عليه بالسجن مدى الحياة. لقد كانت المرة الأولى التي يتواصل فيها مع أحد من العالم الخارجي منذ اعتقاله في ديسمبر 2001م، وقد تحدثت معه هبة مورايف Heba Morayef الباحثة في هيومان رايتس ووتش، وعضو آخر من البعثة بشكل مختصر في ساحة السجن، وأخبروه أنهم يريدون لقاءه لمعرفة تجربته في السجون الأمريكية. لقد غضب الليبي وقال قبل أن ينصرف عنهم: «أين كنتم عندما كنت أتعرض للتعذيب في السجن الأمريكي؟»[250].

بعد أسبوعين، أعلنت صحيفة أويا Oea الليبية اليومية التي يمتلكها ابن القذافي سيف الإسلام القذافي، أن الليبي قد انتحر في زنزانته في سجن (أبو سليم). حيث ورد في التقرير أن رجال الشرطة والطبيب قد أُرسِلوا فور اكتشاف الجثة إلى السجن مباشرةً؛ لتبدأ عمليَّة

التقصي، وذكرت رواية الصحيفة أن عائلة الليبي كانت تزوره بشكل منتظم في الشهور الأخيرة، وأن أصدقاءه كانوا يستفسرون عن ظروف موته المزعومة، لكنَّ هيومان رايتس ووتش أكدت موت الليبي بعد يومين، وقد دعت الولايات المتحدة وليبيا؛ لإدارة تحقيق شامل وشفاف بالضغط للحصول على معلومات حول الانتحار المذكور، وقال المتحدث باسم الخارجية لـ CNN: «عليَّ أن أحيلكم إلى الحكومة الليبية؛ للحصول على أي تفاصيل بشأن هذا الموضوع»[251].

❊ ❊ ❊ ❊ ❊

opeikan.com